

وزارة الثقافة



# الحركة المصرية من أجل التغيير

أبو أدهم  
عبادة كحيلة







# الحركة المصرية من أجل التغيير

«كفاية»

أبو آدم

عبادة بن عبد الرحمن رضا كُحيلة

مادة القضاة



وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة  
سعد عبد الرحمن

أمين عام النشر  
محمد أبوالمجد

مدير عام النشر  
إيهال العسلى

الإشراف الفنى  
د. خالد سرور

المتابعة والتنفيذ  
عمرو حمدي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة  
بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف في المقام الأول.

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.  
• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن  
كتائى من الهيئة العامة لقصور الثقافة، أو بالإشارة إلى المصدر

• الحركة المصرية  
من أجل التغيير، كفاية،  
• عبادة بن عبد الرحمن رضا كحيل  
• تصميم الغلاف،

د. خالد سرور  
الطبعة الأولى 2014م  
الهيئة العامة لقصور الثقافة  
• رقم الإيداع، ٢٩٣٤ / ٢٠١٤  
• الترقيم الدولى، 6-621-718-977-978  
• المراسلات،

باسم / إدارة النشر  
على العنوان التالي : ١٦ شارع أمين سامى  
- قصر السعيدى  
القاهرة - رقم بريدى ١١56١  
ت، 27٩4789١ (داخلى، ١80)

• الطباعة والتنفيذ،  
شركة الأمل للطباعة والنشر  
ت، 23904096

**الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»**



## إهداء

إلى عبد الحكيم بدران وأحمد الصياد  
رحلا قبيل الفجر ...  
وإلى ولدي أدهم  
البسمة والأمل ...





## مقدمة

تعود الفكرة الكامنة وراء تأليف هذا الكتاب إلى أبريل من العام 2012 ، حين عقدت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي أشرف بعضويتها ندوتها السنوية ، وكانت عن "ثورة الخامس والعشرين من يناير" ، فشاركنت في هذه الندوة بورقة عن "الحركة المصرية من أجل التغيير .. كفاية" ، ثم وجدتني بعدها أتوسع بهذه الورقة ، لتصبح في نهاية المطاف كتاباً ، أشرف بأن أتقدم به إلى قارئ ، عادت إليه روحه بعد طول غياب .

والحق فقد دفعني للولوج إلى هذا الموضوع والكتابة فيه ، كوني مؤرخاً صناعته التأريخ إلى كوني كاتباً مشغولاً بهذا الوطن وهموم هذا الوطن ، وأجد من واجبي أن أسجل لحظة عشتها ، وشاركنت مع غيري - وهم كثر - في صنعها ، فأنا هنا شاهد عيان ، قد يتوافر لديه ما لا يتوافر لدى غيره ، ويتوجب عليه ألا يكتف شهادته قد يدهمه الدهر قبل أن يدلي بها .

صحيح إنه في زمان آت سوف تتوافر - بالتأكيد سوف تتوافر - شهادات أخرى ووثائق ، تتضح معها معالم صورة ، ربما تخفى عنا بعض ملامحها ، لكن هذا لا يحول دون شهادة حاضرة لمن رآها رأى العين ؛ عين الكاتب وعين المؤرخ في آن .

هناك دوافع أخرى ؛ أظهرها ما بدا بعد نجاح الموجة الأولى من الثورة المصرية وإزاحة رأس النظام الفاسد البائد وبطانته في اليوم الحادى عشر من فبراير ، فقد توارت الحركة المصرية من أجل التغيير .. كفاية عن المشهد ، لتتصدره حركات أخرى ، ما أنزل بها الله من سلطان ، ولا أغمط من جانبى قدر هذه الحركات - لا سيما الشبابية منها - أو بعضها لكن هذا لا يعنى - فى الوقت ذاته - أن نغض الطرف عن كفاية .

استطرد فأتلمس من إحدى الزوايا - تفسيراً لهذا التوارى . وذلك من خلال فهمنا لطبيعة تلك الحركة ، فهي حركة احتجاجية ، وليست حزباً سياسياً . وتسعى من خلال شعارها الشهير "لا للتمديد .. لا للتوريث" إلى إزاحة نظام فاسد مستبد ، لا أن تحل محله .. بعبارة أخرى هي تستهدف

- فى التحليل الأخير - هدم هذا النظام أما بناء نظام آخر جديد فليست هذه مهمتها ، إنما هو مهمة الأحزاب السياسية ذات البرنامج .

هذه المهمة - مهمة الهدم - وكما يتضح من هذا الكتاب مهمة عسرة صعب مرتقاها ، وقد نهضت كفاية عليها وبكل شرف ونبالة ، كابدت فى سبيلها ما كابدت وعانت ما عانت ، بينما كان الجميع يتفرجون عليها دائماً ويسخرون منها أحياناً ، وإذا بدا من بعضهم مشاركة ما ، فإنها كانت مشاركة لتحقيق مصالح خاصة بهم فى المحل الأول وليست بالضرورة خاصة بوطنهم .

كانت كفاية شريكاً فى ثورة الخامس والعشرين من يناير ، لكنها وهو الأهم هى الأصل فى حراك شعبى تواصلت موجاته على مدى ست سنوات واحدة تلو الأخرى ، إلى أن تحقق لها الظفر فى النهاية . وكان لما أحدثته كفاية من حراك أثره الفاعل فى أن تتحرك معها فصائل أخرى من بناتها وأخواتها ، كان لها بدورها أثرها الفاعل فى إشعال ثورة هى أجمل الثورات فى تاريخ مصر وأنبلها . ترتبط صناعة الثورة هنا بعنصر آخر هو سرقتها ، فغداة نجاح الموجة الأولى من الثورة ، انصرفت بعض الفصائل التى شاركت فى هذه الثورة بإرداتها أو برغم من إرادتها إلى سرقتها . وتلك ظاهرة نلاحظها فى ثورات سابقة عليها . ونتذكر بطبيعة الحال " الإخوان المسلمين " ، لكنه ومن عجب ويشدد بنا العجب ، حين نشاهد بعضاً من أزلام النظام البائد وسدنته يهتبلون الفرصة التى أتاحها لهم ما ساد إدارة البلاد من تخبط بعد تلك الموجة من الثورة ، لأن يتصدروا المشهد ، ويذهب بهم طموحهم المريض إلى ادعائهم بأنهم من الثوار ، فصاروا يحجبون غيرهم من الثوار الحقيقيين ... هؤلاء القلول أو المتحولون نجح بعضهم فى أن يستردوا مواقعهم السابقة - وبدأ الأمر أحياناً - وكان لم تحدث فى مصر ثورة .

عنصر آخر - قبل الأخير - هو إننا نمر فى أيامنا الحاضرة هذه بلحظة فارقة فى تاريخ وطننا ، فلدينا إرهاب يتسربل بعباءة الإسلام شغلنا به وبمدافعتة ، وربما نسينا فى هذا الإبان أو تناسينا لحظة سابقة على هذه اللحظة ربما تبدو بعيدة عنا .

العنصر الأخير ، فهو ما شاهدناه من مطاعن فى كفاية وجحد لها ولدورها ، بدأ على نحو خفيض فى أعقاب الموجة الأولى للثورة ، ثم ارتفعت نبرته هذه الأيام ، ومنها ما طالعناه مؤخراً فى مجلة قومية (الأهرام العربى) لكاتب يدعى عمرو عمار ، لا يكتفى بمطعنه فى كفاية أو جحده لها ، إنما هو يرميها - لا سامحه الله - بكل نقيصة ، وأخصها - ويا للهول - وبالوثائق ( كذا ! ) بالعمالة للخارج



والولايات المتحدة تحديداً. وقد راجعنا بدورنا فى أكناف هذا الكتاب تلك الوثائق ، ووجدناها تقول بعكس ما يقول ، مما يتأكد معه أنه كاذب كذباً بواحاً .. المفاجأة أنه يتأكد وبالوثائق (الصحيحة هذه المرة) أن هذا الكائن فلّ من فلول النظام السابق ومن أزلام الوريث السابق (جمال مبارك).

يبقى لنا فى النهاية القول بأننى لا أدعى فى هذا الكتاب بطولاً ولا أبحث عن دور، فقد جاوزت السبعين من عمرى ، وليس لدى من مطمح فى هذه الدنيا الفانية سوى أن يمنحنى جل وعلا الستور فى بقية من العمر قليلة ، والفرصة لأن أطمئن لمستقبل ولدين رزقنى بهما فى آخرة من هذا العمر ، والفرصة كذلك لأن أنجز بعضاً مما كنت أتطلع إلى انجازه فى لحظة من لحظاته.

يبقى لى كذلك القول بأن صاحب هذا الكتاب هو فى النهاية إنسان لا يدعى العصمة فى كل ما يصدر عنه ولا فى بعضه ، فله ثقافته الخاصة به وأهواؤه وتحيزاته ، وربما سقطت من ذاكرته العجوز أسماء كان لها دورها فى التأسيس لليوم الخامس والعشرين من يناير ، وربما أهملها أو ظلمها أو دنى من دورها (وليس من قدرها) وأجد من واجبى أن استميتهم عذراً، وأتعهد لهم بأنه إذا امتد بهى العمر أن أصحح بعضاً مما وقعت فيه من هنات.

أشهد أننى كنت صادقاً فى كل كلمة قلتها ، لا أبتغى من ورائها سوى مرضاة الله أولاً والوطن ثانياً.

يبقى أخيراً أن أشكر ولدى وتلميذى المؤرخ الواعد عمر مصطفى لطف على ما بذله من جهد فى إعداد هذا الكتاب للطبع وتنسيقه وتنزيده.

والحمد لله

الهرم الجيزة

فى يوم الأربعاء التاسع والعشرين من صفر الخير 1435هـ

غرة يناير (كانون الثانى) 2014م

أبو أدهم

عبادة بن عبد الرحمن رضا كحيله





## موت السياسة

إذا نحن تحدثنا عن المقدمات المؤسسة لحركة "كفاية"، فنحن نتحدث - على نحو أو آخر - عن المقدمات المؤسسة لثورة الخامس والعشرين من يناير، ونستطيع أن نحددها بما جرى من تجريف لمكانات الشعب المصري وطاقاته على الأصعدة كافة. وقد تفاوتت طلائع هذا التجريف بين الأعوام 1952 و1971 و1981، وأضيف إليها في هذا العام الأخير ما جرى من مأسسة للفساد.

في يوم الثالث والعشرين من يوليو 1952 قام "الضباط الأحرار" بانقلاب عسكري تحوّل بعد أيام إلى "حركة مباركة" ثم "ثورة". وهو تعبير يجد صداه الحقيقي في واقع الحال، فإذا كانت الثورة عند علماء السياسة تغييراً كبيراً مفاجئاً وشاملاً في أوضاع قائمة، يسفر عن أوضاع جديدة لم يكن ثم عهد بها، فقد كان الثالث والعشرون من يوليو ثورة بهذا المعنى وبامتياز.

كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو حدثاً مفصلياً في تاريخ مصر؛ فقد رحل عنها احتلال أجنبي دام أربعاً وسبعين سنة، وسقط نظام سياسي مهترئ، وإن اتشح بثوب الليبرالية، وسقط معه نظام اجتماعي ظالم؛ أبرز معالمه أن تحكّم في أقدار هذا الوطن ما يعرف بمجتمع "النصف في المائة"، وجرت تحولات اقتصادية/ اجتماعية كبيرة ومذهلة؛ ملاكها حراك اجتماعي مرن، اتسع معه نطاق الطبقة الوسطى، وهى صمام الأمان في أى مجتمع، كما تحسنت أحوال الطبقة الدنيا - عمالاً وفلاحين - وابتني ما يناهز الألف مصنع، وأضيفت إلى الأراضي الزراعية أراض أخرى تعدل الثلث، وامتدت تلك النهضة إلى التعليم الذى اتسعت مجانيته لتشمل الجامعة، كما اتسع مداه لتنشأ مدارس جديدة ومعاهد ومراكز علمية متخصصة وجامعات، وترتب على ذلك أن حققت التنمية نسبة عالية، وصلت في الأعوام 1956 - 1966 إلى 7.6%<sup>11</sup>، وارتفعت مكانة مصر في المحافل الدولية، بسبب السياسة الخارجية الناجحة التى مارسها النظام المصرى، مما كان يجعل المصرى في ذلك الزمان يزهو بكونه مصرياً.

على أن قائد هذه النهضة/ الثورة - وهو جمال عبد الناصر، وإن كان زعيماً وطنياً لا مشاحة في ذلك، كما كان منحازاً إلى الفقراء، إلا أنه كان مستبدّاً، شأنه في ذلك شأن أسلافه من حكام مصر

1 - محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه؛ ماذا جرى في مصر ولها؛ الطبعة الثالثة، دار الشروق 2013، ص 272.

المستبددين، وربما احتج البعض على استبداده بظروف عصره، وهي مقولة صحيحة إلى مدى بعيد، بل ربما بدت مقبولة؛ إذ إن التحولات الكبرى في حيات الشعوب تقتزن عادةً بما يعرف "بالشرعية الثورية"، وما يترتب عليها من تعطيل للحريات وانتقاص منها، لكنه كان أخرى بعبد الناصر، وقد استكمل عملية التأميمات في العام 1963 أن يسعى إلى تقرير المبدأ السادس من مبادئ "حركة الجيش" وهو "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"، وهو ما لم يحدث مطلقاً، فكان عبد الناصر باستبداده هذا قطع سياقاً تاريخياً ممتداً، بدأت طلائعه في العام 1866 مع إنشاء مجلس شورى النواب.

ينتهي عهد عبد الناصر، أو بتعبير أدق عهد ثورة يوليو في العام 1971، مع الانقلاب المعروف إعلامياً "بثورة التصحيح"، حين بدأ السادات عهداً جديداً يختلف عن سابقه<sup>[1]</sup>، فقام وعلى نحو تدريجي بتسليم أوراقه كلها للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بدأ ما يعرف "بسياسة الانفتاح"<sup>[2]</sup>، وبموجب ذلك سرعان ما انزلت مصر وبرغم من انجاز أكتوبر 1973 إلى برائن التبعية لأمريكا اقتصاداً وسياسةً معاً.

خلال أربعين سنة تالية لموت عبد الناصر، ضاعت معظم إنجازات عبد الناصر، ولم يتبق من عهده سوى استبداده الذي تصاعد في عهد لاحقيه، وإن ارتدى قناعاً من الديمقراطية المزيفة.

جدير بالذكر أنه كان من التعبيرات التي دخلت أدبنا السياسي قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير تعبير "نظام الفساد والاستبداد"، وهو التعبير الذي أضحى لصيقاً بعهد مبارك وصنوا له.

بدأ مبارك عهده هذا في العام 1981 بدايةً طيبة خصوصاً وقد بادر بالإفراج عن اعتقالهم سالفه من سياسيين، وأعلن أنه لن يكبت في عهده رأى ولن يقصف قلم، وعقد مؤتمراً اقتصادياً تعلقته به آمال كبار. لكن الأمور لم تلبث - وعلى نحو تدريجي - أن عادت إلى ما كانت عليه قبيل ولايته، ثم تسارعت خطواتها منذ العام 1991، عندما انصاعت مصر لنصائح - بل لأوامر - صندوق النقد الدولي، وبدأت ما صار يعرف "بسياسة الإصلاح الاقتصادي" والتي عرفت فيما بعد "بسياسة الخصخصة" وبموجبها استقالت الدولة من مهامها، وتخلت عن دورها، وترتب على ذلك أن حبست استثماراتها عن القطاع العام، وحرمت من التجديد والإحلال، قهيداً لبيعه، ولن نسترسل في تفاصيل هذا البيع وملابساته، يكفينا فضيحة "المراحل البخارية" ثم فضيحة "عمر أفندي"<sup>[3]</sup>، وغيرهما من فضائح يندى لها الجبين.

1 - في مقولة شعبية أن السادات "سار على خطى عبد الناصر بأستىكة"

3 - وهي التي وصفها الكاتب الكبير الراحل أحمد بهاء الدين "بالانفتاح السداح مداح".

3 - التي نبه إليها الرجل الوطني الشريف يحيى حسين عبد الهادي - القيادي في كفاية فيما بعد - وأنظر دراسته "ملخص إنجازات الحزب الوطني الديمقراطي في مجال الفساد والفساد الاقتصادي". في كتاب "نظام الفساد والاستبداد" تحرير عبد الوهاب المسيري. القاهرة. كفاية د.ت ص ص - 102 88.



في ندوة حضرتها قبيل وفاته بيسير تحدث الدكتور عزيز صدقي وزير صناعة عبد الناصر عن بيع المصانع التي ساهم هو في بنائها، وكان حديثاً شجياً ومشجعاً في آن، أحسست معه بأن هذا الرجل الوطني الشريف لم يكن يتكلم، إنما كان يبكي.

لم تتوقف الحال عند بيع القطاع العام، فقد صاحبت ذلك البيع رغبة محمومة في بيع أراضي مضر، عشرات آلاف الكيلو مترات من أراضي مصر بأثمان غير حقيقية لفئات محظوظة، وجرى فيما بعد بيع غاز مصر الطبيعي المحدود في احتياطييه لدولة العدو الإسرائيلي بأقل من سعر تكلفته، وكان ذلك البيع على حساب أجيال قادمة، ولم يمتثل النظام لحكم صدر من قضائنا الشامخ في العام 2008 بنقضه<sup>[1]</sup>.

برغم من تلك التدفقات المالية الهائلة وغيرها (بلغ جملة ما تلقت مصر خلال السنوات العشر التالية لحرب الخليج الثانية مائة مليار دولار بين مساعدات وهبات)<sup>[2]</sup>، كانت الحكومة ناشطة في الاقتراض من الخارج، ووصلت جملة الديون المستحقة عليها في العام 2005 إلى 31.1 مليار دولار ديوناً خارجية و471.3 مليار جنيه ديوناً داخلية، طبقاً للبنك المركزي<sup>[3]</sup>.

صاحب تلك السياسة قدر هائل من الفساد؛ صحيح هناك من يحتاجون بأنه إذا كان ثم فساد في مصر في عهد مبارك، فالفساد في العالم كله، وكان هناك فساد في عهد عبد الناصر، وتلك مقولة صحيحة لا مشاحة، فلا يخلو زمان ما ولا مكان ما من فساد، ولكن القضية هنا تتمثل في حجم هذا الفساد من ناحية وأسلوب التعامل معه من ناحية أخرى، فكان حجمه في عهد مبارك مفرعاً، كما كان أسلوب التعامل معه أكبر من أن يكون مفرعاً.

في تقرير لهيئة الرقابة الإدارية قدمته إلى مؤسسة الرئاسة يتضح أن معدلات الفساد في عهد حكومة عاطف عبيد 1999 - 2004 كانت أكثر من ثمانين ألف حالة، وفي العام 2003 وصل حجم الكسب غير المشروع إلى مائة مليار جنيه، حسبما ورد في إحصائية الجهاز المركزي للمحاسبات، وتكالبت الطبقة المستفيدة من النظام على الاقتراض من المصارف، حتى بلغ جملة الديون المشكوك في تحصيلها لدى العام 2010 77,9 مليار جنيه<sup>[4]</sup>.

1 — يعود الفضل في رفع تلك الدعوى إلى الرجل النبيل السفير إبراهيم يسرى، واشرف بأنني كنت واحداً ممن وقعوا معه على عريضتها، والأغرب من ذلك أن النظام وافق في العام 2009 على اتفاقية الكويز التي كان قد مانع في التوقيع عليها لثمانى سنوات.

2 — محمد حسنين هيكل : مبارك وزمانه، من المنصة إلى الميدان؛ الطبعة الرابعة. القاهرة، دار الشروق 2013. ص 163.

3 — أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2012. ص ص 81 - 83.

4 — صلاح منتصر : الصعود والسقوط، من المنصة إلى المحكمة، الطبعة الثالثة. القاهرة، كتاب المصري اليوم 2012 ص 1028، وأنظر أحمد السيد النجار : مرجع سابق. ص 291.

فساد بهذا الحجم لم يكن بغريب على دول استبدادية، تغيب فيها الشفافية والمساءلة، وتنعدم الرقابة، أو لا تكون مجدية (قارن: نواب القروض، نواب الكيف، نواب المعونة، نواب العلاج، نواب الرصاص وهلم جرا)

السؤال الذى يطرح نفسه : ماذا كان العائد على الاقتصاد المصرى من كل هذه المليارات ... النتيجة أن مصر لم تحقق إنجازا اقتصاديا واحدا مهماً، مثل ذلك الذى تحقق في عهد عبد الناصر، وإذا كان النظام قد حاول أن يَجْمَل صورته باختراع مشروع قيل إنه كبير مثل مشروع توشكى الذى قُصد به أن ينافس السد العالى، إلا أنه وبعد أن أنفقت عليه عدة مليارات، كانت النتيجة مخيبة للآمال<sup>[1]</sup>.

جدير بالذكر أن حسنى مبارك بدأ عهده في مصر في العام 1981، وبدأ مهاتير محمد عهده في ماليزيا في العام ذاته، وفي العام 2004 كان مبارك يسعى لأن يَجْدُد له أو يورث بلاده لولده، بعد أن حوّل تلك البلاد بتعبيره إلى "خرابة"، وكان مهاتير محمد قد أنهى وباختياره عهده، وقد صارت بلاده نمراً كبيراً من النمر الآسيوية.

عند انعكاس ذلك كله على القاعدة العريضة من المصريين، نجد أن الدولة التى كانت تنحاز في عهد عبد الناصر إلى الفقراء، صارت تنحاز في عهد مبارك إلى قلة من الأغنياء، هؤلاء الذين دعوا أنفسهم زوراً "برجال أعمال" بل إنها وعلى نحو سافر وسافل جعلتهم يشكلون العنصر الأهم في حكومة أحمد نظيف التى تشكلت في العام 2004، وجرى استقطاب طبقى حاد فاق في ضراوته ما كان سائداً قبل 1952؛ من معالمة أن اختصت الطبقة المحظوظة بمنتجات وقصور ذات أسماء أجنبية، تفصل بينها وبين الشعب أسوار عالية مزودة بأبراج حراسة<sup>[2]</sup>، وحذا حذوهم وإن كان على نحو أكثر فجاجة رئيس الدولة نفسه الذى اختص نفسه بمنجع كبير في شرم الشيخ التى أضحت عاصمة أخرى لمصر غير القاهرة المعز.

كانت هذه الطبقة معولة، ترتبط بالخارج ومصالح الخارج أكثر مما ترتبط بالداخل ومصالح الداخل، وعمل غالب أفرادها وكلاء لهذا الخارج، يروجون لسلع أجنبية يستوردونها أو هم يقومون بتجميعها، فإذا أنتجوا فهم ينتجون سلع رفاهية ثانوية، وعادة ما كانوا يحولون معظم عوائدهم إلى الخارج تحسباً لمستقبل يجهلونه، فكانهم بذلك كانوا يساهمون في تنمية مجتمعات غير مجتمعهم،

1 - اعترض العالم الكبير الراحل رشدى سعيد على هذا المشروع، وسمعت منه في محاضرة له بالجلس الأعلى للثقافة، أنه بحث بمقال إلى جريدة الأهرام بشرح فيه أسباب اعتراضه، لكن رئيس التحرير إبراهيم نافع امتنع عن نشره.

2 - الأمر الذى ازدهرت معه شركات الأمن التى يقوم عليها ضباط شرطة سابقون.

وهم في الوقت نفسه يدفعون بأبنائهم إلى مدارس خاصة وجامعات خاصة أو أجنبية، وفيها يتشرب هؤلاء الأبناء عادات الأجنبي وقيمه وسلوكه، مما يدنّي من انتمائهم الأصلي لوطنهم. ورغبة منهم في تجميل صورتهم انصرف هؤلاء الأثرياء الجدد إلى الإعلام عن تبرعات أو هبات أو إنشاء جوائز وجمعيات خيرية يدارون بها سوءاتهم.

خارج هذه الطبقة التي لم تكن تجاوز في تعدادها نسبة 4% عاش غالب المصريين ظروفًا قاسية وصعبة، صحيح أنه كان هناك قدر معقول من التنمية وصلت نسبته في العام 2007/2008 إلى 7.2%<sup>[1]</sup>، لكن العائد من هذه التنمية على معظم المصريين كان معدومًا. وأصبح أربعون بالمائة منهم يعيشون تحت خط الفقر، ولا أدل على ذلك من أنه في نهاية العام 2006 كان إجمالي المناطق العشوائية في مصر كلها يصل إلى 1210 منطقة عشوائية<sup>[2]</sup>، كما انهار التعليم بمراحله كافة<sup>[3]</sup>، وانصرف الطلاب عن الكليات العملية إلى الكليات النظرية، بحيث جاءت نسبتهم في هذه الأخيرة لتتعدى الثمانين بالمائة<sup>[4]</sup>، وتلك سمة من سمات الدول المتخلفة. أما عن الصحة فحدث ولا حرج، إذ أضحت مصر في طليعة دول العالم التي تفتك بها أمراض كالسرطان والفشل الكلوي والفشل الكبدى، لما جرى من تلوث لا حدود له في البيئة والبيئة الزراعية على نحو خاص، تلك البيئة التي كانت عرضة لتوغل اسرائيلي متعمد<sup>[5]</sup>، ووصل الفجر بهذا النظام إلى أنه كان بسبيله إلى هدم مستشفى كبير بالإسكندرية مستشفى الشاطبي المجاور لمكتبة الإسكندرية، وهو مستشفى يخدم ثلاث محافظات كبيرة، من أجل إنشاء فندق كبير خمس نجوم أو أكثر يخدم زوار هذه المكتبة ضيوف "السيدة الفاضلة" حرم السيد رئيس الجمهورية<sup>[6]</sup>. وارتفعت نسبة البطالة، لتصل في العام 2007

1 — أحمد السيد النجار. مرجع سابق. ص 249.

2 — محمود عبد الفضيل : رأسمالية المحاسيب؛ دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. القاهرة، دار العين 2011 ص 17.

3 — من عجائب الزمن أن اتخذ مجلس جامعة الإسكندرية برئاسة محمد عبد اللاه القطب الكبير في الحزب الوطني قرارًا ببيع أراضي المجمع النظري بالشاطبي والانتقال إلى مكان آخر خارج المدينة، لكنه لم يتمكن من تنفيذ هذا القرار بسبب المعارضة الشعبية الواسعة، لاسيما من قبل حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات.

4 — محيّا زيتون : سياسات التعليم العالي في مصر ومخاطرها الاجتماعية، في "نظام الفساد والاستبداد" مرجع سبق ذكره. ص 54.

5 — خصوصًا عندما كان الدكتور يوسف والي مسئولاً عن الزراعة في مصر خلال سنوات طويلة، وتردد اسمه كثيرًا إبان فضيحة المبيدات المرسنة.

6 — يعود الفضل في الكشف عن أبعاد هذه الجريمة إلى مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات (9 مارس) خصوصًا العالمين الفاضلين محمد أبو الغار وعبد الجليل مصطفى.



إلى سبعة ملايين ونصف المليون من الشباب؛ معظمهم من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة<sup>[1]</sup>.  
العجيب والغريب معاً أن تلك الليبرالية الاقتصادية التي انتحلها النظام على مدى يزيد على الثلاثة عقود منذ العام 1974 لم تصاحبها ليبرالية سياسية كما هو متصور نظرياً، إذ استمر هذا النظام في شموليته واستبداده، وإن حاول أن يعطى لنفسه مظهرًا ليبراليًا برأقًا بأحزاب معارضة مستأنسة أحدها يمثل اليسار، وسمح لها بهامش من الحرية عبر الصحف ووسائل الإعلام الخارجة نظرياً عن سيطرته، ليستفيد به في إقناع أسياده في الغرب بجديته في الإصلاح.

لا يضاهاى فشل نظام مبارك في الداخل سوى فشله في الخارج، فقد تدنّت قامة مصر في عيون العالم، وأصبحت مجرد تابع ذليل للولايات المتحدة الأمريكية، بل تابع لإسرائيل عدونا التاريخي فشارك هذا النظام في حرب تحرير الكويت (وتدمير العراق) برغم من المعارضة الشعبية الواسعة، ثم تمادى في غيه ليشترك على نحو أو آخر في الغزو الأمريكي للعراق بالتأكيد على أن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل ووقف مكتوف اليدين في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على شعبنا العربي الأعزل في فلسطين، وفي الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة كذلك على جنودنا لدى حدودنا. وكان موقفه من الحرب اللبنانية - الإسرائيلية في العام 2006 مخزياً، وكذا كان موقفه من الحصار الذي فرضه العدو على غزة منذ العام 2007 ثم حربه عليها في العام 2008/2009، ثم شرع في بناء سور فولاذي على الحدود معها ليقطع نهائياً صلتها بالعالم خارجها، فليس غريباً إذن أن دعاه أحد دهاقنة السياسة والحرب الإسرائيليين بكونه "كنزاً استراتيجياً"<sup>[2]</sup>.

كان من شأن تلك السياسات أن تحدث رد فعل سلبياً، يتناسب مع وقعها وهو وقع مهول ومفزع، وكانت الطبقة المتوسطة وبالذات القطاع المثقف منها هي المرشحة لذلك، وكانت تلك الطبقة قد اتسع نطاقها في عهد عبد الناصر، ومعلوم أنها هي الطبقة المحركة للمجتمع كله، فلديها قسط وافر من التعليم وقسط آخر وافر من الوعي السياسي، كما إن لديها وقت فراغ يسمح لها بأن تفكر في أحوالها وفي أحوال وطنها، ومنها أتت معظم القيادات الفكرية والسياسية على مدى قرن كامل في مصر. لكن هذه الطبقة بدأت تعاني مع بدايات عصر السادات وانفتاحه المعيب من تدهور في

1 - عبد الخالق فاروق : إخفاقات حكومة الحزب الوطني خلال السنوات الثلاث الماضية (2005 - 2007) ومشروعيتها المجرّحة. في كتاب "نظام الفساد والاستبداد". مرجع سبق ذكره. ص 20. وراجع بشأن التوجهات الاقتصادية/ الاجتماعية في عهد مبارك على نحو عام "رأسمالية المحاسيب" لمحمود عبد الفضيل و "الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك" لأحمد السيد النجار و "اقتصاديات الفساد في مصر" لعبد الخالق فاروق. القاهرة مكتبة الأسرة 2012، و "مصر والمصريون في عهد مبارك" لجلال أمين. القاهرة. ميريت 2009، و "صراع الطبقات في مصر المعاصرة" لأحمد بهاء الدين شعبان. القاهرة، مكتبة الأسرة 2012 و "الصندوق الأسود" : قصة حسين سالم لكارم يحيى. القاهرة دار الشفاعة الجديدة 2012.

2 - هو الجنرال بنيامين بن أليعازر وكان قد سبق له أن أقام مذبحاً كبيرةً للأسرى المصريين في حرب 1967، على غرار المذبح الأخرى الكبيرة التي أقامها الجنرال إرنيل شارون للأسرى المصريين في حرب 1956.

أوضاعها المادية، فانصرف أفرادها إلى أن يحسنوا من تلك الأوضاع بأن يمارسوا أكثر من عمل، مما كان يستغرقهم، ويضع حدوداً على تفكيرهم فيما هو خارج ذواتهم. ولما كانت الفرص في الداخل قليلة، خصوصاً بعدما جرى من تطور في وسائل الاتصال والمعلومات وتوسع في اللغات الأجنبية خصوصاً الإنجليزية والتي تقصر عنها إمكاناتهم، تكالبوا على الهجرة إلى بلاد النفط التي حدثت بها طفرة كبيرة في أسعاره بعد حرب 1973 وما تحفل به من تخلف ومن فهم متخلف للدين، وأضحى كل همها خلاصها الفردى وليس خلاص وطنها، لذلك شغل غالب أبناء هذه الطبقة المقيم منهم بالداخل أو المقيم بالخارج بهمومهم عن الهم العام، وكانوا يكتفون في معظم الأحوال بالثروة حول هذا الهم في مجالسهم الخاصة، دون أن تتحول هذه الثروة إلى أفعال<sup>[1]</sup>.

ليس بغريب إذن أن عمت هؤلاء الأفراد وغيرهم ظواهر كانوا في السابق بمنأى عنها، من تفكك أسرى وارتفاع في سن الزواج وعنوسة وانتشار العنف والعنف الأسرى والحوادث بل والجرائم الشاذة والمروعة<sup>[2]</sup>.

أما عن شباب هذه الطبقة، فهم - في معظمهم - لم يتلقوا تعليمًا جيدًا في مدارسهم ولا في جامعاتهم، بسبب ما شاب هذا التعليم من ترد خطير، ثم إن ظهور الفضائيات وما تحفل به من حث إلى الاستهلاك كان يستغرقهم أكثر مما تستغرقهم القراءة العميقة، ولتطاول العهد بهم منذ العام 1952 بعدم المشاركة السياسية، - وهو ما ننوه إليه بعد - فقد تدنى وعيهم، وعندما بدأت منابع الخليج تجف، شرع بعضهم يتوجهون بأبصارهم إلى أوروبا في مغامرات أو مقامرات كانت تنتهي بهم في أحيان كثيرة إلى أن تلتهمهم مياه المتوسط، ولعل ما يبكي القلب قبل العين أن بعضاً من هذا البعض تدافع إلى "جنة" العدو الإسرائيلي، حيث استقر المقام بالآلاف منهم هناك.

كان يزيد من وقع تلك الظاهرة، ما وقر في يقين هؤلاء الشباب من أن القائمين على السياسة في بلدهم يسعون إلى مصالحهم وحدها في إطار مزيف من المصلحة العامة، فشعروا بأن الأمر لا يعنيه، فقد يتغير المسئول، بل يتغير عشرات المسئولين دون أن يطرأ تغيير واحد مهم، وشاهدوا كيف إن هناك طبقةً سياسيةً واحدةً؛ يتداول أصحابها المناصب والمهام، ومعظمهم ليسوا في سن الشباب تحت الأربعين أو حتى تحت الخمسين ويمضي اليوم والغد وبعد الغد ولا جديد، لذا صاروا يعزفون عن الاهتمام العام والهم العام، تشغلهم الرياضة وكرة القدم بالذات وبرغم من كون هذا النشاط قديماً وليس بجديد، إلا أنه تعمق الاهتمام به (مباراة الجزائر الشهيرة في نهاية العام 2009 والتي سعي النظام إلى استغلالها لمصلحته).

1 - محمود عبد الفضيل : مرجع سابق. ص 55 - 77.

2 - إيمان محمد حسنى عبد الله : الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية. القاهرة، مكتبة الأسرة 2012. ص 330 - 331.

كان من الصعب إذن لهذا الشعب - خصوصًا شبابه - أن يتحرك، فقد غابت المشاركة السياسية الفاعلة منذ العام 1954 وأزمة مارس الشهيرة التي تم خلالها قمع جماهير متعطشة إلى الحرية والقضاء التام أو شبه التام على القوى السياسية السابقة - ليبرالية كانت أم يسارية أو إسلامية - ، وتوحش أجهزة الأمن وهو توحش ازدادت ضراوته بعد انقضاء عهد عبد الناصر ثم ما جرى من شعبية جارفة حظى بها هذا الأخير بعد العام 1956، بسبب ما حققه من انجازات اقتصادية / اجتماعية من ناحية وارتفاع قامة مصر بين بلدان العالم من ناحية أخرى. كل ذلك أدى إلى استئانة الشعب المصرى وقواه الفاعلة، وتأخر أول تحرك لشبابه إلى العام 1968، أى في أعقاب هزيمة عسكرية قاسية، هى كبرى هزائم مصر العسكرية في عصرها الحديث.

في ظل "موت السياسة" تحوّل المصريون - جميعهم - إلى أفراد في مواجهة الدولة وتوجهاتها، فقد أصيب المجتمع المدنى، من أحزاب ونقابات عمالية ومهنية ونواد وجمعيات واتحادات طلابية، وغيرها، نقول أصيب هذا المجتمع بوهن شديد، بسبب الحصار الذى فرضه النظام عليه. وحصنه بترسانة من القوانين السيئة السمعة، وامتد بقانون الطوارئ ليشمل عهده كله وذلك تحت ذرائع واهية.

في العام 2002 صدر قانون الجمعيات الأهلية رقم 84، وتم تمريره بسرعة رغم أنف الجميع، وبدأت قيادات هذه الجمعيات والنقابات العمالية على نحو خاص مجرد أدوات في أيدي النظام.

أما عن الأحزاب السياسية، فقد ظهر منذ العام 1981 ثمانية عشرة منها، ليصل عددها إلى أربعة وعشرين، يجهل الناس معظم أسمائها، وضيق النظام عليها وعلى نشاطاتها، بحيث تحولت في غالبيتها إلى مقار لا تطرق وجرائد لا تقرأ. أما ما أصر منها على المشاكسة فكان نصيبه التجميد (حزب العمل - حزب مصر الفتاة)

في الوقت نفسه فقد تعامل النظام مع الصحافة الرسمية والمعارضة معًا بمنتهى العنف (القانون رقم 93 لسنة 1995 والذي حالت انتفاضة الصحفيين دون تطبيقه) وقام في العام 2000 بمصادرة جريدة الشعب لسان حال حزب العمل وشرّد محرريها، وبرغم من حصولها على ثلاثة عشر حكمًا قضائيًا بعودتها، إلا أن النظام - كما هي عادته دائمًا - لم يحترم أحكام القضاء، مما أهم المجاهد الكبير إبراهيم شكرى - رحمه الله - لأن يطلب لقاء رئيس هذا النظام، ليعرض عليه مظلمته، لكنه امتنع عن لقائه. ومع أن مبارك وعد في مؤتمر الصحفيين الرابع الذى انعقد في فبراير 2004 بعدم الحبس في قضايا النشر، إلا أنه ظل حتى نهاية عهده لا يفي بهذا الوعد.

ومن أجل حماية نفسه أقام النظام حوله سياجًا عماده فئة من الموظفين الذين يتخذون من الثقافة مهنة، فهم يفهمون في أي شيء، بل يفهمون في كل شيء،، لكنهم يفهمون قبل أي شيء، وقبل كل شيء، مصالحهم؛ وهى مصالح ارتبطت بمصالح النظام، وتم الدفع بهم أو بغالبهم إلى الحظيرة وذلك



على يد وزير ثقافة هذا النظام "الفنان" فاروق حسنى، فانصرفوا إلى تبرير فسادهم والتنظير له، ومنهم من اصطلح على تسميتهم "بترزية القوانين" يأتي في مقدمتهم فتحى سرور ومفيد شهاب. بين هؤلاء كذلك مثقفون آخرون كتاباً وفنانين انصرفوا إلى تبرير خطايا هذا النظام والتنظير لها، بل إن منهم من صار يطلق عليهم تعبير "المارينز" وهم الذين انبروا يدافعون عن الولايات المتحدة وسياساتها العدوانية تجاه العرب والمسلمين. وشكلوا جميعهم مراكز قوى، تددت بأذرعها الأخطبوطية لتسيطر على مفاصل الدولة كافة، وبسبب غياب المؤسسات الفاعلة، صار هؤلاء هم عناصر القوة السياسية، يثق فيهم النظام قارن لقاء الرئيس بهم كتاباً وفنانين في أخريات العام 2010 وتصدر هذا اللقاء صفحات الجرائد المسماة بالقومية.

أما عن غير هؤلاء، من مثقفين وطنيين شرفاء، فكان يجرى عزلهم واستبعادهم من مناصب الدولة وجوائزها، ومن كانت ترتفع نبرته منهم كان يجرى في بعض الأحيان اختطافهم على أيدي بلطجية تابعين للداخلية وضربهم؛ ومنهم جمال بدوى ومجدى أحمد حسين وعبد الحليم قنديل. إلى جانب ذلك فقد احتكر النظام لنفسه الإعلام الرسمي الذى كان في مجمله إعلاماً مزيفاً، لا يعبر عن الواقع (قارن موقف هذا الإعلام في الأيام الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير) وسعى إلى شغل الشعب بقضايا ثانوية أو حتى بانتصارات كروية، مثلما جرى في أعقاب مأساة العبارة الشهيرة في العام 2006 وغرق 1034 من المصريين البسطاء الفقراء ليلتهمهم وحش البحر، دون أن تطرف له عين.

في الوقت نفسه حصّن النظام نفسه من غضب جماهيرى محتمل، فتوسع بجهاز الأمن المركزى الذى يعود في بداياته إلى العام 1968، وأضحى جنوده وضباطه يفوقون في أعدادهم الخمسمائة ألف، قد تزودوا بأسلحة لا تتوافر إلا للجيش، وتحولت وظيفة الشرطة الأساسية من حماية الشعب بما فيه النظام إلى حماية النظام فحسب، والحكايات عن احتجاز المواطنين في أقسام الشرطة وتعذيبهم وقتلهم أحياناً أجل من أن تحصى (عبد الحارث مدنى/ عماد الكبير/ خالد سعيد/ سيد بلال) تنبّهت الولايات المتحدة إلى الخطورة الناجمة عن تردى الأوضاع في مصر، فسارعت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في ممارسة ضغوطها على الأنظمة التابعة لها والحريصة على وجودها وبينها النظام المصرى، من أجل إجراء قدر من الإصلاحات السياسية التى ربما تحد من هذا السخط، لكن النظام عندنا كان يلوح لها دائماً بفزاعة الإسلاميين (الإخوان على نحو خاص) وكان يقوم - كما يزعم - بإصلاحات هى في مجملها شكلية، ولا تغير شيئاً في واقع الحال، بل إنها ربما تزيد من إجرامه تعديل المادة 76 من الدستور في العام 2005، لتكون على مقاس الرئيس وتعديل ثان للمادة ذاتها ومعها ثلاث وثلاثون مادة أخرى في العام 2007 لتكون على مقاس الوريث.

نتيجة لموت السياسة تركز الأمل في الشباب، لاسيما شباب الجامعات، وكان هؤلاء، ولأول مرة منذ العام 1954 قد انتفضوا في العام 1968 (فبراير - نوفمبر) واضطر النظام إلى الاستجابة لبعض مطالبهم، وسعى إلى استيعابهم ببرنامج 30 مارس، وعندما تحركوا في العام 1972 والعام 1973 فإنهم دفعوه إلى التعجيل بالحرب في أكتوبر، وكانوا هم والعمال وقود انتفاضة 1977 التي دعاها النظام وقتها "بانتفاضة الحرامية".

لما كان هؤلاء الشباب - في معظمهم - ينتمون إلى اليسار الماركسي والناصرى. فقد سعى النظام إلى ضربهم بالإسلاميين، فلما انقلب هؤلاء عليه بعد توقيعهم على معاهدة السلام مع العدو الإسرائيلي في العام 1979 أصدر لائحة طلابية، بهدف أن تسيطر الإدارة الجامعية التابعة له على نشاطاتهم، وأضحى لكل اتحاد رائد من أعضاء هيئة التدريس المرتبطين بالنظام والمنتفعين بوجوده. لم يكتف النظام في قمعه للحركة الطلابية بذلك إذ جعل أرتال الأمن المركزى بملابسها القاتمة التي تؤذي الناظرين ترابض عند بوابات الجامعة، تراقب أى تحرك ربما يغامر باختراقها، أما في داخل الجامعة ذاتها فكان هناك الحرس الذى كان يتلقى تعليماته من الداخلية، وكان قائده هو الذى يصدر أوامره بشطب من يريد من الطلاب لدى انتخابات اتحادهم، فيمثل رئيس الجامعة وعمداؤها لها، ثم أسس النظام في التسعينيات أسرة "حورس" كي يستقطب شباب الجامعات وبعدها أسس جمعية "جيل المستقبل" التي كان يرأسها الوريث، وجعل مقرها داخل الجامعة نفسها.

لم يكتف النظام بذلك بل إنه شدد من قبضته بأن اختص نفسه بتعيين العمداء وليس انتخابهم، بحيث صاروا عمداء في أمن الدولة بدلاً من أن يكون عمداء في الجامعة، ثم ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فطارد الأساتذة في نواديهم التي سيطرت على معظمها التيارات الإسلامية، وفي انتخابات نوادى أعضاء هيئة التدريس الأخيرة 2010 كنت وزملائي من أعضاء حركة 9 مارس شهود عيان على جريمة تزوير كاملة شارك في صناعتها زملاء لنا كانت مصالحهم تتوافق مع مصالح النظام<sup>[1]</sup>.

على أن النظام كان يسكت أحياناً عن طاقة الغضب التي تعتمل في صدور أبنائنا من الشباب فكان يسمح لهم - داخل أسوار جامعاتهم - بأن يعبروا عن أنفسهم في بعض الأحيان، ويحملوا اللافتات المنددة بالاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية، ويحرقوا الأعلام الأمريكية والإسرائيلية إلى أن يتم تفريغ شحنة الغضب عندهم، ويستبد التعب بهم، ثم يعودون إلى بيوتهم، بينما كان لسان حاله يقول : "دع الكلاب تعوى والقافلة تسير".

1 - وعلى رأسهم عميد كلية التجارة - جامعة القاهرة وقتها.

يرد في تقرير أصدرته في العام 2008 مؤسسة راند<sup>11</sup> Rand، وهي مؤسسة قريبة الصلة بدوائر وزارة الدفاع الأمريكية، ما خلاصته أن مصر بدت في العام 2001 أي العام العشرين من ولاية مبارك أقل ديمقراطية مما كانت عليه في العام 1981 أي العام الأول من ولايته<sup>12</sup> وكان لابد من قارعة.

---

1 - Rand National Defence Institute : The Kefaya Movement, a case study of a grassroots reform Initiative, 2008, p. VIII

2 - في قصيدة له تعود إلى العام 2004 يقول الشاعر سعد عبد الرحمن في قصيدة بعنوان "رسالة إلى الحجاج".  
يا سيدى الحجاج أنصت إلى زحف الجموع قد أبت تخنّع  
إن كنت لا تسمعنا عامداً ففى غسد قدامنا تتركع  
مجلة الهلال. يناير 2013.





## الإرهابيات

في السياسة لا يوجد فاصل بين الداخل والخارج؛ فالداخل هو الأصل، وليس الخارج إلا انعكاساً له وامتداداً أو هو نتيجة. والحاصل أن النخبة المثقفة من الوطنيين المصريين خصوصاً الشباب شاهدت كيف تدّنت مكانة مصر وشاھت، وكيف أنها لم تعد عنصراً فاعلاً في منطقتها، بل تم الاستهانة بها إلى حد أن صارت ذليلاً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية أو منفذاً لها، وهو ما بدا من مشاركتها في حرب تحرير الكويت وتدمير العراق في العام 1991، وعلى مدى ذلك العقد التسعيني اللعين امتد ذلك الأسلوب الذي صاحبه بداية الخصخصة، لكنه مع بدايات الألفية الثالثة وقع حدثان مفصليان؛ الانتفاضة الفلسطينية الثانية انتفاضة الأقصى في العام 2000، وشاهد المصريون على الفضائيات إخوانهم الفلسطينيين يقمعون ويذبحون بدم بارد (محمد الدرة) دون أن تتحرك حكومتهم المباركة، ثم شهدوا بعد ذلك غزو العراق في العام 2003 ومشاركة تلك الحكومة في دعمه والتحريض عليه مأمورة غير مختارة<sup>[1]</sup>... هذان الحدثان المفصليان يضاف إليهما ما جرى من محاولة أمريكية مكشوفة لفرض ما صار يعرف "بالشرق الأوسط الكبير" كشفا عن هوان هذا النظام وتهاونه وتهاويه في تعامله مع هذين الحدثين الجليليين وغيرهما من أحداث.

كان يوم العشرين من مارس 2003 يوماً مشهوداً في حياة المصريين؛ فلأول مرة منذ ثلاثين سنة يحتشد في ميدان التحرير بقلب العاصمة ما يتراوح بين ثلاثين ألفاً إلى الأربعين من المصريين الغاضبين لما جرى في العراق، وكان لتلك الكثرة الكاثرة أثرها في أن تراجع الأمن أمامها وتخلّى لها عن الميدان، لكنها عندما عاودت التظاهر في اليوم التالي، تصدى لها وأفرط في قمعها إلى حد أن ألقي القبض على ما يقارب الثمانمائة من المتظاهرين.

كان المشهد فائق الروعة، يذكرنا بمشهد آخر فائق الروعة مثله هو مشهد العام 1972 والشاعر الكبير الراحل أمل دنقل في رائعته "الكعكة الحجرية"، وكان مما يزيد من هذه الروعة أن طلاب الجامعة

---

1 — كان النظام المصري بين المروجين لامتلالة صدام حسين — على غير الحقيقة — لأسلحة دمار شامل، ثم إنه سمح للمقاتلات والقاذفات الأمريكية العملاقة بالمرور عبر مجاله الجوي في طريقها إلى العراق، كما سمح للسفن والبوارج الأمريكية بالمرور عبر قناة السويس، الأمر الذي كان يتعارض مع اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت عليها مصر وغيرها من الدول العربية في العام 1950.

الأمريكية وطالباتها كانوا يتصدرون الصفوف، وهم الذين ينتمون إلى الطبقة المترفة، وكنت شاهد عيان على تلك الظاهرة المتألقة والنبيلة التي جرت إعادة إنتاجها يوم الخامس والعشرين من يناير وما تلاه من أيام برغم من انتقال الجامعة من مقرها بالميدان إلى مقر آخر جديد لها بعيد جداً عن الميدان.

وما جرى في ميدان التحرير جرى في ميادين أخرى من ميادين مصر. في تلك الأثناء وقع حدث مفصلي آخر لتكتمل معه الدائرة؛ هذا الحدث هو عودة السيد جمال مبارك من إنجلترا بعد أن أمضى بها سنوات طويلة من العمل في مصارف دولية، كَوّن خلالها ثروة كبيرة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات؛ بعضها من مشاركته في بيع ديون مصر<sup>[1]</sup>، ولم يلبث أن دُفع به لى المشهد السياسى ليصبح في فبراير من العام 2002 عضواً بالأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، ثم أنشئت له خصيصاً لجنة من لجان هذا الحزب هي "لجنة السياسات" التى يصفها صفوت الشريف الأمين العام لذلك الحزب ورئيس مجلس الشورى<sup>[2]</sup>، بأنها "القلب النابض للحزب وأداة فكره الجديد". ولم يلبث أن جرى تلميعه، وأسندت إليه مهاماً بل ملفات لا علاقة لها نظرياً بوضعه داخل الحزب؛ أبرزها ملف العلاقات مع الولايات المتحدة، التى كانت أولى زيارته لها بهذه الصفة في فبراير 2003<sup>[3]</sup>.

بدا واضحاً أن هناك اتجاهاً قوياً نحو توريث الحكم، ولم يكن ذلك ليخفى عن عقلاء مصر ونخبته المثقفة، فهم شاهدوا قبل قليل توريث الحكم في الجارة سوريا بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في العام 2000، وكيف تم تعديل شرط السن، ليخلفه ولده بشار، الذى كان أبوه قد استدعاه من إنجلترا أيضاً قبل سنوات ليعده لخلافته.

بدأ موضوع التوريث يتسرب إلى دوائر السياسيين والمثقفين المصريين وكان من دأب النظام أن يجعل الباب موارباً، فلا هو يصرح بما ينتويه تماماً، ولا هو ينكره تماماً، وربما كان الأب متردداً بعض الشيء، لكن الأم كانت تتلهف لأن ترى ولدها وقد جلس في مكان أبيه.

ليس جديداً أن نقرر بأن الفضل في الكشف عن مسلسل التوريث وعلى نحو جريء يعود إلى

1 - جمع جمال مبارك من إتحاده في بيع ديون مصر شبه المدومة مبلغاً يتراوح بين مائة وخمسين مليون دولار إلى مائتي المليون، وفقاً لصحيفتى الايكونوميست ولهاينانشيال تايمز. راجع: اقتصاديات الفساد في مصر. مرجع سبق ذكره. ص 46.

2 - اشتهر عند بعض الحشاش باسم "موافى" بسبب تورطه في واقعة مخزية في أواخر عهد عبد الناصر.

3 - راجع التفصيلات عن جمال مبارك ورحلة صعوده في كتاب جهاد عودة عضو لجنة السياسات، جمال مبارك : مجدد الليبرالية الوطنية. القاهرة، دار الحرية للطباعة والنشر. 2004 (الفصل الرابع ص ص 177 - 2003).



جريدة "العربي"<sup>[1]</sup>، التي افتتحت المعركة ضده ابتداءً بالعدد رقم 710 الصادر في 18 يونيو 2000 وعلى مدى سنوات، وعندما وضح أن هذه الجريدة سادرة في "غيها" كان من نصيب رئيس تحريرها التنفيذي عبد الحليم قنديل "علقة ساخنة" تناولها بعد أن تناول وجبة السحور في شهر رمضان<sup>[2]</sup>، واختصه الشاعر الشاب عبد الرحمن يوسف بقصيدة بديعة عنوانها "رسالة في فنون الضرب"<sup>[3]</sup>. في الوقت ذاته ألقى الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل محاضرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في 18 من نوفمبر 2002 تحدث فيها عن التوريث ونبه إلى مخاطره، وكانت النتيجة أن أثار بمحاضراته تلك عواصف في مؤسسة الرئاسة ودوائر الحزب الوطني معاً<sup>[4]</sup>، وإن لم يحدث له ما حدث لعبد الحليم قنديل.

توصل العديد من الفرقاء الوطنيين المصريين إلى أن المسئول الأول عما جرى لمصر في الداخل والخارج معاً نظام مهترئ عجوز لا يهتم سوى أن يبقى حيث هو ومن حوله من شراذم الفاسدين المرتبطين به والمنتفعين بوجوده، لذا كان من اللازم عليهم أن ينصرف همهم إلى السعي لإزالة هذا النظام وإقامة نظام آخر مكانه، يجعل المعادلة تعادل، وكان لابد من وقفة لوضع نهاية لهذا التردّي، كانت بدايتها جماعات سياسية تنادت بمطالب تستهدف إصلاح هذا النظام، قبل أن تتحول في النهاية إلى المطالبة بتغييره.

يذهب مجدى قرقر الأمين العام الحالي لحزب العمل<sup>[5]</sup>، إلى أن إرهابيات هذا التحرك تعود إلى مارس من العام 1981، حين نشر محمد حلمي مراد المناضل الشريف والأمين العام الأول لذلك الحزب مقالاً شهيراً بجريدة الشعب لسان حال الحزب ذاته عنوانه "الوضع الدستوري لحرم السيد رئيس الجمهورية" وهو ما كان سبباً في أن أصبح صاحبه بين طليعة المعتقلين في حملة سبتمبر 1981 الشهيرة. وبعد أحداث رومانيا في العام 1989 نشر مناضل آخر هو عادل حسين رئيس تحرير هذه

---

1 - في هذه الجريدة بتاريخ 2004/12/26 ينشر الشاعر الجليل سمير عبد الباقي من أراجوزاته، قصيدة بديعة يقول فيها مخاطباً مبارك:

إنت النموذج وإحنا كلنا أشباه

لو شئت إنت نبي ملهم.

إنت نص إله.

قل ما بدالك واعمل ما بدا لاهنك.

الكل دهعاه هزيمته يبكي على ليلاه.

2 - 19 من رمضان 1425 هـ/2 من نوفمبر 2004م وجمع مقالاته في هذا الشأن ونشرها في كتاب عنوانه "ضد الرئيس" القاهرة 2005.

3 - في ديوانه: "لا شيء عندي أخسره" القاهرة، دار الشاعر 2005.

4 - محمد حسنين هيكل: مبارك وزمانه؛ من المنصة إلى الميدان، مرجع سبق ذكره. ص: 285.

5 (9) Qorqor 52@yahoo.com

وذلك رداً على مقال نشره عبد الحليم قنديل بتاريخ 2007/12/10 بجريدة القدس العربي التي تصدر في لندن.

الجريدة مقالاً بعنوان "التغيير أو شاوشيسكو" ثم عاد محمد حلمي مراد وبمناسبة ترشح مبارك لولاية ثالثة لينشر في العام 1993 كتاباً بعنوان "لماذا لا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادمة" وتأتي أخيراً مقالات مجدى أحمد حسين الافتتاحية بجريدة الشعب الإلكترونية في الفترة بين فبراير 2002 وفبراير 2004.

وفي مقال له بجريدة "العربي" الناصرية تاريخه 30 من مايو 1999 ينشر الناشط السياسي اليسارى أحمد شرف مقالاً<sup>1</sup>، يدعو فيه الجماهير إلى التوقيع على توكيل شعبي يزيد عدد توقيعاته عن العدد الكلي للمقيدين في جداول الانتخابات لتفويض مائة شخصية تتوزع على التيارات السياسية الأربعة الرئيسة إسلامية/ ناصرية/ ماركسية/ ليبرالية، تكون نواة لآلف شخصية سياسية تعد هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد للبلاد.

في العام 2003 تقدم حزب العمل بمشروع لميثاق "الجبهة الوطنية المصرية من أجل التغيير" ثم صياغة بيان شارك فيه عدد من الناشطين السياسيين منهم أحمد شرف، وكانت الصياغة النهائية من نصيب مجدى قرقرا<sup>2</sup>. وترتب على ذلك أن تشكلت الجبهة مع بدايات العام 2004، واتخذت من مكتب المحاماة الخاص بالراحل الكبير الدكتور صلاح صادق مقراً لها.

بعد عدة أشهر كانت حركة "كفاية" قد تصدرت المشهد، فانسحب معظم هؤلاء المؤسسين، ويعقب أحمد شرف، فيقول "إن هذه الحركة أي كفاية قامت على أساس هذا البيان المعدل".

في الوقت نفسه نشأت حركات سياسية أخرى، كان يغلب عليها الطابع اليسارى أولاً، وأنها اتخذت الشارع مجالاً لنشاطها ثانياً، كانت أولها "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية" وتركز نشاطها في تقديم الدعم المادي والمعنوي لتلك الانتفاضة، ثم نشأت بعد غزو العراق "الحملة الشعبية لمواجهة العدوان على العراق وفلسطين" لكنه كان الأهم من هاتين الحركتين "حركة 20 مارس من أجل التغيير" والتي تشكلت في 14 من يوليو 2003، والتي وإن كانت بدايتها مع غزو العراق إلا أنها في بيانها التأسيسي تقول إنها "حركة مفتوحة أمام الجميع، تعبر عن أوسع تحالف ينتظم على مبدأ التغيير مع الناس، ومن أجل مصالح الناس، وعلى رأسها مصالح فقراء شعبنا" وينص البيان على أنها ليست خاضعة لأي جهة أو تيار سياسي معين، وتستهدف النضال

1 — راعيد نشر هذا المقال في كتابه الصغير "مصر في حبات العيون" القاهرة 2005. ص ص 23 - 24.

2 — السابق. ص ص 27 - 28.

ضد الهيمنة الأمريكية والاستبداد الداخلي والقمع والفساد وإلغاء الطوارئ، ورفض استمرار مبارك وتوريثه، وإطلاق الحريات الأساسية من تظاهرات وتجمعات وغيرها وحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، ودعت إلى "رفض ما تعيشه البلاد من استبداد وفقير وتبعية وسياسات اقتصادية لم تأت سوى بالخراب والفقر والبطالة".

يلاحظ على هذه الحركة أوجه تشابه مع حركة كفاية التي نشأت بعدها، من حيث إنها أعلنت نفسها حركة وليست حزباً سياسياً ولا جبهةً من أحزاب ولا تخضع للوصاية، ولا تقبل التمويل من أية جهة، كما أنها توّخت في تنظيمها أسلوباً لا مركزياً، يستند إلى "إطلاق مبادرات الأعضاء والمجموعات واللجان، وحققها المطلق في إدارة أعمالها بالشكل الذي تقررته" وأتاحت لأعضاء الأحزاب السياسية الفرصة للانضمام إليها بشكل فردي، وللواحد منهم أن يعبر عن نفسه كما يشاء داخل الحركة وخارجها<sup>[1]</sup>.

نتيجةً للتشابه الواقع بين برنامج "حركة 20 مارس من أجل التغيير" وبرنامج "الحملة الشعبية من أجل التغيير" فإنها ما لبثت أن اندمجت فيها.

في التاسع من سبتمبر 2004 ولدت "الحملة الشعبية من أجل التغيير" التي رفعت شعار "الحرية الآن" وهو الشعار الذي أصبح علماً عليها، وكانت يساريةً بامتياز، وإن ضمت بين مؤسسيها ممثلين لأحزاب وقوى سياسية من اتجاهات شتى، وأصدرت أول بياناتها، تعلن فيه عن عزمها على إجراء تعديل دستوري عاجل قبل انتهاء الدورة الحالية لرئاسة الجمهورية في أكتوبر 2005، "وعلى أن تكون الدورة الحالية هي الأخيرة للرئيس مبارك" وحددت ثلاثة مطالب من أجل تحقيق تلك الغاية؛ هي تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح، وإلغاء حالة الطوارئ وما يترتب عليها من إفراج عن المعتقلين السياسيين، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على مراحل الانتخابات كافة<sup>[2]</sup>.

ومثلما كانت عليه الحال عند عدد من الحركات الشعبية المتعاصرة، كانت توجد أوجه شبه بين تلك الحركة وحركة "كفاية" التي كانت معاصرة لها، فقد رفعت شعار "لا للنوريث لا للتجديد لا

---

1 - محمد العجاتي : اليسار والحركات الاحتجاجية في مصر. في "عودة السياسة، الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر"، تحرير دينا شحاتة. القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2010. ص ص 85 = 86، وأنظر أيضاً وحيد عبد المجيد : ثورة 25 يناير قراءة أولى. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2012 ص ص 201 = 202 وبيليرجرافيا الحركات الاجتماعية في مصر، بيانات الحركات والكتابات النظرية عنها. منظمة فريد رش ناومان من أجل الحرية. باحث رئيس أحمد خير. ص ص 12 = 19.

2 - أحمد خير : مرجع سابق. ص 51.



للحكم العسكري" لكنه بينما كانت كفاية تركز على التظاهر في الميادين العامة بالقاهرة على نحو خاص كانت هذه الحركة تركز على التظاهر في الأحياء الشعبية<sup>[1]</sup>.

امتد نشاط هذه الحركة ستة أشهر، فبدأ مع تظاهرة بمعرض الكتاب الدولي في 28 يناير 2005، ترتب عليها أن اعتقل ثلاثة من ناشطيها لقيامهم بتوزيع منشورات، تحرض على عدم التجديد لمبارك، وأعقبها تظاهرات بأسسوط والاسكندرية<sup>[2]</sup>.

في اجتماعها الأخير بتاريخ 2 يوليو 2005 تداولت الحركة في موقفها من "التحالف الشعبي من أجل الإصلاح والتغيير" الذي دعا إليه الإخوان المسلمون - وتحدث عنه بعد - وأعلنت أنها ليست طرفاً فيه<sup>[3]</sup>.

تعثرت الحركة بعد ذلك لأن بعض أعضائها الذين كانوا يمثلون أحزاباً وتنظيمات أخرى كان يغلب عليهم الولاء لهذه الأحزاب والتنظيمات فكانوا يرجعون إليها للحصول على موافقاتها، وكانت تلك من ناحيتها تبدى أحياناً رغبتها في عدم الاصطدام بالنظام كما يذهب فريد زهران<sup>[4]</sup>، أحد مؤسسيها، مما أفقد الحركة القدرة على المبادرة واتخاذ مواقف شجاعة.

انفرط عقد الحركة، وإن صار بعض أعضائها بين مؤسسى حركة "كفاية" مثل أبو العلا ماضى وعبد الجليل مصطفى وكارم يحيى وكمال خليل ومحمد عبد القدوس .

---

1 - فريد زهران : الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2007. ص ص 56 - 57.

2 - جهاد عردة : الإصلاحيون الجدد. القاهرة، دار الحرية 2007. ص 353.

3 - السابق. الصفحة نفسها.

4 - فريد زهران : مرجع سابق. ص 55.

## لحظة الميلاد

كان معظم الذين شاركوا في تلك الحركات الاحتجاجية التي بدأت مع بداية الألفية الثالثة ينتمون إلى جيل السبعينيات من شباب الجامعات المصرية؛ وهو الجيل الذي قام بتظاهرات 1968 (فبراير - نوفمبر) في أعقاب الهزيمة، وهو الجيل الذي قام بتظاهرات 1972 - 1973 لما شاهده من تباطؤ القيادة السياسية ممثلة في الرئيس السادات، في سعيها لإزالة آثار تلك الهزيمة، كما كانوا الجيل الذي قام - متحدًا مع الطبقة العاملة - بانتفاضة 1977 التي دعاها النظام وقتها "بانتفاضة الحرامية" وكان غالب شباب هذا الجيل ينتمى إلى اليسار المصرى ناصريين وشيوعيين ونعلم ما جرى في هذا السياق من استخدام السادات للتيارات الإسلامية في ضربهم، قبل أن ينقلب عليه هؤلاء، وينتهى الأمر باغتياله في حادث المنصة الشهير 1981.

ترتب على تلك الضربات المتلاحقة أن أصاب الوهن شباب هذا الجيل، وتفرقت السبل بهم، فهجر غالبهم السياسة، وانصرف إلى مصالحه الخاصة، بل إن منهم من تحولت بهم الحال، فهادن النظام. بل أصبح متعاونًا معه، وظلت هذه حاله، إلى أن زال هذا النظام، وشارك قلة منهم فيما تلا من هبات جماهيرية (عمالية على نحو أساس) وإن كانت المحصلة العامة لها هزيلة.

هناك من هاجر من أبناء هذا الجيل إلى الخارج، واستقرت به الحال في العراق وسوريا، بعدما نشأ من خصومة بين النظامين الحاكمين هناك والنظام المصرى منذ العام 1975، بعد اتفاق فك الاشتباك الثانى، ثم زيارة القدس في العام 1977، وتوقيع اتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي في العام 1979، وهناك من ارتحل إلى لبنان، ليلتحق بمنظمات المقاومة الفلسطينية، حتى رحيلها عن بيروت في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لها في العام 1982، وهناك قسم أخير ارتحل إلى أوروبا - لاسيما فرنسا - ليقوم بحملة دعاوية قوية ضد النظام.

سعى مبارك عقيب ولايته في العام 1981 إلى التصالح مع المعارضة المصرية من ناحية، ومع الأنظمة العربية من ناحية أخرى.. وبذا بدأت الطيور المهاجرة تتخذ طريقها في العودة إلى وطنها، بحيث استقر معظمهم به قبيل أن ينتهى عقد الثمانينيات.

برغم من مرور سنوات طويلة على الدور الذى نهض به شباب هذا الجيل في الحركة الوطنية

المصرية، إلا أنهم كثيرًا ما كانوا يلتقون معًا، يستذكرون في مناسبات عديدة هذا الدور. وفي العام 1993 تم تنظيم مؤتمر عقد بنقابة المحامين؛ قام عليه الناشط اليساري أحمد عبد الله رزّة زعيم انتفاضة الشباب في العام 1972 والناشط الإسلامي عصام سلطان، واستمر ثلاثة أيام دارت خلالها حوارات خصبة<sup>[1]</sup>، ولم يلبث أن أقيمت احتفالية أخرى في فبراير 1997، حين اجتمع قرابة الألف من أبناء هذا الجيل بمركزي المحروسة والجيل، ليحتفلوا بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على الانتفاضة الطلابية في يناير 1972 وعشرين عامًا على الانتفاضة الشعبية في يناير 1977.. وبدأ الأمل - من ثم - يراودهم - أو يراوحهم - لأن يستكملوا في سنوات الكهولة، ما سبق أن بدأوه في سنوات الصبا<sup>[2]</sup>.

على مدى السنوات القليلة التالية لم تنقطع اللقاءات - ومن ثم الحوارات - بين أبناء هذا الجيل، وكانت لقاءات ومن ثم حوارات، تتواتر ثم تزداد حدتها، مع ما كان يطرأ من أحداث بل حادثات، ترتبط بوطنهم في الداخل وصورة هذا الوطن في الخارج.

في إنطار رمضان أقيم في أواخر نوفمبر 2003 بمنزل المهندس أبو العلا ماضي بشارع فيصل بمنطقة الهرم اجتمع نحو من خمسة وثلاثين من أبناء هذا الجيل، وكما هي عادة المثقفين خصوصًا المسيبيين منهم، تطرّق الحديث إلى ما كان يجرى على الساحة إبانها من توالى الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية على وطننا العربي، وتخاذل النظام المصري في التصدي لها بل وربما تواطؤه معها، ثم ما جرى من تهيئة المناخ لتنصيب "الوريث"، لكن الأهم كان استعداد مبارك للترشح لفترة رئاسية خامسة مضمونة النتائج (نظام الاستفتاء) وكانت الغاية من تلك الأحاديث ضرورة وضع تصور للخروج من هذا المستنقع، ونيطت تلك المهمة بستة من الحضور هم جورج إسحق (تربوي ليبرالي) وأبو العلا ماضي (مهندس إسلامي) والسيد عبد الستار المليجي (أستاذ جامعي إسلامي)<sup>[3]</sup>، ومحمد السعيد إدريس (صحفي ناصري) وأمين إسكندر (صحفي ناصري). وأحمد بهاء الدين شعبان (مهندس ماركسي)

خلال الشهور التالية عقدت هذه "اللجنة" عدة اجتماعات كان معظمها في مكتب عصام الإسلامبولي وهو محام ناصري بباب اللوق. وأصبح أعضاء هذه اللجنة ثمانية بعد أن انضم إليها هاني عنان وهو رجل أعمال ليبرالي فضلاً عن مضيفهم عصام الإسلامبولي، وأسفرت الاجتماعات عن إصدار بيان كانت لمحمد السعيد إدريس اليد الطولى فيه عنوانه "بيان إلى الأمة: مواجهة

1 - منار الشوربجي، كفاية؛ إعادة تعريف السياسة في مصر. في "عودة السياسة"، مرجع سبق ذكره. ص ص 119 - 120.

2 - فريد زهران؛ الحركات الاجتماعية الجديدة. مرجع سبق ذكره. ص ص 46 - 47.

3 - كان - إذ ذاك - تباديًا في جماعة "الإخوان المسلمين" ثم انشق عنهم بعد عدة سنوات.



الغزو الأمريكي الصهيوني والتدخل الأجنبي سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة" ووقع عليه العديد من الرموز الوطنية إلى أن ناهز عددهم الثلاثمائة<sup>[1]</sup>.

يذكر عبد الحليم قنديل أنه صار تاسع أعضاء هذه "اللجنة" وفي اجتماع لها عقد في أواخر أغسطس من العام 2004 اقترح أن لا يتم الاكتفاء باجتماعات في غرف مغلقة، إنما النزول إلى الشارع، وبعد أن تداول الأعضاء في هذا الأمر اجتمعوا على تأسيس "الحركة المصرية من أجل التغيير" وأن يعتبر هذا البيان هو البيان التأسيسي لها، ثم اقترح أن يكتب لدى رأس هذا البيان عبارة "لا للتنديد لا للتوريث" التي أصبحت فيما بعد الشعار الأشهر للحركة<sup>[2]</sup>.

توالى الاجتماعات واتسع نطاقها، فانضم إلى تلك المجموعة المؤسسة جمال فهمي (صحفي ناصري) وكمال خليل (مهندس ماركسي) وأحمد شرف (كاتب ماركسي) ومجدي قرقر (مهندس إسلامي) ومجدي أحمد حسين (رئيس حزب العمل) - إسلامي وعبد الوهاب المسيري (مفكر إسلامي) وأمين نور (ترشح فيما بعد لرئاسة الجمهورية - ليبرالي) وكريمة الحفناوي (صيدلانية ناصرية) وآخرون.

واضح من هذه الأسماء وما سبقها تعدد الانتماءات السياسية والفكرية لأصحابها، لكنهم اتفقوا جميعهم على أن ينحوا أيديولوجياتهم جانباً، ويتفرغوا للهدف المشترك الذي يسعون إليه وهو نظام سياسي جديد<sup>[3]</sup>.

كان مسمى "الحركة المصرية من أجل التغيير" طويلاً، وظهرت الحاجة إلى مسمى مختصر، وفي أحد تلك الاجتماعات، اقترح جمال فهمي على الحضور أن يعبر كل واحد منهم عن نفسه. وتذهب الرواية الأشهر إلى أن محمد السعيد إدريس قال: "إحنا تعبنا .. إحنا زهقنا .. كفاية"، وقال آخر: "قرفنا" فابتدروهم جورج إسحق قائلاً: "كفاية". هنا اتفق الحضور على هذه التسمية<sup>[4]</sup>. وقام جورج بتكليف ولده "رامي" بتصميم شعار لها، فجعله على هيئة دائرة أرضيتها صفراء وفي القلب منها وباللون الأحمر "كفاية" بينما كتب على الحواف باللغتين العربية والإنجليزية "الحركة المصرية

1 - يقول عبد الحليم قنديل إن بعض هؤلاء صاروا فيما بعد من أعداء كفاية.

2 - عبد الحليم قنديل : مقابلة خاصة يوم السبت 23 من نوفمبر 2013 وانظر أيضاً له الأيام الأخيرة. القاهرة. دار الثقافة الجديدة 2008. ص ص 121 - 131.

وقد أضيف إلى تلك العبارة في بعض بيانات الحركة فيما بعد كلمة "باطل" وفي بيان لها في 2 نوفمبر 2006 بمناسبة تعديل آخر وشيك للمادة 76 أضيفت عبارة "لا للتوريث نعم للتغيير".

3 - يعبر جورج إسحق عن ذلك فيما بعد فيقول: "قلنا كل يترك أيديولوجيته خارج الباب، وكلنا نخش كمصريين، ومعدن لما ننجح لما نعمل أي إنجازات، ويبقى كل واحد يروح خندقه" برنامج "تحت المجهر" قناة الجزيرة 16 ديسمبر 2011.

4 - الأهرام 25 أبريل 2011، 8 أغسطس 2012 وبرنامج تحت المجهر : رواية أمين إسكندر.

من أجل التغيير" كما اتفق على أن يبقى المسمى المختصر "كفاية" كما هو باللغة الإنجليزية أي Kefaya أو (Kifaya) على نهج انتفاضة<sup>[1]</sup> Intifada.

والحق أن اختيار هذا المسمى المختصر "كفاية" كان اختياراً موفقاً، لأنه كما يقول عبد الحليم قنديل يعطي في ضميرنا الشعبي معاني تتصل بالبساطة والوضوح والنزول إلى الشارع<sup>[2]</sup>. فيما بعد حاول البعض أن يرد الأصل في هذا المسمى "كفاية" إلى محاضرة كان قد ألقاها مهاتير محمد في مكتبة الإسكندرية في توقيت مقارب أعلن فيها أنه يكفيها أربعة وعشرون عاماً أمضاها في حكم بلاده<sup>[3]</sup>. وهو تخريج غير صحيح وتزيد.

باتت الحركة تتهيأ للنزول إلى الشارع، وكان موعد انعقاد المؤتمر الثاني للحرب الوطني الديمقراطي الحاكم قد اقترب، فاتفق على أن تعلن الحركة عن نفسها في مؤتمر يتوافق توقيته مع بداية انعقاد هذا المؤتمر واختير يوم الأربعاء الثاني والعشرين من سبتمبر 2004. لكن المشكلة، كانت في تحديد مكانه ولما كانت الأماكن المقترحة مثل نقابة الصحفيين أو نقابة المحامين غير بعيدة عن أنظار الأمن، فقد استقر الرأي وبمبادرة من جورج إسحق على مبني جمعية أبناء الصعيد بشارع رمسيس وكان جورج باعتبار عمله التربوي وثيق الصلة بها<sup>[4]</sup>.

في يوم الثاني والعشرين من سبتمبر احتشد أكثر من خمسمائة شخصية عامة وافقوا بعد سجلات استمرت عدة ساعات على البيان التأسيسي المقترح، واختيرت لجنة من ثمانية وثلاثين عضواً كسكرتارية للحركة، كانت نواة لما صار يعرف فيما بعد "باللجنة التنسيقية"<sup>[5]</sup>.

ينوه البيان إلى أن الموقعين عليه اتفقوا جميعهم على مواجهة أمرين؛ كل منهما سبب للآخر ونتيجة له في الوقت نفسه؛ أولهما الأخطار المحدقة بامتنا في الخارج، وثانيهما الاستبداد الشامل في الداخل، وأن لا سبيل إلى ذلك إلا بتداول السلطة، وإعلاء سيادة القانون. واحترام

1 — الأهرام 15 أبريل 2011 حوار سهر حلمي مع جورج إسحق، مقابلة خاصة مع جورج إسحق في يوم 23 سبتمبر 2013.

2 — مقابلة خاصة. ومن غريب أنني وقعت في لسان العرب (دار المعارف ج 5 ص 3903) على أن الكلمة تعطي كذلك معني المراجعة.

3 — [www.egypt.com/top4kefaya\\_opposition](http://www.egypt.com/top4kefaya_opposition)

وأنظر أيضًا : فتحى المزين : 18 يوم. القاهرة، دار ليلي 2011 ص 19.

4 — مقابلة خاصة مع جورج إسحق، برنامج تحت المجهز رواية جورج إسحق ورواية عبد الحليم قنديل

5 — هم حسب الترتيب الأبجدي : أبو العلا ماضي، أحمد بهاء الدين شعبان، أحمد طه النقر، أحمد نبيل الهلالي، أحمد السيد النجار، أمين إسكندر، السيد عبد الستار المليجي، جمال فهمي، جورج إسحق، حسن نائمة، حنا جريس، حسين عبد الرازق، رءوف حامد، صفاء مراد، صلاح صادق، ضياء رشوان، طارق التبراوي، عادل عيد، عاطف البنا، عبد الحليم قنديل، عبد الغفار شكر، عبد المنعم أبو الفتوح، عبد الوهاب المسيري، عصام الإسلامبولي، عصام سلطان، عمر البرعي، عمرو الشويكي، فكرى الجزار، كريمة الحفناوى، كمال خليل، مجدي سمعان، مجدي قرقر، محمد الأشقر، محمد السخاوى، محمد السعيد إدريس، محمد السيد سعيد، هانى عنان، وفاء المصرى..

القضاء واستقلاله، وإنهاء احتكار الثروة، وتقرير مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، والسعي لأن تسترد مصر مكانتها التي فقدتها منذ كامب ديفيد. وينتهي البيان إلى "أن الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة، يستلزم البدء فوراً في هذا الإصلاح الذي ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغي حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري، يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تتم تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءاً من إعداد كشفوها حتى إعلان نتائجها".

وصل خبر هذا الاجتماع الذي استغرق عدة ساعات متأخراً إلى أجهزة الأمن، ولدى انصراف الحضور شاهدوا أرتاله تنتظرهم عند البوابات ومع أنها لم تفعل لهم شيئاً<sup>[1]</sup>، إلا أنهم استشعروا الحرج فلم يعودوا بعد ذلك يجتمعون في جمعية أبناء الصعيد، وعادوا قياديهم اجتماعاتهم بمكتب الإسلامبولي.

في اليوم الثاني من نوفمبر 2004 وقع الاعتداء المعروف على عبد الحليم قنديل، وبعده بعدة أيام عقدت الحركة اجتماعاً، تتباحث فيه بشأن الهيكل التنظيمي لها، واقترح جورج إسحق عبد الحليم قنديل متحدثاً رسمياً ووافق الحضور، وبدوره اقترح عبد الحليم قنديل. جورج إسحق منسقاً عاماً، فعاودوا الموافقة<sup>[2]</sup>.

كان اختيار جورج إسحق منسقاً عاماً اختياراً موفقاً، ليس فقط لمؤهلاته الشخصية وتاريخه منذ أن بدأ نشاطه السياسي وهو بعد صبي صغير بمدينته بور سعيد، ولكن أيضاً لكونه قبطياً، وكانت مصر - إذ ذاك - تمر بمرحلة من الاحتقان الطائفي - حسبما يقول عبد الحليم قنديل - أما عن جورج إسحق نفسه، فإنه كان يعبر عن نفسه بأنه "مصري تصادف أن كان قبطياً"<sup>[3]</sup>.

1 - جورج إسحاق : مقابلة خاصة، وأنظر أيضاً : تحت المجهز رواية جورج إسحق.

2 - عبد الحليم قنديل : مقابلة خاصة.

3 - أحمد بهاء الدين شعبان : رقة الفراشة : كفاية الماضي والمستقبل. القاهرة مطبوعات كفاية 2006 ص 215.





## رؤية من الداخل

عادةً ما توصف "كفاية" بكونها حركةً اجتماعيةً احتجاجيةً وفي "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"<sup>1</sup> تعرّف الحركة الاجتماعية بأنها "التيار العام الذي يدفع طبقةً من الطبقات أو فئةً اجتماعيةً إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل موحد، وقد يتجه هذا العمل إلى تعديل نظام اجتماعي موجود أو الإبقاء عليه أو إزالته، كما يدل الإصطلاح أيضاً على الجماعة التي تقوم بالحركة الاجتماعية، وتختلف درجة تنظيم الحركة الاجتماعية واستمرارها ووضوح أهدافها من حركة إلى أخرى".

وتوصف الحركة الاجتماعية في تعريف آخر بأنها<sup>2</sup> "تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة".

نتفق إلى حد كبير مع هذين التعريفين، وربما مع غيرهما من تعريفات، لكننا نزيد عليهما بأن كفاية كانت أوسع من أن تعبر عن طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات، إنما كانت تعبر عن المجتمع كله بطبقاته كافة وفئاته كافة. فكانت تضم بين أعضائها من ينتمون إلى كل الطبقات والفئات، وإن كان معظم قادتها وعناصرها الفاعلة ينتمون إلى الطبقة المتوسطة المثقفة. أو من كان يحلو لخصوم الحركة أن يدعوهـم "بالنخبة"، وعليه فهي حركة - من وجهة نظرهم - نخبوية، ثم إن الحركة اتسعت بفعاليتها بعد يسير من قيامها، فهي وإن كانت في غايتها سياسيةً بامتياز، فإنها اقتربت على نحو أو آخر - وكما نوضح بعد - من المشكلات الحاضرة على الساحة، والتي عبرت عنها تظاهرات مطلبية.

باعتبارها حركةً لم تكن كفاية حزياً، لأن الحزب له رؤية متكاملة للأوضاع القائمة بجوانبها كافة، وغالباً ما تكون له فلسفة ما أو فكر ما، مثلما هي حال الأحزاب الأيديولوجية الشيوعية مثلاً، كما أن له بناءً تنظيمياً ولوائح ملزمة وتراتبية، والأهم أن له برنامجاً مفصلاً يسعى من

1 - إعداد أحمد زكي بدوي. بيروت، مكتب لبنان 1993، ص 391.

2 - علي الدين هلال : النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981 - 2010، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 2010 ص 45.

خلاله ومن أجله للوصول إلى السلطة. في حين أن الحركة تعبر عن حاجات خاصة ومطالب خاصة لفئات أو جماعات ضعيفة ومهمشة وغير ممثلة في تنظيمات السلطة، وهيكلها التنظيمي بسيط ومفتوح، ولا تلتزم إلا بالحد الأدنى منه، وليس لها برنامج تفصيلي تلتزم به، وأقصى ما تستهدفه بهذا البرنامج هو إزاحة النظام القائم دون أن تخل محله<sup>[1]</sup>.

على ذلك جمعت حركة كفاية في نسيجها العام أفراداً، ينتمون إلى أيديولوجيات مختلفة، وإن جمعتهم رؤية مشتركة أو يسعون إلى إحداث تغيير ما، دون أن يفكروا فيما بعد ذلك التغيير، وبذا كانت كفاية عابرة للأيديولوجيات، وضمت منذ بدايتها إسلاميين مثل عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان، وهما الوحيدان من قيادات الإخوان المسلمين الذين وقعوا على بيان كفاية التأسيسي، كما ضمت إسلاميين ممن انشقوا على الإخوان (حزب الوسط) مثل أبو العلا ماضي وعصام سلطان وإسلاميين ينتمون إلى حزب العمل، أهمهم مجدي أحمد حسين ومجدي قرقر، كما ضمت ناصريين ينتمون إلى الحزب الناصري مثل عبد الحليم قنديل وجمال فهمي، وناصرين انشقوا عليه مثل حمدين صباحي وأمين إسكندر، ويساريين مثل أحمد بهاء الدين شعبان وكمال خليل (والأخير من الاشتراكيين الثوريين الذين ينتحلون فكر تروتسكي) وليبراليين كان بعضهم ينتمي في السابق إلى اليسار مثل هاني عنان وجورج إسحق.. لكننا نستطيع أن نعمم فنقول إن الحضور الكاسح كان لليसार بشعبيته الناصرية والماركسية.

كان البناء التنظيمي للحركة بسيطاً، ويبدو أقل تماسكاً من الحزب وأقل انضباطاً، ولا تتوافر فيه تراتبية واضحة، ولا يتوزع أعضاؤها إلى فرق أو خلايا أو شعب، بل هم جميعاً أعضاء متساوون، ولا يلزمون بأداء اشتراكات مالية، فالنفقات – وهي بسيطة – كانت تؤدي كلها من التبرعات، ولا توجد لائحة للعقوبات.

كانت مستويات التنظيم للحركة تبدأ بالمؤتمر العام الذي تتم الدعوة فيه لأعضائها جميعهم، وهو أشبه بالجمعية العمومية في مؤسسات المجتمع المدني، وقد انعقد هذا المؤتمر مرات قليلة بين العامين 2004 و2006، وأهمها جميعها المؤتمر التأسيسي في 22 سبتمبر 2004، والمؤتمر الاحتفالي بالذكرى الأولى لقيام الحركة في 22 سبتمبر 2005 ومؤتمر دولة لكل المصريين في يومي 3، 4 يناير 2006 والمؤتمر العام الثاني في 14 أبريل 2006.

1 – ربما كان من الأوفى معاودة سامح فوزي: "الحركات الطلبية والحركات السياسية في مصر: قراءة نقدية مقارنة. في "عودة السياسة: الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر" تحرير دينا شحاتة. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام 2010 ص 23 - 48.

وانظر أيضاً: أحمد بهاء الدين شعبان: الحركات الاجتماعية، من بورتو أليجري إلى ربيع العرب. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 2012 ص 19.



كانت لجنة التنسيق تقع على قمة المستويات التنظيمية داخل الحركة، وهي التي تحدد الأنشطة والفعاليات، كما إنها صاحبة القرار بين انعقاد مؤتمرات، وتضم ما بين خمسة وأربعين إلى ستين عضواً وتجتمع كل أسبوعين وأحياناً كل شهر، وتنبثق عنها لجنة العمل اليومي، وتضم بين خمسة عشر إلى تسعة عشر عضواً، وكانت أشبه بالمكتب التنفيذي، أما المنسق العام فكان يختار بالاقتراع العام داخل اللجنة التنسيقية كل عامين<sup>[1]</sup>، وكان جورج إسحق هو المنسق العام الأول، أما عن المتحدث الرسمي فلم يكن هنا إجماع عليه في كل الأحوال، وكان عبد الحليم قنديل هو المتحدث الرسمي للحركة في دورتها الأولى، على أن المواقع القيادية داخل الحركة كانت مغلقة في وجه قيادات المجتمع المدني<sup>[2]</sup>.

في المؤتمر العام الثاني للحركة الذي انعقد بنقابة المحامين في 14 أبريل 2006، وبعد أن بدأت تطفو على السطح نذر لشقاكات وخلافات داخلها، كما بدأ يخفت ما أحدثته من حراك داخل المجتمع المصري، فقد تقرر أن تجتمع لجنة التنسيق كل أسبوعين أو عند الضرورة، وهي التي تختار لجنة العمل اليومي، وتشكل لجان النشاط، وهي لجنة العضوية، ولجنة قانونية ولجنة للتوعية ولجنة فكرية ولجنة مالية وإدارية ولجنة للعمل الجماهيري ولجنة الإعلام والإنترنت.

عندما واصلت الخلافات تصاعدها في أواخر العام 2006، ثم هبوطها بتنحي جورج إسحق وولاية عبد الوهاب المسيري في 24 يناير 2007 تقرر إنشاء لجنة استشارية ممن لا تسمح لهم ظروفهم بحضور اجتماعات متقاربة من عبد الغفار شكر وإيمان يحيى وعماد صيام ومصطفى كامل السيد وطارق النبراوى. وأصبح إلى جانب المنسق العام أربعة منسقين مساعدين، توزع بينهم الاختصاصات؛ هم جورج إسحق وكمال خليل وعبد الحليم قنديل ومجدى قرقر، على أن يتم تداول المسؤوليات دورياً في ديسمبر من كل عام، وتقرر إلغاء لجنة العمل اليومي والمتحدث الرسمي، كما تقرر تشكيل مجلس إدارة لموقع الحركة على الإنترنت.

بعد وفاة المسيري اختير عبد الجليل مصطفى في 3 أغسطس 2008 للقيام مؤقتاً بأعمال المنسق العام، واستمر المنسقون المساعدون كما هم، واستمرت الحال على ما هي عليه إلى أن استحدث منصب المنسق العام المساعد للشباب الذى وليه محمد عبد العزيز، وفى أوائل العام 2009 أصبح عبد الحليم قنديل منسقاً عاماً إلى أن انتهت مدته فاختر مجدى أحمد حسين مكانه في 14 يناير 2011 وكان ما يزال رهن السجن.

1 — جورج كتن : الحرار المتمدن العدد 128. 24 يونيو 2005.

وأنظر أيضاً منار الشريرجي : كفاية، إعادة تعريف السياسة في مصر، في دينا شحاتة : مرجع سابق، ص 126.

2 — السابق، ص 124.

ننتقل الآن من التنظيم إلى التمويل، والحق إنه كان مشكلة كبيرة، فقد جرى اتهام الحركة منذ أيامها الأولى بكونها مأجورة تتلقى أموالاً من الخارج، ووافقت النظام بين حين وآخر يلمح أو يصرح بتلقيها تلك الأموال من أجل تنفيذ أجنداث أجنبية أمريكية في المحل الأول وهو ما نعرض له تفصيلاً فيما بعد.

كانت الحركة منذ بدايتها تعرض تماماً عن تلقي أى تمويل من الخارج، وعندما أعلن السفير الأمريكي بالقاهرة عن تقديمه منحاً مالية لعدد من جمعيات المجتمع المدني، أصدرت كفاية في 19 مارس 2005 بياناً استنكرت فيه هذا الإعلان باعتباره أمراً شديداً خطورة "وترى أن الاستبداد السياسى المحلى والعدوان الاستعماري الخارجى هما وجهان عملة واحدة، ولا يصح النضال ضد طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر"، وعندما حصلت ست جمعيات من الجمعيات الأهلية على مبلغ مليون دولار، أصدرت الحركة بياناً في 24 مارس 2005 هاجمت فيه بشدة هذه الجمعيات، وورد به أنها - أى كفاية "تعتمد اعتماداً كلياً على مصادر التمويل الذاتية في تغطية تكاليف كافة أنشطتها، وتعلن في كل مؤتمراتها وبشفافية مطلقة مصروفاتها على كل أعضائها".

كانت كفاية صادقة في ادعائها منذ بدايتها الأولى، بل إنها اشترطت لتحقيق الاندماج مع "الحملة الشعبية من أجل التغيير" اليسارية استبعاد عضوين من أعضائها، لأنهما من مؤسسى بعض جمعيات حقوق الإنسان الممولة من الخارج<sup>[1]</sup>.

لم تكن كفاية بحاجة إلى كبير تمويل لأن مصروفاتها كانت محدودة للغاية فبحسب ما يذكره بعض مؤسسيها، كانت تلك المصروفات لا تزيد عن لاصق (استيكر) لا يجاوز سعره عشرة قروش، ولا يستهلك منه في أية تظاهرة أو وقفة احتجاجية أكثر من مائة أو مائتي قطعة وأعلام ولافتات لا تزيد عن المتر طولا ولا تتعدى تكلفتها في مجملها مائة أو مائتي جنيه<sup>[2]</sup>. أما عن الإعلان عن نشاطات الحركة وتظاهراتها، فقد تكفلت به جرائد مستقلة (أخصها العربي) التي كان رئيس تحريرها التنفيذي عبد الحليم قنديل (ثم) الكرامة التي كان رئيس تحريرها كذلك مقابل أسعار رمزية<sup>[3]</sup>.

وأذكر أنه في المؤتمر العام الثانى بنقابة المحامين، وقد استغرق يوماً كاملاً، تناولنا غداءنا على حساب الحركة وكان "سندويتشات طعمية".

---

1 - سيف نصرارى وشريف بونس : "حدود الديمقراطية القومية؛ قراءة في حركة كفاية" في سامح فوزى، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 65.

2 - أحمد بهاء الدين شعبان : مرجع سابق، ص 57، جورج إسحق : مقابلة خاصة، عبد الحليم قنديل : مقابلة خاصة، أحمد بهاء الدين شعبان : مقابلة خاصة في 18 نوفمبر 2013.

3 - يقول عبد الحليم قنديل في مقابلة خاصة : إن هذا الإعلان في جريدة كالعربي كان أمراً شديداً خطورة عليها لأنها لسان حال حزب يخضع للجنة الأحزاب التى يرأسها صفوت الشريف.

على أن المشكلة الكبرى بالنسبة للتمويل كانت ترتبط بالمقررات التي كانت تشكل عبئاً على موازنة الحركة، فكانت تستأجر شققاً في "وسط البلد" كانت أولاها تقع أمام مسجد الأوقاف بشارع البراموني المتفرع من شارع حسن الأكبر بعابدين ثم اتخذت مقراً آخر في شارع شريف باشا بجوار مطعم مكدونالدز وانتقلت في نوفمبر 2006 إلى شقة تقع بالعقار رقم 25 شارع 26 يوليو بجوار فندق جراند أوتيل ثم انتقلت في مرحلة تالية إلى مقر حزب الكرامة بالمنيرة، وعادت بعدها إلى مقرها الأسبق بشارع البراموني.

كان القائمون بالنفقة على الحركة هم أعضاء اللجنة التنسيقية، ومنهم جورج إسحق وعبد الجليل مصطفى ومحمد أبو الغار وعبد الوهاب المسيري، وعلى نحو خاص هاني عنان من رجال الأعمال، أما خارج هذه اللجنة فلم تكن ثم مساهمة واجبة لأعضاء الحركة واذكر أنني وكنت واحداً من الأعضاء المؤسسين لم أؤد أي تبرع لها، إلا بعد أن أصبحت عضواً في تنسيقيتها في بداية العام 2009.

إلى جانب وسائلها العديدة في ممارسة نشاطاتها كانت كفاية، - وحدها - هي المبادرة إلى استخدام الوسائط الإعلامية الحديثة والسماوات المفتوحة، واعتمدتها الوسيلة الأهم في التواصل والحشد، وكانت لتلك الوسائط مزاياها، من حيث إنها بعيدة على نحو أو آخر عن السلطة ورقابتها، ومن حيث إنها ليست مغلقة كالإذاعة والتلفزيون، وتتيح تبادل المعلومات والحوارات فيما يعرف "بالديمقراطية الرقمية" .. هذا وقد أنشأت الحركة موقعاً لها على "شبكة المعلومات الدولية" "الإنترنت" حاولت السلطات غلقه عدة مرات<sup>[1]</sup>.

يحبس للحركة كذلك استخدام رسائل المحمول SMS، ومن طريف أن بعضها كان يحمل عبارات ذات دلالات مثل : "عيد سعيد وجميل، وبلاش مبارك علشان كفاية كده" ومنها : "حركة كفاية تناشدكم !! لا تقل عيد مبارك، قل عيد سعيد، لا لتوريث الأعياد" ومنها "قرار جمهوري بتحويل التهنية من عيد مبارك إلى يا جمال العيد، عيد مبارك علينا وعلى أحفادنا" ومنها "الله تبارك والعيد مبارك يا جمال السنة البيض"<sup>[2]</sup>.

---

1 - تشهد على ذلك مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2010 - 10 - 1 Carnegieendowment.org وأنظر أيضاً : أحمد بهاء الدين شعبان : الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 39.

2 - إيمان محمد حسني عبد الله : مرجع سبق ذكره، ص 336.





## الفارس يمضى إلى الميدان وحيداً

أهم ما يذكر لكفاية ويحسب لها؛ هو نزولها إلى الشارع، ومخاطبة جمهوره على نحو مباشر وبلغة بسيطة يفهمها، وصبرها على اعتداءات النظام وزبائنه وتشويهه لها. وظلت تلك حالها منذ ميلادها فى نهايات العام 2004 حتى ثورة الخامس والعشرين من يناير، وإذا كان حجمها قد خبا على نحو ما قبيل أن يلوح الفجر، فيكفيها ريادتها جماعات سياسية غيرها، سارت معها على الطريق ذاتها، وقد زال عنها حاجز الخوف.

بعد الاجتماع التأسيسى لكفاية فى الثانى والعشرين من سبتمبر 2004، بدأت الحركة فى ممارسة فعالياتاتها؛ وقد تنوعت تلك الفعاليات، بين تظاهرات واعتصامات ووقفات احتجاجية إلى مطبوعات ومؤتمرات وغير ذلك من أدوات، وتحددت مطالبها فى كل هذه النشاطات بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين وحق القوى المدنية فى تشكيل أحزابها، والاعتراف بحق التظاهر والاعتصام السلميين، وإطلاق حرية التعبير، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة تحت إشراف قضائي مباشر، وإنهاء احتكار السلطة وتداولها، واستقلال القضاء.

كانت كفاية تختص الشوارع والميادين - بخاصة ميدان التحرير - بتظاهراتها، وتختص أماكن معينة بوقفاتها الاحتجاجية، أهم هذه الأماكن هى دار القضاء العالى ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين، الأمر الذى انزعج له مكرم محمد أحمد إبلن حملته الانتخابية فى العام 2007 ليصبح نقيباً للصحفيين.

كانت البداية موفقة، إذ كانت الذكرى السنوية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العاشر من ديسمبر 2004 قد اقتربت، ولما كانت تلك الذكرى حافلة بالدلالات، فقد استقر الرأى على أن تقوم كفاية فى ذلك اليوم بوقفها الاحتجاجية الأولى، ولما كان هذا التاريخ يوافق يوم جمعة، فقد تقرر تأخير موعد تلك الوقفة ليصبح يوم الأحد الثانى عشر من ديسمبر، على أن تكون أمام دار القضاء العالى باعتبارها حصناً للقانون ولحقوق الإنسان.

كان هناك تخوف من عدم نجاح تلك الوقفة أو التظاهرة، فربما تكون الأعداد هزيلة. مما يجعل منها بداية غير مبشرة، ويروى جورج إسحق المنسق الأول للحركة أن أحمد عبد الله رزّة الناشط

السياسى المعروف وقائد انتفاضة 1972 الطلابية كان - من موقع الصديق<sup>1</sup> - يسخر من تلك الفكرة، لكنه حدث ما لم يكن متوقعًا، إذ احتشد ما يناهز الألف عددًا، وكان أحمد رزة - رحمه الله - فى مقدمتهم<sup>[1]</sup>.

كان هؤلاء يقفون صامتين، وقد وضعوا على أفواههم ملصقات صفراء عليها اسم كفاية مكتوبًا باللون الأحمر، وكتب على حواف كل ملصق وباللغتين العربية والإنجليزية اسم "الحركة المصرية من أجل التغيير". وكان المارة وغيرهم ممن يستقلون الحافلات والسيارات ينظرون إليهم، وقد علت الدهشة وجوههم، فقد كانت تلك أول مرة منذ سنوات بعيدة يشاهدون مثل تلك التظاهرة<sup>[2]</sup>.

كانت تلك الوقفة أو التظاهرة هى الأولى من نوعها، لكنها لن تكون الأخيرة. ويمثل العام 2005 ذروة ذلك النشاط، الذى لم يكن قصرًا على مدينة القاهرة وحدها، إنما امتد إلى سائر المدن المصرية، ثم هدأت حدته بعض الشيء، فى العام التالى، ثم ما تلاه من أعوام، ليتصاعد فى العام 2010 أى العام السابق مباشرة للثورة. المهم أن الحركة أحسنت إدارة تلك الوقفات والتظاهرات، فدائمًا ما كانت حريصة على الاتصال بوسائل الإعلام المصرية الخاصة والعربية والأجنبية لاسيما القنوات الفضائية، بينها قناة الجزيرة<sup>3</sup> بل إن قناة "الحرّة" وهى قناة قريبة من دوائر الإدارة الأمريكية كانت حاضرة كذلك، وقد شاركت تلك القنوات فى نقل صور حية لتلك الوقفات والتظاهرات، الأمر الذى كان يشكل دعاوة طيبة لها ودعاوة أخرى غير طيبة للنظام.

لا يفوتنا فى هذا السياق أن نذكر الناشطين فى تلك الوقفات والتظاهرات، ويأتى فى طليعتهم أركان حربهم الهتيف الكبير "كمال خليل" زعيم الاشتراكيين الثوريين الذى كانت له طلة لا تضاهيها طلة أخرى، وكانت العيون تلاحقه، عندما يبدأ هتافاته الزاعقة محمولاً على الأعناق، ولا يمكن أن نغفل كذلك زعيمة ناشطات كفاية "كرمة الحفناوى" التى كانت وهى فى خمسينياتها فتاة لم تغادر عشرينياتها، ولا ننسى كذلك المهندس ضئيل الجسم نحيله "أحمد الصياد" - رحمه الله - والذى حباه الله تعالى بحنجرة، لا تتوافر عند آخرين يفوقونه جرماً ووزناً، وتلك المرأة العجوز "خديجة الحناوى" التى شاركت فى كل المسيرات والتظاهرات، واشتهرت بين المتظاهرين "بهاما خديجة".

1 - مقابلة خاصة مع جورج إسحق، كذلك تحت المجهر رواية جورج إسحق، الأهرام 15 أبريل 2011. وهناك من يقدرها بخمسمائة وستين تحديداً. مقابلة خاصة مع عبيد الحليم قنديل وربما ثلاثمائة. مقابلة خاصة مع أحمد بهاء الدين شعبان. على أن شبكة الأخبار الأمريكية A.B.C. تؤيد ما يذهب إليه جورج إسحق.

2 - مقابلة خاصة مع جورج إسحق وكذلك تحت المجهر رواية جورج إسحق وعبيد الحليم قنديل : الأيام الأخيرة. ص 121.



كانت تتردد في تلك الوقفات والتظاهرات هتافات عديدة، أثرنا أن نفرد لها مكاناً في ملحقات الكتاب، كما كانت ترفع لافتات؛ من أطرفها تلك اللافتة التي أعدها مهندس طويل القامة عجوز اشتعل ما تبقى من شعر رأسه شيباً هو محمد الأشقر<sup>1</sup>، كتبت عليها "أصحاب الجلالة.. أصحاب الفخامة.. أصحاب السمو "إنفوا".

تتابعت وقفات كفاية وتظاهراتها، وكان بعضها يرتبط بمناسبات بعينها، تعطى مناخاً مؤثراً للحشد، مثل تلك التظاهرة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في الرابع من فبراير 2005 (وتجددت في العام التالي 27 يناير 2006) وتظاهرة يوم الطلاب العالمي في الحادي والعشرين من الشهر ذاته (وتجددت في سنوات تالية) والتظاهرة الكبرى في ميدان التحرير في العشرين من مارس 2005 بمناسبة الذكرى الثانية للعدوان على العراق.

امتدت كفاية بتظاهراتها إلى سائر المدن المصرية؛ أولاها كانت تظاهرات في ثلاث محافظات في وقت واحد في الثلاثين من مارس 2005 في القاهرة أمام مجلس الشعب وفي الإسكندرية والمنصورة وكان الشعار المرفوع "التغيير الآن بإرادة الشعب" وكان لنجاح تلك التظاهرات أثره في تظاهرات أخرى في أربع عشرة محافظة في وقت واحد يوم السادس والعشرين من أبريل.

كانت التظاهرات الأهم، وإن لم تكن الأكبر تلك التظاهرات التي اندلعت بمناسبة الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور، وهو التعديل الذي كان مفصلاً على مقاس الرئيس العجوز بهدف إضفاء مظهر ديمقراطي مزيف على ولاية خامسة له، ففي السابع والعشرين من فبراير وفي بيان لها تقدمت الحركة باقتراح لتعديل الدستور، وقع عليه ألفان من الشخصيات السياسية والثقافية وأدباء وفنانين بعنوان "تعديل دستوري : صياغة جديدة للمواد 75، 76، 77 "تستهدف فيه انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السري، وتحت إشراف قضائي كامل، وتحديد مدة الرئاسة بأربع سنوات، يمكن أن تتجدد مرة واحدة"<sup>2</sup>.

بطبيعة الحال فلم يعر النظام أدنى انتباه لمثل ذلك المقترح، فكان من الطبيعي أن تصدر الحركة بياناً في السابع عشر من مايو عنوانه "تعديل معكوس بمهد للتوريث، وبغل يد المحكمة الدستورية"، تناولت فيه تفصيلاً سوءات ذلك التعديل وتدعو الشعب إلى مقاطعته، وعندما تقرر أن يجري الاستفتاء في موعده يوم الأربعاء الخامس والعشرين من مايو 2005، ردت كفاية ببيان تستحث فيه الجماهير إلى التظاهر ضده. وقامت في صباح ذلك اليوم بتظاهرة عند ضريح

1 - المنسق العام السادس لكفاية (2011 - 2013).

2 - جهاد مرادة : الإصلاحيون الجدد. ص 337.

سعد زغلول، حيث تم قمعها بشدة، فانتقلت إلى جور نقابة الصحفيين، ليعاود النظام قمعها وعلى نحو أشد. وهو ما يأتي تفصيله بعد.

برغم من قمع النظام وحملته الدعاوية، من أجل ذلك الاستفتاء الذى تم "تحت إشراف قضائى"، فإن نادى القضاة يخلص من تقريره عنه بأن جملة من حضروه لا يزيدون عن ثلاثة بالمائة، ممن لهم الحق فى التصويت<sup>[1]</sup>.

تجددت وقفات كفاية وتظاهراتها بعد "يوم الأربعاء الأسود"، ومنها تظاهرة بالشموع أمام ضريح سعد، وكانت تظاهرة مهيبة تقدر أعدادها بالمئات وعنها يكتب أحمد طه النقر<sup>[2]</sup> : "على ضوء الشموع رأيت فى مظاهرة كفاية مساء الأربعاء 8 يونيو 2005 الإخوانى والشيوعى والناصرى والليبرالى والإسلامى .. جاءوا جميعاً فى لحظة تاريخية ليلبوا نداء الوطن، ويثبتوا أن "كفاية" مؤهلة لأن تكون وعاءاً أو شكلاً من أشكال الجبهة التى تجمع تحت لوائها مختلف ألوان الطيف السياسى، وتصوغ مع علماء مصر ومفكرىها برنامجاً للإنقاذ، ليكون بديلاً لكل الخراب والتخريب الذى ارتكبه الحزب الوطنى منذ أن ابتلى به وجه مصر". -

فى الوقت نفسه أفادت كفاية من الموروث الشعبى المعروف "بكنس السيدة" وهو المأثور الخاص بتنظيف باب ضريح السيدة زينب - رضى الله عنها - طلباً لشفاعتها عند الله تعالى، ورفع الظلم وإزالة أية ضائقة، فدعت الحركة - ممثلة فى الناشطة ليلى سويف - أنصارها عبر موقعها الإلكترونى تقول : "تعالوا نكنس عليهم السيدة"، وبالفعل فقد أتى نحو مائة منهم فى يوم 15 يونيو 2005 رافعين مكانس يدوية، ورافعين كذلك لافتات مكتوباً عليها : "إدعوا على حسنى مبارك !!". إدعوا على وزير الداخلية !!، وفى مقابل هؤلاء المائة كان هناك نحو خمسين شخصاً يقفون لدى الرصيف المقابل يهتفون لمبارك<sup>[3]</sup>.

تكررت تظاهرات كفاية، بحيث ربما لم يكن يمر أسبوع واحد دون تظاهرة، أو وقفة احتجاجية أو اعتصام، كان من كبرياتها تظاهرتها فى ميدان التحرير يوم الثلاثين من يوليو، والتى اعتدى فيها - كما يأتى بعد - على عدد من رموز كفاية، وتظاهرتها فى يومى السابع والعاشر من سبتمبر بميدانى التحرير والعتبة ضد ترشيح مبارك رئيساً للجمهورية وقدر عدد المشاركين فى كل واحدة

1 - نحر عقد اجتماعى سياسى جديد، القاهرة مطبوعات كفاية، ص 25.

2 - المصرى اليوم 2005/6/13.

3 - يذهب إيمان يحيى - من قيادات كفاية - إلى أنه كان صاحب الفكرة فى تلك التظاهرة، مقابلة خاصة فى 18 نوفمبر 2013.

3 - أنظر بشأن تلك الوقفة شبكة النىأ المعلوماتية : [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

منهما بالآلاف، وإن حاولت صحافة النظام التهوين منهما<sup>1</sup>، وجرت تظاهرات أخرى مع الشروع فى إجراء انتخابات مجلس الشعب.

لم تلبث الحركة أن تبادت فى تحديها النظام وأجهزته القمعية، فقامت بتظاهرة يوم السادس والعشرين من يونيو 2005 حاصرت المقر الرئيس لمباحث أمن الدولة بلاطوغلى، كما قامت بتظاهرة أخرى فى الرابع عشر من سبتمبر، حاصرت مبنى مباحث أمن الدولة بالدقى، وأذكر أنه فى هذه المظاهرة الأخيرة، أطل علينا الكاتب الجميل محمد عودة - رحمه الله - ليحيينا من شرفة منزله ويشد من أزرنا.

عندما قام قضاة مصر الشوامخ، ممثلين فى ناديهم العريق بانتفاضتهم الكبرى، من أجل استقلالهم عن السلطة التنفيذية من ناحية، ومن أجل إشراف حقيقى على الانتخابات من ناحية أخرى، لم تتوقف كفاية عن مساندتهم، وأصدرت فى الأول من مايو 2005 بياناً عنوانه "قضائنا الأجلاء : مصر تنتظر كلمتكم" ثم أصدرت بياناً آخر فى الثالث عشر من مايو عنوانه "يومك يا مصر" تهيب فيه بالقضاة أن يقوموا بالدور المنوط بهم وتضمن غضبتهم للحق. وتقول : "يا قضائنا الأجلاء : لقد وضع الله كلمته فيكم، وأقامكم حراساً على قيمة العدل التى هى أعظم صفاته، ومصر كلها تنتظر كلمتكم، وكلها أمل أن يكون الحكم مع آخر جلستكم التاريخية فولاً فصلاً وقضاءً مستحقاً، وعلامة نهاية لدولة الطغيان" وعليه فقد احتشدت أعداد كبيرة من ناشطي كفاية أمام نقابة الصحفيين أثناء انعقاد هذه الجلسة.

عندما عاود القضاة فعقدوا جمعيتهم العمومية فى اليوم الثانى من سبتمبر، أصدرت الحركة بياناً عنوانه " صف واحد مع قضاة مصر من أجل العدل والحرية" تضمن فيه وثيقتهم التى تقرر فيها أن من شارك فى الاستفتاء المزور لا تجاوز نسبتهم 3 % وتدعو إلى وقفة فى هذا اليوم لتحقيق إشراف قضائى كامل وحقيقي على الانتخابات.

عندما تجددت انتفاضة القضاء فى مارس من العام التالى احتجاجاً على تحويل اثنين من كبارهم هشام البسطويسى ومحمود مكى إلى مجلس تأديب (عُدل بعد ذلك إلى مجلس صلاحية)، عقاباً من السلطة للنادى على موقفه الشجاع من استفتاء 25 مايو 2005 وانتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر ونوفمبر من العام نفسه، اعتصم العديد من شباب كفاية يومي 24 و25 من أبريل أمام نادى القضاة، وقامت عدة تظاهرات منها التظاهرة الشهيرة يوم 27 من أبريل والتى واجهتها الشرطة بأقصى درجات العنف.

1 - الأهرام 2005/9/8 وأنظر أيضاً : عبد الحليم قنديل : مرجع سابق. ص 127.



فى نهايات العام 2006 تـمادى النظام فى عدوانه، وشرع فى تعديل جديد للمادة 76، لتصبح على مقاس "الوريث" وقامت الحركة بعدة اعتصامات وتظاهرات ووقفات احتجاجية 21 سبتمبر، 2 نوفمبر 2006... وفى الحادى والعشرين من يناير 2007 أصدرت بياناً عنوانه: "قاطعوا عبث مبارك بالدستور، حتى لا تتحول الانتخابات إلى استفتاءات مزورة"، ودعت إلى تحالف وطنى واسع باسم "التحالف من أجل جمهورية ديمقراطية" واختيار رمز يتم الاجتماع حوله لقيادته والشروع فى إعداد دستور جديد، ثم أصدرت بياناً آخر فى الثالث والعشرين من مارس بعنوان "قاطعوا مهزلة الاستفتاء"، وبعد ثلاثة أيام شاركت الإخوان وغيرهم من القوى السياسية فى وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين<sup>1</sup>، كما دعت فى الثانى من مايو إلى مقاطعة انتخابات مجلس الشورى.

امتدت كفاية بنشاطاتها إلى قضايا الرأى، فدعت فى بيان لها صدر فى (22 مايو 2007) إلى الحرية لأيمن نور، لاسيما وأن التقارير الطبية تنوّه إلى خطورة حالته الصحية، واستنكرت فى بيان آخر صدر فى (27 مايو 2007) محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وأعلنت تضامنها مع الصحفيين هويدا طه وإبراهيم عيسى ووائل الإبراشى (الذى نشر فى جريدته "القائمة السوداء" لقضاة التزوير فى الانتخابات البرلمانية السابقة).

امتدت كفاية بنشاطاتها كذلك إلى الفئات الشعبية المقهورة والمهمشة، فأعلنت تضامنها مع عمال المحلة فى إضرابهم فى العام 2006 (بيان 9 ديسمبر 2006) وفى إضرابهم فى العام 2007 (بيان 24 سبتمبر 2007) كما تضامنت مع غيرهم من العمال مثل سائقي القطارات بيان (22 يناير 2007) ودعت للتظاهر أمام مكتب النائب العام من أجل حرية الانتخابات العمالية ونزاهتها بيان (28 أكتوبر 2006) وأدانت إغلاق السلطات لدار الخدمات النقابية والعمالية بيان (21 أبريل 2007).

عندما تصاعدت الاحتجاجات ابتداءً بالعام 2008 كان لكفاية دور وافر فى التضامن معها والمشاركة فيها فساندت شعب دمياط فى احتجاجه ضد إقامة مصنع لشركة أجريوم لإنتاج اليوريا والأمونيا (8 يونيو 2008) ووقفت ضد خصخصة التأمين الصحى ومع ضحايا محرقة مسرح بنى سويف، وتضامنت مع أهالى ضحايا عبارة الموت، وحضر بعض قياديتها محاكمة المجرم القاتل "ممدوح إسماعيل" كما أعدت نخبة من المحامين الوطنيين للدفاع عن مصالح أهل الدويقة الذين انهار عليهم جبل المقطم ودفن المئات منهم تحت الأنقاض 16 سبتمبر 2008 ودعت إلى زيادة الأجور ووضع حد أدنى لها ووضع حد آخر للتفاوت بين أدنى أجر وأعلى أجر (20 فبراير 2008).

1 — الأهرام 26 و 27 مارس 2007.

نهضت كفاية بدور آخر وافر في مكافحة الفساد وكانت البداية بعد أشهر قليلة من قيامها فدعت في بيان لها صدر في 27 أبريل 2005 لإطلاق "حملة الأيدي النظيفة" لتصفية مؤسسة الفساد ونظمت تظاهرة حاشدة في ميدان عابدين في 3 أغسطس 2005 تحت شعار "كفاية فساد"، ثم توالى حملاتها في هذا السياق، فعقدت في العام التالي مؤتمرًا لمواجهة، ووصلت حملتها إلى ذروتها في العام 2008 فساندت المهندس الشريف يحيى حسين عبد الهادي منسق حركة "لا بيع مصر" في حملته ضد الفساد في بيع القطاع العام، وعندما صدر ضده حكم جائر بتفريجه عشرة آلاف جنيه وخمسة آلاف أخرى على سبيل التعويض المؤقت، فتحت الباب للتبرع بدفعها، وقالت في بيان لها صدر في 31 مايو من العام 2009 "وهذا ليس منةً من أحد ولا تفضلاً عليه، وإنما تقديرًا لدوره في معركة ليست شخصية؛ هي معركة الدفاع عن وطنه من أجل استرداده لأهله البسطاء المهمشين، ومشاركة له في شرف المنازلة كان هو النصل فيها".

وإذا كانت كفاية قد صرفت جهدها في معظمه للهم الداخلي، فإنها لم تكن لتغفل الهم الخارجي أو تتغافل عنه؛ خصوصًا القضية الفلسطينية، فأدانت في عدة بيانات أصدرتها الاعتداءات الإسرائيلية على أهلنا في فلسطين وأيضًا في لبنان وأدانت صمت الأنظمة العربية وبينها النظام المصري وتخاذلها، وقامت بالعديد من الوقفات الاحتجاجية، لدى الحرب اللبنانية الإسرائيلية في العام 2006 وحصار غزة منذ العام 2007 ثم الحرب عليها في 2008/2009 وطالبت بطرد السفير الإسرائيلي واستدعاء السفير المصري، وتضامنت مع الشباب المصري الذي اعتقل لمشاركته في قافلة لفك الحصار عن غزة في أكتوبر<sup>[1]</sup> 2008. ووقفت مع السفير إبراهيم يسرى في الدعوى التي رفعها في 2008 لوقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، ووصلت بها الحال إلى أن تصدر في العام 2006 استمارة المليون توقيع تحت عنوان "معًا من أجل إلغاء اتفاقية كامب ديفيد"، بل إنها دعت في بلاغ تقدمت به إلى النائب العام في الثالث والعشرين من مايو 2010 إلى اعتقال بنيامين نتنياهو فور وصوله إلى مصر بعد أيام ومحاكمته باعتباره مجرم حرب.

أما بالنسبة للأقطار العربية الأخرى، فقد أدمنت الحركة التظاهر يوم العشرين من مارس في ذكرى العدوان الأمريكي على أهلنا في العراق، كما تضامنت مع الموقعين على "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي" في سوريا. ومع المناضل ميشيل كيلو، وذلك في بيانين لها في 17 مايو 2006 و21 أبريل 2007، وكان مسك الختام تضامنها مع الشعب التونسي في ثورته المجيدة، وذهب وفد من قياديتها

---

1 - وإن كان بعض قياديتها - ومنهم إيمان يحيى - يذهبون إلى عدم المضي في ذلك الشأن إلى حد الذهاب إلى غزة تضامنًا مع الشعب الفلسطيني لما فيه من تشجيع لجهود الحركة (مقابلة خاصة).

وشبابها إلى سفارتها مهنتاً بإزاحة الطاغية زين العابدين بن علي.

إلى جانب التظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، كان لكفاية نشاط آخر يتمثل في مؤتمرات ومطبوعات، وارتبط هذا النشاط وعلى نحو واضح بالعامين الأولين من تاريخها.

بعد مؤتمرها الأول التأسيسي الذي عقدته الحركة "بجمعية أبناء الصعيد" في 22 سبتمبر 2004 عقدت وعلى مدى يومين 3 و4 يناير 2006 "مؤتمر لكل المصريين" أو مؤتمر المواطنة وذلك بنقابة المحامين، نوقشت فيه أربع ورقات الأولى عن "المواطنة .. مدخل للتغيير" لسمير مرقس، والثانية عن "المواطنة بين التفريغ والتميز وإعادة البناء" لمحمد السيد سعيد، والثالثة "الجوانب القانونية والتشريعية" لمحمد نور فرحات والرابعة عن "الجوانب التاريخية للمواطنة" لرؤف عباس، وجميعها ورقات غاية في الأهمية، وبها أفكار مهمة وعميقة تمت صياغتها بأسلوب سلس.

وفي الرابع عشر من أبريل من العام نفسه عقدت كفاية مؤتمرها العام الثاني بنقابة المحامين، وعلى مدى أربع جلسات دار النقاش حول ثلاثة محاور؛ الأول "الحوار السياسي والرؤى المستقبلية" لمحمد السيد إدريس، والثاني "محور الآليات ووسائل تحقيق الأهداف" ليحيى القزاز، والثالث "الإطار التنظيمي .. البناء الداخلي" لمجدي قرقر، وأخيراً جلسة ختامية ألقى فيها عبد الغفار شكر مشروع التوصيات النهائية، ثم ألقى عبد الحليم قنديل البيان السياسي.

وفي يوم الرابع من يوليو عقدت الحركة مؤتمراً صحفياً بمقر المركز المصري للدراسات لعرض تقريرها عن الفساد في مصر، وتمت تغطيته إعلامياً من قبل خمسين صحفياً وست قنوات فضائية، وكانت لجنة من الخبراء والأكاديميين قد شاركت في هذا التقرير، وبينت كيف أن هذا الفساد فساد بنيوي، ويقع البيان في خمسة أقسام، وفي الخاتمة توصيات باتخاذ إجراءات صارمة للحد منه.

أما عن المطبوعات، فقد أصدرت الحركة نشرة غير دورية تعبر عنها باسمها ذاته "كفاية" صدر منها عدد واحد في 22 سبتمبر 2005 بمناسبة العيد الأول لها؛ عنوانه الرئيس "يا مصر قومي وشدي الحيل" ونشرة أخرى صدرت في العام التالي بعنوان "أصوات من خلف القضبان، صامدون حتى تحقيق الانتصار؛ وقائع انتهاك وطن" أحداث الأربعاء الأسود كما أنها بدأت سلسلة بعنوان "أوراق للحوار" صدر منها عدد واحد بعنوان "نحو عقد اجتماعي / سياسي جديد، 2005، وبدأت سلسلة أخرى بعنوان "مطبوعات كفاية" صدر منها كتاب واحد عنوانه "رقة الفراشة؛ كفاية الماضي والمستقبل" لأحمد بهاء الدين شعبان، وتعاونت مع مركز الدراسات الاشتراكية في نشر ورقة لتامر وجيه عضو كفاية عنوانها "ورقة عمل حول أهداف كفاية ووسائلها".

في العام 2007 أصدرت كفاية كتيباً مهماً عنوانه "برنامج اقتصادي مستقل" أردفته في العام التالي بكتيب آخر مهم عنوانه "نظام الفساد والاستبداد" وهو محصلة عمل فريق من نشطاءها،

قدّم له منسقها العام الراحل عبد الوهاب المسيري، وينتهي تقديمه بهذه العبارة : "إننا - اليوم - نمر بلحظة كارثية، ننطلق فيها عبر واقع غامض إلى مصير مجهول، إنه واقع يجلله السواد من كل جانب. هذا هو كتاب حكومة الاستبداد والنهب والسلب والفساد، نتوجه به إلى شبابنا الساعين إلى أمان وطنهم ورفعته وعزته".





## الأصداء

كان صعود كفاية إلى المشهد العام في مصر حدثاً كبيراً، فبعد دهر طويل من الركود في الحياة السياسية - بل الموات - كانت كفاية أشبه بحجر ألقي في بركة آسنة، وجرى حراك مجتمعي هائل، وإن كانت تهدأ حدته أحياناً إلا أنه كان يعاود أحياناً أخرى، ربما على نحو أكثر قوة، إلى أن تحقق له هدفه، وإن كان بعد سنوات.

وحيث إن الشعر يعبر أصدق تعبير عن الواقع، ففي مرحلة مبكرة من عمر الحركة، تعود إلى يوم الخامس والعشرين من مايو 2005 "يوم الأربعاء الأسود" ينظم الشاعر الشاب عبد الرحمن يوسف قصيدة، عنوانها "كفاية" يقول في مطلعها<sup>[1]</sup> :

آن الأوان .. فقم للعز منتصبا لا يعرف الحلم من لا يعرف الغضبا  
ثم يقول :

"كفاية" .. قالها الأحرار في بلدى والشعب يرسف في أغلاله تعباً  
وفي نهايتها يقول :

"كفاية" .. نقطة للضوء قد بزغت وضوءها بات فوق النيل منسكبا  
كفاية" .. كبخار من شواطئنا تجمع الخير فيه فوقنا سحبا  
ستمطر السُحب فوق الأرض عزتها وتنبت الأرض من أبنائها عجباً

وجدت الحركة الترحيب ذاته في الصحافة المستقلة، ثم وجدته على نحو أو آخر في الصحافة الحزبية، أما في الصحافة التي يقال إنها "قومية" فقد سكنت دهرًا ثم نطقت كفرًا.

تحت عنوان : "عندما تخرج مصر أجمل ما فيها" كتبت جريدة الدستور تقول<sup>[2]</sup> : "تعددت الأسباب والقمع واحد، والشعور العربي بعدم القدرة على احتمال المزيد واحد، مما جعل الجميع يخرجون إلى الشارع، تحت شعار واحد هو "كفاية" وإن تعددت اللهجات والحروف".

وفي مقال له بجريدة "العربي" وتحت عنوان "انتفاضة كفاية" كتب الروائي الكبير علاء

---

1 - لا شيء عندي أخسره، القاهرة دار الشاعر 2005. ص 30 - 35 .

2 - 14 مايو 2005.

الأسواني يقول<sup>[1]</sup>. "إن الانتفاضة التي بدأتها حركة "كفاية" وانضم إليها قضاة مصر العظام ثم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والأدباء والأطباء .. هذه الانتفاضة التي تتسع وتزداد قوة كل يوم ستصنع المستقبل .. نحن وحدنا سنغير مصر بأيدينا".

كما كتب الفنان خالد الصاوي في جريدة "نهضة مصر" تحت عنوان "انضمامي لكفاية لم يأت من فراغ" يقول<sup>[2]</sup>: "هناك رابط واضح بين الأحداث القومية وما يدور في مصر الآن، لأن الظلم واحد في كل مكان، لكن له ألف وجه، كما إن المقاومة واحدة أيضاً، وإن اختلفت صورها، والدور الذي يلقي على عاتق النخبة هو العمل على توعية الجماهير، ولذلك فإن انضمامي لحركة "كفاية" وحركة "فنانين وأدباء من أجل التغيير" لم يأت من فراغ".

سرعان ما انتقلت أصدا، كفاية إلى الصحف العربية الصادرة خارج مصر، فتكتب أمنية خيري في "الحياة اللندنية" مقالاً عنوانه "كفاية تطلق مشاعر سياسية بين طلاب مصر" تقول<sup>[3]</sup>: "لقد أكدت حركة "كفاية" أن الشباب المصري - أو على الأقل البعض منه - مازال على قيد الحياة السياسية، وذلك بعدما ظن البعض أن وظائفه الشعورية والانتمائية السياسية توقفت عن العمل بصورة طبيعية، وأن كل ما يربط جسد مصر الشاب بالحياة السياسية هو جهاز التنفس الاصطناعي الذي يدعو إلى التفاعل مع العراق تارة، ومع فلسطين تارة أخرى".

كما كتب عبد الخالق عبد الله في جريدة الخليج مقالاً عنوانه "حزب كفاية" يقول فيه<sup>[4]</sup>: "حركة كفاية هو الحزب الوحيد الذي لا يحتاج إلى إشهار رسمي، لأنه يعبر عن أحاسيس ومشاعر كل العرب الغاضبين والمقموعين والمختوقين الذين صبروا صبر أيوب على مصادرة حقوقهم وحررياتهم، وكتبوا غضبهم في صدورهم، وكتبوا استياءهم في قلوبهم طويلاً، إلى أن أصبح من الصعب كبت هذا الاستياء الذي تضخم وأصبح بضخامة جبال هيمالايا، وازداد وزنه، وأصبح ثقيلاً بثقل الكرة الأرضية".

وجدت هذه الحركة صداها كذلك في الصحافة الأجنبية، فيرد في كريستيان ساينس مونيتور<sup>[5]</sup>: "باتت كفاية شعار حركة وكلمة شائعة لما يسميه المعلقون الغربيون "ربيع العرب" نهضة التعبير الديمقراطي في المنطقة، ففي مسيرات من البحرين الصغيرة في مساحتها إلى مصر، يهتف المتظاهرون كفاية للفساد كفاية لصمت العرب التواقين للتغيير".

1 - 11 يوليو 2005.

2 - 2 أغسطس 2005.

3 - 12 أبريل 2005.

4 - 3 أكتوبر 2005.

5 - عن جريدة "نهضة مصر" في 4 أبريل 2005.

كما كتبت مجلة الإيكونوميست تقول<sup>[1]</sup> : "تمثل الحركة المصرية من أجل التغيير في مصر ذلك النوع من التجمعات التي تشتاق إليها كل القلوب العاشقة للحرية، فعلاوة على نجاحها في جمع عدد من الإصلاحيين المصريين وتوحيدهم في حركة واحدة، فإنها أيضاً نجحت بصورة ملفتة وتثير الإعجاب في تبنى مجموعة من الأهداف البسيطة المفهومة تحت شعار خلاب بسيط هو شعار كفاية، هذا الشعار الذي يتبناه هؤلاء الإصلاحيون يعكس بصورة واقعية إحساساً وإدراكاً عارماً، يشترك فيه ويحس به ملايين المصريين ممن أصابهم الضيق والملل خلال عقود من الزمان، احتكر فيها الحكم شخص واحد وحزب واحد، ولم يؤد هذا الاحتكار إلى أى تحسن يذكر في حياتهم ومعيشتهم".

وإذا كانت كفاية قد وجدت أصداءً لها في وطنها وبين المصريين المقيمين داخل مصر، فإنها وجدت الأصداء ذاتها بين المصريين بل والعرب المقيمين خارج مصر، فتأسست في الولايات المتحدة جبهة كفاية U.S.A.، وأعلنت عن نفسها بقولها : "جبهة كفاية، مجموعة من المواطنين المصريين المهاجرين والمقيمين بالولايات المتحدة إقامة دائمة، ولا تنتمي الجبهة إلى أى جماعة معينة أو حزب معين ولا تقوم على أساس ديني، وليست الجبهة ضد دولة مصر، فمصر هي الوطن الأم، وليست كذلك ضد شخص بعينه ولا حتى ضد حكام مصر. ولكن الجبهة ضد إرهاب الدولة، وضد سيطرة الدولة على معظم وسائل الإعلام وضد بلطجة بعض رجال الشرطة للمعارضين للنظام، وضد سيطرة النظام على جميع مؤسسات الدولة وضد قمع حرية الرأي".

مارس هؤلاء المصريون وأشقائهم العرب في مهاجرهم فعاليات عديدة، فنشرت رابطة "مصريون من أجل التغيير" في فرنسا، بالتعاون مع حركة "Agir Contre La Guerre" ضد الحرب "الفرنسية المعروفة بمواقفها المناهضة للصهيونية مظاهرة كبرى في ميدان شاتيليه بباريس يوم السبت 9 يونيو 2005 اعتراضاً على زيارة شارون المرتقبة، وأعلن أكثر من خمسة عشر ألف متظاهر تضامنهم مع حركات التغيير المصرية، وفي مقدمتها حركة كفاية، وطالبوا بالتغيير ومحكمة المسؤولين عن الفساد وصياغة دستور جديد يكفل الحريات والمساواة، والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، وهدم معتقلات التعذيب، ومحكمة بلطجية الحزب الوطني على انتهاكهم لأعراض النساء يوم الاستفتاء الدامي في 25 مايو وإعادة أموال مصر المنهوبة من الخارج، ورفعوا شعار كفاية بالعربية والفرنسية<sup>[2]</sup>.

لم يلبث أن انتقلت تلك الأصداء بعيداً إلى كوريا الجنوبية، فنظم عشرات من شباب اليسار

1 — عن جريدة الغد في 27 أبريل 2005.

2 — المصري اليوم 11 يونيو 2005.



تظاهرة تضامناً مع حركة كفاية، عبروا فيها عن تضامنهم مع تظاهرة الشموع المصرية أمام ضريح سعد زغلول، وعاودوا التظاهر في اليوم التالي أمام السفارة المصرية بالعاصمة سيول، نددوا فيها بالنظام المصري وانتهاكه أعراض المصريين، والاعتداء الوحشي على المتظاهرين، ورفعوا لافتات بثلاث لغات الكورية والإنجليزية والعربية تقول شعاراتها "لا لقمع الحركة الديمقراطية في مصر.. لا لمبارك.. النصر للشعب المصري المناضل 24 سنة كفاية"<sup>[1]</sup>.

العجيب والغريب معاً أنه نشأت في أنحاء الوطن العربي على غرار كفاية جماعات معارضة تتخذ أحياناً الاسم ذات مثل "كفاية" في السودان وفي كردستان العراق "وخلص" في ليبيا و"يزي" في تونس وقبَّعنه في الأردن بمعنى نفاد الصبر وحاج في سوريا، وهي مرادفة لكفاية في اللهجة المصرية<sup>[2]</sup>.

الأهم من ذلك هو أصداء كفاية في الداخل المصري، ونعني بالتحديد ما تحلق حولها من حركات تستهدف الغاية التي نشأت كفاية من أجلها، ويستنتج من استفتاء جرى في ذلك الإبان أن كفاية تأتي في الدرجة الثانية من اهتمامات الشباب بعد الإخوان المسلمين، فقد لفتت انتباههم<sup>[3]</sup>، بعد أن كانوا يعبرون عن سخطهم واحتجاجاتهم بأن أدمنوا إحراق الأعلام الأمريكية والإسرائيلية، وتوجهت هتافات هؤلاء الشباب ولأول مرة ضد النظام وليس إلى سدنة هذا النظام<sup>[4]</sup>، وهو ما نلاحظه كذلك على شباب الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهم الذين ينتمون إلى الطبقة التي تعرف بقشدة الزبدة في المجتمع<sup>[5]</sup> Cream de la Crémel.

نشأت حركة "شباب من أجل التغيير" في فبراير 2005 أي بعد أولى تظاهرات كفاية بشهرين، وكان هؤلاء الشباب ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة، مثل أحزاب العمل والغد والكرامة والناصرى والوسط والاشتراكيين الثوريين، فضلاً عن مستقلين، ووصل عددهم في يونيو إلى مائتين. وعقد اجتماع بين قادتهم المؤسسين وقادة كفاية لمناقشة البيان التأسيسي للحركة، ويتضح منه أنها أي الحركة جزء من كفاية، كما يتضح منه كذلك أنه أوسع أفقاً من البيان التأسيسي للحركة الأم، فقد كان يقترب من قضايا أخرى تمس الشباب على نحو مباشر، مثل الديمقراطية في الجامعات،

1 - المصرى اليوم 13 يونيو 2005.

2 - أنظر على سبيل المثال ما ورد في تقرير مؤسسة راند ص 25، كارم يحيى : نظرتان على تونس ومصر، تونس، صفاقس. دار محمد على للنشر 2012 ص 45 وأحمد سيد حسين : حركات المطالبة بالتغيير في الوطن العربي. القاهرة، الشركة العالمية للنشر والتوزيع 2009 ص 171.

3 - إيمان محمد حسنى : مرجع سبق. ص 171.

4 - سيف نصرأوى وشريف يونس في سامح فوزى. مرجع سابق. ص 68.

5 - أمنية خيرى في الحياة اللندنية 12 أبريل 2005 وأنظر أيضاً : جهاد عودة : الإصلاحيون الجدد ص ص 349 - 350 .

والغاء الحرس الجامعى واللائحة الطلابية وغيرها<sup>1</sup>. وقد ركزت الحركة على النزول إلى المناطق الشعبية، توزع مطبوعاتها عليها واسطوانات مضغوطة تضم أغاني وأناشيد وطنية<sup>2</sup>، وفى الوقت نفسه كانت تشارك الحركة الأم فى سائر نشاطاتها، مثل تظاهرتها فى يوم 25 مايو، وتظاهرة الشموع عند ضريح سعد، وتظاهرة كنس السيدة وغيرها.

كانت اللجنة التنسيقية "لشباب من أجل التغيير" تتشكل من خمسة أعضاء، يتبادلون بينهم المسئولية كل شهر، كما كان ربع أعضائها من الفتيات، ويصف خالد عبد الحميد أحد هؤلاء المنسقين حركته فيقول "نحن أذرع كفاية وأقدامها" ومع ذلك فقد تعرضت تلك العلاقة للشد والجذب، خصوصاً بعد يوم الاستفتاء الدامى وجنوح بعض قيادات الحركة الأم إلى التهدة، بينما كان الشباب يصر على التصعيد، ومع أنه تم احتواء تلك المشكلة، إلا أنه ما لبثت الخلافات أن تجددت مرة ثانية فى نهايات العام 2006، فأصدرت الحركة بياناً بانسحابها من كفاية<sup>3</sup>، "ومن ثم نعلن الانفصال عن الحركة المصرية من أجل التغيير" كفاية من تاريخه وإن هذا القرار غير قابل للتغيير إلا عندما تنصلح الحركة المصرية وتحقق مطالب حركة الشباب".

امتدت أصداً كفاية إلى حركات شعبية أخرى، بينها "صحفيون من أجل التغيير" التى أنشئت فى الأول من يونيو بعد أيام من الاستفتاء المذكور والاعتداء على الصحفيين، وأعلنت فى بيانها التأسيسى مطالب تشبه مطالب كفاية، وإن أضافت إليها مطالب مهنية، ووقع عليه نحو ثلاثمائة من الصحفيين<sup>4</sup>.

حول التاريخ ذاته نشأت "حركة أدباء وفنانين من أجل التغيير"، وتحددت مطالبها فى مطالب عامة تشبه مطالب كفاية، وقامت بتظاهرة فى ميدان طلعت حرب بمدينة القاهرة يوم 23 أغسطس 2005 تحت شعار "معاً من أجل ثقافة الحرية، معاً لدعم القضاء المصرى، معاً لمقاطعة الانتخابات الرئاسية" وفى يوم 2 مارس 2006 أقامت حفلاً بالميدان ذاته تحت شعار "نعم لحرية الإبداع لا للاستبداد" أنشد خلاله: أحمد فؤاد نجم أبياته الشعرية الشهيرة<sup>5</sup>، بمناسبة خطوبة جمال مبارك وأغاني أخرى للشيخ إمام، تجاوب الجمهور معها، وبين حين وآخر، كان هناك هتاف بسقوط مبارك

1 — دينا شحاتة : الحركات الاحتجاجية فى عودة السياسة، مرجع سابق. ص ص 255 - 259.

2 — أحمد بهاء الدين شعبان : رفة الفراشة. ص ص 135 - 137.

3 — el = 3amal.com/news\_ph?=9344

وأنظر أيضاً : دينا شحاتة : السابق. ص ص 258 - 259.

4 — كارم يحى : تمرد فى الشكنة. القاهرة. مكتبة جزيرة الورد. 2012. ص 207.

5 — والتى يقول فيها : "أمر يا عريسنا بأبو شنة ورنه يا واخذنا مقالة أمر واقنى ...".

أو هتاف آخر بسقوط وزير داخلية حبيب العادلي<sup>[1]</sup>.

نشأت كذلك حركات أخرى مثل "أطباء من أجل التغيير" 10 يونيو 2005 "ومحامون من أجل التغيير" 29 يونيو 2005 وعمال من أجل التغيير" 2006. ومن الطريف في هذا الشأن أن نشأت حركة باسم "أطفال من أجل التغيير" أسسها الطفل محمد 12 سنة وهو ابن صديقنا يحيى القزاز أحد مؤسسي كفاية وعضو تنسيقيتها. وقام هؤلاء الأطفال بتظاهرة يوم 5 أغسطس 2005 أمام دار القضاء العالي، شارك فيها خمسون منهم، ورددوا هتافات للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين، وتوجهوا للالتقاء بالنائب العام، لعرض مطالبهم عليه، وعلى رأسها إعلان نتيجة التحقيق في الاعتداء على متظاهري حركة كفاية يوم الاستفتاء الأسود<sup>[2]</sup>. ومن الطريف كذلك أن أعلن على الفيس بوك عن "حركة عوانس من أجل التغيير" تهدف إلى الدفاع عن حقوق غير المتزوجات أمام ما يدعيه بالظلم الاجتماعي والنظرة السلبية إليهن، وتضم الحركة عددًا من الخبراء النفسيين والاجتماعيين والإعلاميين ورجال الدين<sup>[3]</sup>.

انتقلت عدوى كفاية إلى جمعيات أخرى وحركات نشأت قبلها مثل "مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات" التي كان بعض قياديينها وعلى رأسهم محمد أبو الغار من مؤسسي كفاية ذاتها، فتبنت مطالبها، بل إن هذه المطالب وصلت إلى "المؤتمر الأول لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الجامعات المصرية" الذي عقد في 19 مايو 2005، فإلى جانب المطالب المهنية كانت هناك مطالب أخرى مثل مقاطعة الاستفتاء وإلغاء قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات.

---

1 — نشرة الاشتراكي، مركز الدراسات الاشتراكية (8 مارس 2006).

2 — نشرة كفاية العدد الأول 2005، جهاد عودة : السابق، ص 359.

3 — إيمان محمد حسنى عبد الله. مرجع سابق، ص 175.

## الهجوم المضاد

كان ظهور كفاية على هذا النحو المفاجئ ونزولها الصاخب إلى الشارع منذ لحظاتها الأولى، من شأنه أن يثير ذعر نظام لم يكن ليتوقع وعلى مدى سنوات طويلة مثل تلك الظاهرة، وكان عليه أن يتعامل معها على النحو الذي يكفل له بقاءه. وكانت وسيلته المثلى هي القمع والقمع بشدة، فكان يحشد المئات من جنود الأمن المركزي وضباطه وبينهم رتب كبيرة، في مواجهة وقفات احتجاجية لمتظاهرين عُزل، تتراوح أعدادهم بين عدة عشرات إلى عدة مئات في أحسن الأحوال، لكنه كان مرناً في تعامله معهم، فكان يسمح لهم بالهتاف في منطقة معزولة على درج نقابة الصحفيين أو نقابة المحامين أو أمام النُصب التذكاري لجامعة القاهرة أو غيرها. وعليهم ألا يتخطوا هذا المكان وإلا فهناك الهراوات والدروع والعصى الكهربائية والكلاب الأرمنت. وعندما تكون الوقفة بسبيلها إلى أن تنتهى وقد حل التعب بالمحتجين، فإنه كان يسمح لهم بالانصراف من خلال ثغرة في الجدار الفولاذي المنيع، على أن يكونوا فرادى، حتى لا يعاودوا الاحتشاد مرة أخرى، وربما يمنعهم الجنود - وهم في معظمهم أميون - فكان يتم اللجوء إلى ضباطهم الذين يفهمون التعليمات جيداً، فيسمحون لهم بالعبور.

عندما كان هؤلاء يجاوزون الحدود، وينطلقون بالمئات وربما بالآلاف في شوارع العاصمة وميادينها الكبيرة كميدان التحرير، كان النظام يستخدم ضدهم أقصى درجات العنف وأقساها، فيمنع فيهم ضرباً ويعتقل العشرات منهم وربما المئات، وينتقل بهم إلى معسكرات الأمن المركزي خارج المدينة، حيث يتم حبسهم واستجوابهم وأحياناً تعذيبهم، ثم يعرضون على النيابة التي توجه لهم اتهامات، مثل ترديد هتافات تسيء إلى شخص رئيس الجمهورية أو السيدة الفاضلة "حرمة"، والتجمهر وتعطيل حركة المرور، وحياسة مطبوعات ولافتات من شأنها تكدير السلم العام ومقاومة السلطات، والتعدي بالسب والضرب على أفراد الشرطة (كذا) والتعدي كذلك على ممتلكات المواطنين، وبعد انتهاء التحقيق معهم كانت النيابة تأمر بإطلاق سراحهم أو يحدد حبسهم، وعادة ما كانت تنشر مثل تلك الأخبار في صفحات الحوادث بالجرائد القومية.

لدينا شواهد عديدة على مثل تلك الممارسات القمعية من قبل النظام، مثل اعتدائه الفاجر



على عبد الجليل مصطفى ويحيى القزاز وكرمة الحفناوى بميدان التحرير في 30 يوليو 2005 واعتدائه الآخر الفاجر على عبد الوهاب المسيرى في 14 مارس 2007، ثم تكرار هذا الاعتداء في أوائل يناير من العام التالي، وحمله وغيره في سيارة مصفحة ليتركوهم بعدها في الصحراء.<sup>[1]</sup>

ويعلق هانى عنان - وهو أحد مؤسسى كفاية - على تلك الممارسات فيقول<sup>[2]</sup> : "كنت أتصور أننا نلمس شجرة، واكتشفت بعدها أنها رجل فيل".

كذلك كان يجرى في بعض الأحيان اختطاف ناشطى كفاية من بيوتهم قبل أن يشرعوا في مغادرتها، وكذا كانت حال جورج إسحق أول منسقى كفاية في أعقاب إضراب 6 أبريل 2008. وعن هذه الحادثة يقول وهو يبتسم<sup>[3]</sup> : "جاء ستة أفراد من ذوى الأحجام الكبيرة، ففتحت لهم زوجتى وأعتقدت في البداية أنهم أصدقاء، وحين قالوا : "نحن أمن دولة" قلت لهم : هل تريدون الانضمام إلى كفاية".

الأهم من ذلك كله هو ما حدث يوم الاستفتاء على التعديل الأول على المادة 76 من الدستور في 25 مايو 2005 وهو المعروف "بيوم الأربعاء الأسود"، فنعلم أن كفاية كانت الفصيل الوحيد الذى دعا إلى مقاطعته، ونظمت من أجل ذلك وقفة احتجاجية عند ضريح سعد زغلول، انتقلت بعدها إلى نقابة الصحفيين. وكنت شاهد عيان عليها وعلى العنف الذى صاحبها، فكنت أقف على درج تلك النقابة مع غيرى من الكفائيين، وأمامنا أرتال من قوات الأمن المركزى، وفجأة ظهرت مجموعة من البلطجية التابعين للداخلية، يقودهم الدكتور مجدى علام عضو لجنة السياسات والنائب فى مجلس الشعب بعد ذلك وقاموا بمهاجمتنا، فتفرق جمعنا، ووجدتني وحيداً، لكننى شاهدت شاباً فى ثلاثينياته وهم يوسعونه ضرباً، فخلصته منهم وأدخلته النقابة، ثم وجدتهم يلتفتون إلى، وانتزع أحدهم لافتة لكفاية معلقة على صدرى، وهم بضربى، لكنه تردد قليلاً، ربما لأننى فى سن أبى، فانتهزت الفرصة وطرقت بوابة النقابة التى أعيد إغلاقها، وكان من حسن حظى أن رأى الصحفي الصديق كارم يحيى فأمر بفتح البوابة وبالكاد نجوت، ومن وراء تلك البوابة الزجاجية شاهدت نوال محمد على رحمها الله الصحفية بجريدة "الجيل" ولم تكن لها علاقة بالتظاهرات، إنما هى جاءت فى دورة تدريبية، لكنها سحلت من شعرها وضربت بعنف، وقطعت ملابسها، وتم التحرش بها جنسياً، فانهارت إلى أن فقدت وعيها، بينما رجال الشرطة المنوط بهم حفظ الأمن يقفون مكتوفى الأيدي، ويكتفون بالتفرج عليها، وعندما أفاقت اكتشفت أن حليها الذهبية

1- كذلك الاعتداء على صديقنا إيمان يحيى القيادى بكفاية فى منتصف أغسطس 2006، وأصيب بشرخ فى قدمه "بجزمة بيادة"

2- اليوم السابع 2 يناير 2009.

3- فى حديث له بجريدة الأهرام 15 أبريل 2011.

سُرقت وكذا هاتفها المحمول، فتوجهت إلى قسم الشرطة لتحرر محضراً عما جرى لها، لكن لم يتحرك أحد لها.

في أعقاب ذلك الحدث المفزع أصدرت كفاية في 2 يونيو 2005 بياناً شديد اللهجة بعنوان "يوم أسود لقوات القمع ووصمة عار للنظام المصري" أعلنت فيه أنها سوف تلاحق المتسببين في هذه الجريمة قضائياً وفي المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وتوجهت باتهامها إلى واحد وعشرين شخصاً، يأتي في مقدمتهم رئيس الجمهورية باعتباره الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة وحبيب العادلي وزير الداخلية ونبيل العزبي مدير أمن القاهرة، فضلاً عن صفوت الشريف ومجدي علام وعصمت الميرغني رئيسة "جمعية بنت مصر" وإيمان بيبرس رئيسة "جمعية تنمية ونهوض المرأة".

وجدت تلك الحادثة أصداءً لها خارج مصر، فأدانتها منظمة العفو الدولية أمنستي و"تضامن بلا حدود" والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي تقرير لهيومان رايتس ووتش تقول<sup>[1]</sup> : "رجال أمن بملايس مدنية يواجهون المحتجين بالقاهرة وشرطة مكافحة الشغب تسمح لهؤلاء الغوغاء الذين يدعمون مبارك بضرب المحتجين والصحافيين والاعتداء عليهم جسدياً، وكانوا يشجعونهم على ذلك" !!

أما صحيفة ليبراسيون الفرنسية فكتبت تقول<sup>[2]</sup> : "وإذا بالأنوبيسات الحكومية تقوم بإنزال مؤيدي الحزب الحاكم المأجورين وتشعل حرب الهتافات بين مؤيدي النظام الحاكم ومعارضيه، وكانت الشرارة الأولى اشتباكات بالأيدي بين الجانبين، تحولت إلى ساحة معركة، استخدم فيها مؤيدو الحزب الحاكم المأجورين جميع وسائل التنكيل الفجة من ضرب وركل بقوة في أماكن حساسة للرجال، وتقطيع الملابس للسيدات ومحاولة اغتصابهن".

من عجب أن النظام انتظر عدة أيام لا يعلق على ما جرى من اعتداءات إلى أن أعلن السفير سليمان عواد أن وسائل الإعلام بالغت في تصويرها لما جرى (كذا) وأن تغطيتها جاءت "غير عادلة وغير مبررة" وأن النائب العام ماهر عبد الواحد فتح تحقيقاً بشأن شكاوى بعض المصابين ومنهم نوال علي صور الواقعة على غير حقيقتها إلى آخره<sup>[3]</sup>.

كما تجددت الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات والتظاهرات لدى انتفاضة القضاة الأولى في

<sup>1</sup> — Rand p. 29.

<sup>2</sup> — الغد في 8 يونيو 2005.

<sup>3</sup> — الأهرام في 29 مايو 2005 وجدير بالذكر أنه تم حفظ الشكوى التي تقدمت بها نوال علي.

2005، ولدى انتفاضتهم الثانية في <sup>[1]</sup>2006، احتجاجاً على تحويل اثنين من قضاة تيار الاستقلال إلى "مجلس تأديب" (لم يلبث أن تراجع النظام فاكتفى بتحويلهما إلى "لجنة صلاحية") فحكم على أحدهما - هشام البسطويسى - بعقوبة اللوم، وحكم بتبرئة الآخر محمود مكى.

كنت شاهد عيان على إحدى تلك التظاهرات التى تجمعت فى ميدان التحرير يوم 27 أبريل 2006 ثم توجهت فى طريقها إلى دار القضاء العالى <sup>[2]</sup>، حيث كانت هناك حشود هائلة من الإخوان المسلمين الذين تضامنوا مع كفاية، وبعد أن شاركت فى تلك الوقفة، واجهت صعوبة هائلة فى اختراق تلك الحشود فى طريقى للعودة إلى منزلى.

فى أوائل العام 2008 وضحت نيات النظام نحو استصدار ما يعرف "بقانون الإرهاب" الذى وصف بأنه "مشروع لمطاردة الإنسان المصرى حيثما كان وحيثما وجد" وعهد بصياغته إلى مفيد شهاب - من أقطاب النظام وترزيتة - فحملت مواده بعبارات غامضة ومبهمة وفضفاضة، تحتل أكثر من معنى وأكثر من تأويل، والغريب أن إحدى مواده تعاقب على جريمة التحريض بأية وسيلة علنية أو غير علنية بعقوبة الفاعل الأصلى التى تصل إلى الإعدام <sup>[3]</sup>.

ومع أن النظام تنصل من هذا القانون، بعدما تسربت بعض مواده إلى جريدة "المصرى اليوم" <sup>[4]</sup>، إلا أنه لم يكن يقصد به الجماعات الإرهابية التى كانت حدثها قد خفت إلى حد كبير، إنما كان المقصود هو المعارضة السياسية السلمية، وبينها جماعة الإخوان (التي لم تكن توصف فى ذلك الحين بالإرهاب، إنما كانت توصف بالمحظورة) وكفاية.

على أن الواجب القول بأن النظام فى تعامله مع كفاية، كان يختلف عنه فى تعامله مع الإخوان، فقد كان يرى فى هؤلاء الخطر الأكبر؛ من حيث كونهم منظمين، ولديهم قدرة هائلة على الحشد، لذلك كان يسرف فى استخدام أوامر الاعتقال التى يخوله لها قانون الطوارئ، وسرعان ما يحولهم إلى

---

1 - على سبيل المثال يمكن مراجعة جريدة الأهرام فى 9 مايو، 10 مايو، 20 مايو، 21 مايو، 25 مايو، 15 يونيو، 3 يوليو 2006 ويذكر أنه فى يوم الخميس 25 مايو إبان تظاهرة كفاية فى الذكرى الأولى ليوم "الأربعاء الأسود" والتضامن مع القضاة قامت الشرطة باختطاف محمد الشرقاوى وكريم الشاعر من أعضاء نقابة الصحفيين واعتدت عليهما فى قسم قصر النيل ضرباً وسحلاً وقمزيقاً للملابس، ثم التستر على تلك الجريمة، كما تم التستر على الاعتداء على ثلاث صحفيات إحداهن حامل وأصدرت كفاية فى يوم 28 مايو بياناً بعنوان "سقوط أخلاقى يعكس أزمة عائلة مبارك".

2 - أمام دار سينما راديو بشارع طلعت حرب قبض على ذراعى ضابط شاب فى منتصف الثلاثينيات، وانتزع بطاقة الرقم القومى الخاصة به، وهم بدفعى إلى "البوكس"، لولا أن صاحبت الصديقة العزيزة أميمة الحناوى (الأستاذة بطب قصر العينى وعضو حركتى 9 مارس وكفاية) وبصحبته زميلتها منال النياوى) فى الجمهور الذى اصطف على الجانبين قائلة: "انتورجالة إنتوبقى راجل كبير وأستاذ فى الجامعة يتقبض عليه وانتوا واقفين تتفرجوا عليه زى النسوان" .. عندها تراجع الضابط، ثم تدخل صديقى صادق نعيمى الأستاذ بأداب المنوفية، ونجح فى استرداد بطاقتي، وبعدها توجهنا إلى دار القضاء العالى.

3 - أحمد خير : نفسه ص 86.

4 - 2 فبراير 2008.



محاكم عسكرية، فتصدر عليهم أحكاماً قاسية، أما عن كفاية فلم تكن تعتمد في معظم أمورها على العمل السري، إنما كانت تمارس نشاطها في العلن، كما إن بعض أعضائها خصوصاً الشباب كانوا حديثي عهد بالممارسة السياسية ولم تكن لديهم ملفات في مباحث أمن الدولة.. لذلك كان النظام في معظم الأحوال يكتفى في تعامله معهم بما نوهنا إليه قبل قليل من ضرب واعتقال وربما تعذيب لعدة أيام ثم يطلق سراحهم. الأمر الذي كان يدفع بعض من عرفت إلى القول بأن هذا النظام يفيد بوقفاتنا وتظاهراتنا، من أجل أن يضى قدراً من الديمقراطية الشكلية وحرية التعبير على صورته أمام أسياده في الغرب.

بينما كانت كفاية تتوجه بتظاهراتها ضد النظام، كان النظام بدوره يتوجه بتظاهرات أخرى مضادة لها، ففي يوم 7 سبتمبر 2005 كانت كفاية قد حشدت عدة آلاف في ميدان التحرير متوجهين إلى ميدان العتبة، وكانت الطريق أمامهم خالية باستثناء عدد من كبار الضباط. وعلى مقربة من ميدان الأوبرا خرجت إليهم حشود من البلطجية واشتبكت معهم ومزقت لافتاتهم التي تنادى بسقوط مبارك ونصرة القضاة. وحاول كمال الشاذلي قطب الحزب الحاكم في حديث له مع جريدة القدس العربي التي تصدر في لندن أن ينكر علاقة حزبه بتلك التظاهرة وكذا فعل محمد كمال، وحاولت الأهرام بدورها أن تخفف من وقع تلك التظاهرة فكتبت تقول<sup>[1]</sup>، "تظاهر بعض مئات من ناشطي كفاية بميدان التحرير للدعوة لعدم التصويت لمبارك، وبعد قليل جاء بضع عشرات من المواطنين قبالتهم يهتفون بتأييده، ورددوا الشعارات الواثقة من فوزه، ووقع احتكاك بين الجانبين". أذكر في هذا الإبان واقعةً طريفةً تعود إلى العام 2007 وكنت قد اعتزمت المشاركة في إحدى تظاهرات كفاية بميدان التحرير، وما كدت أصعد من محطة المترو إلى مستوى الشارع حتى وجدتني أمام تجمع خلت أنه تجمع كفاية، فهممت بالانضمام إليه، إلى أن تبين أن تظاهرة لأنصار الحزب الوطني، وبصعوبة بالغة، ابتعدت عنهم، لأنضم إلى رفاق الدرب على الضفة الأخرى.

في الوقت نفسه فقد سعي النظام إلى اختراق كفاية والدفع ببعض عناصره وعناصر أمنه إليها، وروج للانشقاقات داخلها، وهو ما يتضح على نحو خاص لدى أزمة الحركة في 2006 والتي تكررت في 2010، وهو ما نعرض لهما في موضعهما، ووجه سهام نقده إلى مشروعها في الإصلاح وحضت على ذلك صحفه القومية وإلى حد ما صحف الأحزاب ذات الأسقف المنخفضة، وتراوحت في خطابها بين التجاهل والتشكيك والاستبعاد والاقصاء، والنظر إلى أعضائها على أنهم مثيرو شغب وقلة مارقة



عن الإجماع الوطني، وأنها لا تقدم بديلاً للنظام<sup>[1]</sup>.

على أنه لا شيء أقسى على النفس من تشويه السمعة، ونهض على تلك المهمة بعض من رجال النظام نعرض لما كتبوه بعد يسير، وتركز خطاب هؤلاء في معظمه على أن كفاية ذات أجندة أجنبية، وتعمل لحساب الولايات المتحدة، وذهب أحدهم - وهو سمير رجب -<sup>[2]</sup>، رئيس تحرير جريدة الجمهورية - إلى ما هو أبعد من ذلك إذ اتخذ موقفاً مخزياً في الواقعة الخاصة بالفنان والمثقف الوطني المحترم عبد العزيز مخيون، ثم وصلت الحال بكاتب مغمور اسمه علاء حامد كان قد نشر في مطالع التسعينيات روايةً عنوانها "مسافة في عقل رجل" اتهم بسببها بالتجديف هذا الكاتب أسس حركة دعاها "لابد" وذكر في بيان له بأن "حركة كفاية صناعة أمنية محلية"<sup>[3]</sup>.

على مدى السنوات 2005 - 2010 تواصلت تلك الحملة المفرضة خصوصاً ما يتعلق منها بالتمويل الأجنبي لدرجة جعلت كاتباً محترماً مثل مجدى مهنا - رحمه الله - تساوره الشكوك بشأنها<sup>[4]</sup>، مما دفع الحركة للرد عليه، لكن الأهم هو ما نشرته روز اليوسف اليومية في أول أعدادها<sup>[5]</sup>، من أن الحركة تضم بين صفوفها العديد من الأجانب ألمان وبريطانيين وخليجيين، وأنهم يساعدون في تمويل أنشطتها، وذلك استناداً إلى حديث مختلق لكamal خليل رئيس مركز الدراسات الاشتراكية والقيادي بالحركة، وردت كفاية في اليوم التالي ببيان عنوانه "روز اليوسف تشوه نضال كفاية لمصلحة النظام" تنفي فيه تلك المزاعم وتؤكد أن ليس بين أعضائها أجنب ولا تتلقى أي دعم مالى من الخارج، وأن الجريدة بادعائها تلك إنما تساعد النظام على "عزلها عن جماهير شعبها ويسهل من مهمة ضربها وتصفية وجودها".

بعد سنتين عادت روز اليوسف ولكن المجلة وليست الجريدة لتنشر تحقيقاً عنوانه "كفاية

---

1 - راجع ما كتبه إيمان محمد حسنى : مرجع سبق ذكره، ص ص 216 - 221 ، وكذا مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى في أكتوبر 2010 Carnegieendowment.org . Rand, Ibid, p. 31.

2 - الجمهورية 24 مايو 2005.

3 - أحمد بهاء الدين شعبان ، رفة الفراشة. مرجع سابق. ص 2005.

وأثناء الانتهاء من إعداد هذا الكتاب طالعت مجلة الأهرام العربى (30 نوفمبر 2013) ولفت نظرى عنوان الموضوع الرئيسى للغلاف وهو "تحالف الشياطين"، انجدال "كفاية" تعمل بتعليمات مباشرة من وزير الدفاع الأمريكى "وبالداخل مقال عنوانه "كفاية .. 6 أبريل .. الإخوان المارينز الأمريكى في مصر". من ناحيتى فلا شأن لى هنا إلا بكفاية، فيتضح من قراءة ما ذكره هذا الكاتب واسمه عمرو عمار كم هائل من الافتراءات والمغالطات والأكاذيب التى لا سند لها في الواقع، والتى نستنكف من الحديث عنها، وقد طالعت أهم ما يستند إليه وهو تقرير مؤسسة راند الذى صدر بالولايات المتحدة في العام 2008 ولم أجده فيه ما يشين كفاية في شيء. يبقى بعد ذلك أن نقول إن عمرو عمار هذا كان واحداً ممن دعموا ترشيح جمال مبارك رئيساً للجمهورية شأنه في ذلك شأن مجدى الكردى الذى يأتي الحديث عنه بعد قليل.

4 - المصرى اليوم 2 أبريل 2005.

5 - 15 أغسطس 2005.

تغسل أموال الإخوان<sup>[1]</sup>، نسبت إلى الحركة أشياء بعيدة عنها، مما دفعها بعد عدة أيام لأن تصدر بيانًا تندد فيه بتلك التهمة، وتعلن أنها كلفت المحامي عصام الإسلامبولي ببحث إمكانية رفع دعوى قضائية ضد المجلة.

الأدهى من هذا كله والأنكى ما فعله رأس النظام، ففى حديث لمبارك مع جريدة الفيجارو الفرنسية نشرته الصحف المصرية في 25 مارس 2005 أجاب عن سؤال حول حركة كفاية، فاتهمها بأنها حركة "تسقط علينا من الخارج، ونحن نعرف تلك الحركات جيدًا" كما عبر عن شكوكه في مصادر تمويلها. فردت عليه الحركة بعد خمسة أيام ببيان؛ أعلنت فيه أن رئيس الدولة استند إلى معلومات مضللة، وأن قاداتها من قادة العمل الوطنى على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وطالبت النظام بمواجهة تليفزيونية لعرض الحقائق والكشف عن تلك الأكاذيب ومن أجل أن تطرح برنامجها للتغيير السلمى.

بعد أقل من شهرين، عاود مبارك الموضوع نفسه ولكن على نحو أكثر فجاجة، وذلك في حديث له مع أحمد الجار الله رئيس تحرير السياسة الكويتية وقال: "إن حركة كفاية تنظم مظاهرات مدفوعة الثمن، وأنه كان يملك لو أراد مجاراتها في هذا الشأن تنظيم مظاهرات تهتف مش كفاية"، وأعيد نشر هذا الحديث بجريدة الأهرام. فأعلنت الحركة في 14 مايو أنها ترفض مثل تلك المزاعم جملةً وتفصيلاً، وتهيب برئيس الجمهورية "احتراماً لمنصبه وللمكانة الرفيعة التى يحتلها هذا المنصب في نفوس المصريين، أن يلتزم بالحقيقة عندما يتحدث إلى الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية". وأعلنت أن لا سبيل لها سوى "اللجوء للقضاء والاعتصام بساحته للرد على التشويه المتعمد للحركة باتهامها باتهامات باطلة". وكانت النتيجة أن صدر بيان من رئاسة الجمهورية بأنه جرى تحريف لكلمات الرئيس.

والحق نقول: إن الحركة وإن كانت قد استفادت من الخارج فهي لم تخدم أجندته<sup>[2]</sup>. كانت آخر صرعات النظام أنه خلق جماعات مناهضة لكفاية، وقد بدأ ذلك في فترة مبكرة بمناسبة عيد ميلاد مبارك في الرابع من مايو 2005 وعيد العمال، فنشأت حركة "مش كفاية" وقام عدد من العمال المناصرين للحزب الوطنى بتظاهرة أمام نقابة الصحفيين، يطالبون فيها باستمرار

1 - 24 فبراير 2007.

2 - وأنظر أيضًا: منار الشوربجي. مرجع سابق، ص 137.

وفى سياق التشويه المتعمد نشرت الأهرام في 16 مايو 2008 ما مؤداه أن نيابة الأزبكية تحقق مع عضو بارز في حركة كفاية في اتهام طالب له بالتحرش به جنسيًا، داخل أتوبيس عام، وأنه تعقبه في شوارع وسط البلد بعدما نهره، وتعدى عليه بالضرب فأصابه في عينه اليسرى، وأنه تبين أن المتهم سبق اتهامه في قضية شلوذ جنسى في عامي 1997 و 2005، والغريب أن الأهرام لم ينشر بعد ذلك ما تم في هذا الشأن.

مبارك ويقولون "مش كفاية مش كفاية .. معاك يا ريس للنهاية"<sup>[1]</sup>، وفي الشهر التالي تأسست حركة "الاستمرار من أجل الإزدهار" التي أكدت على ضرورة استمرار مبارك، وحذرت من العواقب الوخيمة التي سوف تحل بالبلاد في حال تركه الحكم، وأعلنت أن هدفها الأول هو كشف المفرضين والخنونة الذين يعملون لحساب الخارج. وعندما نشرت صحف مستقلة أن وراء هذه الحملة صفوت الشريف، فإنه سارع بنفي ذلك عنه<sup>[2]</sup>.

كان أمين عام تلك الحركة هو محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية الذي سبق اتهامه في عدة قضايا نصب واحتيال، وضمت المصارع الشهير كرم جابر والفنانين نبيلة عبيد وإبراهيم خان وأحمد عبد الوارث ويوسف داود<sup>[3]</sup>.

لا ندري ما انتهت إليه تلك الحركة، لكنها أدت وظيفتها فقد "انتخب" مبارك رئيساً لمدة خامسة، وتلتها بعد عامين حركات أخرى؛ منها "حركة مصر الحرة"؛ "متعاونون" ثم "حركة عايزينك" وهي حركة مؤيدة لجمال مبارك، "وحركة أحرار" وهي حركة منشقة عن الإخوان وشعارها "جمال مبارك حلم جميل لبلد أجمل"<sup>[4]</sup>، وفي العام 2010 ظهرت مجموعة حركات مناهضة لكفاية، ضمت عدة أسماء؛ بينها مروة هدهد ونيفين الديب وأحمد المنشاوي ووائل الطوخي وخالد الغزالي ومحمد رجب ومحمد سرور وعمرو عمار، لكن أهمهم جميعاً هو مجدى الكردى الذى كان قد بدأ نشاطه السياسى في حزب العمل، ثم انتقل منه إلى حزب التجمع وكان من مؤسسى كفاية، وشارك في تظاهراتها، مثلما شارك قبلها في التظاهرات المناهضة لغزو العراق وجرى اعتقاله<sup>[5]</sup>.

كان مجدى الكردى يركز في حملته الدعاوية لجمال مبارك على الأحياء الشعبية، وادعى حصوله على آلاف التوقيعات الداعمة لترشيحه رئيساً لمصر<sup>[6]</sup>، ومع إننا نشك في صحة إدعائه هذا إلا أنه من الثابت حصوله على توقيع الناشط السياسى وعالم الاجتماع المصرى الأمريكى سعد الدين إبراهيم الذى يبرر توقيعه هذا بحق جمال مبارك في الترشح لرئاسة الجمهورية، شأنه شأن أي مواطن مصرى تنطبق عليه الشروط، الأمر الذى كان مدعاةً لسخرية حسن نافعة القيادى بالجمعية الوطنية

1 - جهاد عودة : مرجع سبق ذكره. ص 365.

2 - السابق. ص 366.

3 - السابق. ص 366. ويرد في النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض السعودية بتاريخ 4 يونيو 2005 أن الفنان حسين فهمي شغل موقع المنسق بهذه الحركة.

4 - الأهرام 23 يناير 2007 . وأنظر أيضاً : إيمان محمد حسني : الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية. مرجع سابق. ص ص 175 - 176.

5 www.darelsalam.net.2/ 8/ 2010.akhbarway.com7/ 4 / 2011.

6 Forums. Fatakat.com 31 / 7/ 2010 - www.shorouknews.com 31/ 7 /2010 .

للتغيير والعضو المؤسس بكفاية ووصفه بأنه "استهبال"<sup>[1]</sup>.  
في المقابل فقد أعلن الحزب الوطني على لسان محمد هيبة أمين الشباب عدم صلته بهذا الائتلاف<sup>[2]</sup>، فانبرى مجدى الكردى للهجوم عليه وعلى حزبه، وقال في تصريح له بجريدة الشروق<sup>[3]</sup> "نحن ندفع بجمال كمرشح لجميع المصريين، ولا نرشحه لرئاسة الحزب الوطني"<sup>[4]</sup> في اجتماعها يوم 5 سبتمبر 2010 قررت الأمانة العامة لحزب التجمع فصل مجدى الكردى<sup>[4]</sup>، ويعلق عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير والمنسق العام السابق لكفاية على هذا المشهد الهزلي فيصفه بأنه "مجرد تشنجات حكومية أمنية، والقائمون عليها مجرد أشباح لا يعرف الشعب عنهم شيئاً"<sup>[5]</sup>.

- 
- 1 - الأهرام 31 أغسطس 2010.
  - 2 - 26 أكتوبر 2010 وأنظر أيضاً الشروق في 12 نوفمبر 2010 حيث يقول جمال مبارك " لا أعلم شيئاً عن حملات دعمى مرشحاً للرئاسة ولا أهتم بها".
  - 3 - الشروق 6 أكتوبر 2010.
  - 4 - الشروق 6 أكتوبر 2010.
  - 5 - الشروق 9 أكتوبر 2010.





## وهجوم آخر مضاد

المفهوم أن المثقف هو أعرف الناس بمصالح وطنه ومطامحه، وهو - وحده - القادر على أن يحدد البوصلة التي يتجه (أو يجب أن يتجه) إليها هذا الوطن، وفي شبابنا طالعنا ما كتبه جان بول سارتر عن المثقف الملتزم، وعندما تقدم بنا العمر طالعنا ما كتبه جرامشي عن المثقف العضوي. هذه المقولة صحيحة، لكن علينا أن نتذكر في الوقت نفسه حقيقة مهمة، هي أن هذا المثقف هو في النهاية إنسان له مصالحه ومطامحه، التي تقيم - في بعض الأحيان - سياجاً حول ما يؤمن به ويعتقده، ويعبر عنه في جلساته الخاصة، وبين ما يسلكه - أو ما يضطر إلى أن يسلكه - في حياته العامة، إذ قد تنتهي المبادئ عندما تبدأ المصالح، وتلك سمة مهمة تتسق مع انتماء هذا المثقف في غالب الأحوال إلى الطبقة المتوسطة، التي هي عادة ما تتذبذب في فكرياتها وفي مواقفها، ويزيد من ذلك ما قد يجابهه من مشكلات لا حصر لها من قبل النظام، فيضيق عليه في رزقه، وربما يعتقل ويزج به إلى أقبية السجون. وعندما يبتعد به الزمن عن ألق الشباب وتوجهه، ولم يتبق من عمره سوى اليسير، ويشعر بأن ما كان يحلم به في سنوات الصبا قد عصفت به رياح سموم، فإنه كثيراً ما يجنح إلى المهادنة، وقد تنتهي به الحال إلى أن يصبح جزءاً من نظام، وقف هو ضده في لحظة ما من لحظات حياته.

بذا نجد مواقف المثقفين عندنا في مصر شأنهم شأن غيرهم من المثقفين في العالم الذي يطلقون عليه تعبير العالم الثالث تتفاوت بين زمان ما وزمان آخر، وقد شاهدنا في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير بعضاً من هؤلاء المثقفين الذين صار يطلق عليهم تعبير "المنحولين" يقصر

عنهم إحصاء - أي إحصاء - لأنهم تحولوا عن مواقف كانوا فيها سلف يعضون عليها بالنواجذ، وبعدها - وفي أحيان إبانها - يصورون أنفسهم على أنهم في جملة الثوار، يظهرون في وقت متأخر شجاعةً منتهية الصلاحية<sup>1</sup>.

نقول لهؤلاء : الحق بين والباطل بين، ولا توجد بينهما متشابهات ولا مناطق رمادية، وإذا لم يكن في إمكان المثقف أن يتكلم، يصير من الأجدر به أن يصمت فقد يكون في صمته رحمة وهذا أضعف الإيمان.

ربما يطلب مني أن أحدد أسماء هؤلاء أو أسماء بعض هؤلاء، لكنني أستشعر الحرج، لأنهم - أو بعضهم - تربطني بهم صلات طيبة أو غير طيبة، وقد يفهم من الإتيان بأسمائهم، أن المسألة لا تعدو مجاملات أو تصفية حسابات. وأكتفى بأن أتى بنماذج لما كتبه بعض المثقفين المصريين عن "كفاية"، وفي نهاية الكتاب يأتي تفصيل بما كتبه.

تكون البداية مع سلامة أحمد سلامة - رحمه الله - في عاموده الشهير بجريدة الأهرام "من قريب" .. والحق فإن هذا الرجل، منذ أن بدأت متابعته في منتصف التسعينيات من القرن الماضي صادف ما كان يكتبه موقعًا حسنًا في نفسي، وملاً فراغًا كان يشغله ذات يوم كاتب آخر كبير هو أحمد بهاء الدين.

في عاموده هذا وتحت عنوان "قليلًا من السياسة" كتب يقول<sup>2</sup> : "وكانت من أوائل هذه القوى الشعبية" الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية التي ظهرت على حين غرة، وجمعت عناصر وهويات متباينة، ترفع شعارًا مختصرًا، يختزل في كلمة واحدة أفكارًا ومبادئ، تدعو إلى تغيير شامل في الوجوه والسياسات، وعلى الرغم من تجاهل الإعلام الرسمي لها، إلا أن الرأي العام الداخلي والخارجي تابع تظاهراتها باهتمام طغي على اهتماماته بالأحزاب الحاكمة والمعارضة".

في الجريدة ذاتها هناك كاتب آخر بدأ يسترعى اهتمامي، حين طالعت له وأنا في مرحلة الشباب كتابًا له عن الثورة في جنوبى الجزيرة العربية أخذ بمجامع نفسي، ثم تابعت على صفحات الأهرام، وكان له موقف مشرف إبان حادث 4 من فبراير 1973، حين فصل الرئيس الراحل أنور السادات

1 - بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير بأيام تشكلت في كلية الآداب - جامعة القاهرة لجنة عرفت "باللجنة الديمقراطية" للتداول فيما يجب أن تكون عليه الحال في الجامعة بعد الإطاحة بالنظام الفاسد، والدور المنوط بها، ودعيت إلى حضور اجتماع عقد من أجل تلك الغاية في أحد المدرجات الكبيرة بالكلية، ولشد ما كانت دهشتي حين وجدت عددًا من رجال العهد البائد عمداءً سابقين وحاليين ووكلاء ونوابًا سابقين لرئيس الجامعة، جميعهم ذوو صلات مديدة بالحزب الوطنى ولجنة سياساته، وبعضهم الآخر ذوو صلات مديدة بمباحث أمن الدولة، وازدادت دهشتي (وكدت أن أبكى) حين تحدث عدد منهم وقد جلسوا إلى المنصة بحماسة وكأنهم بعض من صناع تلك الثورة العظيمة .. يرحمك الله يا صلاح جاهين ... وعجبنى.

عدداً من رموز الفكر والثقافة الذين احتجوا عليه، لتوانيه في معركة التحرير، وتخليص مصر من دنس العدو الإسرائيلي. لكن هذا الكاتب جرت له بعد ذلك تحولات صاخبة استمرت حتى اشتعال الثورة في الخامس والعشرين من يناير، فقد انصرف إلى التهدة مع النظام، لذا صار يعرف "بنقيب الجسور" وفي أحيان "بالنقيب القومي" وتناول في حملته الانتخابية في العام 2007 ظاهرة "سلم النقابة" الذي كان أداة من الأدوات التي استخدمتها كفاية في ممارسة نشاطها الاحتجاجي.

بعد صعود كفاية بيسير اجتمع مكرم محمد أحمد بمكتبه بدار الهلال التي كان يرأسها مع عدد من رموز كفاية، وكتب عن هذا الاجتماع مقالاً هادئاً بمجلة "المصور" يقول فيه: <sup>[1]</sup>، "إنني لا أستخف بأحد، فبين هؤلاء أشخاص يتمتعون بحس وطني، ويرفضون كل مشروعات التدخل الأجنبي، ويرفضون أي تمويل خارجي" لكنه في الوقت نفسه يدنّي من أهمية هذه الحركة، ويؤكد على نخبويتها، ويقرر أنها: "تخرج للتظاهر دون أن يعترضها أحد، وتعود - كما ذهبت - دون أن تحقق كسباً جماهيرياً يذكر". ويلاحظ هنا أن الكاتب يناقض نفسه، فكيف يستقيم قوله "دون أن يعترضها أحد" وقوله بعد قليل بأن تلك الحركة "سببت قلقاً في كل بيت" وكيف يستقيم كذلك مع شاهدناه وطيرته وكالات الأنباء عن قمع منهجي من قبل النظام، وما طيرته كذلك من حراك شعبي غير مسبوق صاحب تلك الحركة.

لا يقف مكرم محمد أحمد عند هذا الحد، فهو يحذر من "مخاطر تخلي الرئيس عن مهامه لأحد لم نعرفه أو لغير أحد، كي تعم الفوضى"، وهي عبارة لو صدقناها لاستحال التغيير، لأن من قاموا على الإفساد، لا ينتظر منهم أن يصلحوا ما أفسدوه، كما قال ذات يوم كاتب كبير شريف هو بهاء طاهر.

في مقال آخر له بالأهرام، وبمناسبة الاعتداء السافل على عبد الوهاب المسيري المنسق العام لكفاية وكان وقتها يعاني من المراحل الأخيرة لمرضه بالسرطان في ميدان التحرير، (ثم تكرر هذا الإعتداء في أوائل 2007 حين حمل وصحبه في مدرعة تابعة للأمن المركزي ليلقي بهم بعيداً في الصحراء)، كتب مكرم محمد أحمد تحت عنوان "المسيري وجماعة كفاية" <sup>[2]</sup> يتمني فيه على أعضاء تلك الحركة أن يمارسوا ضغوطهم على "منسق الجماعة الجديد العالم الفاضل د.، عبد الوهاب المسيري" أن يتخلى عن منصبه كمنسق عام لها "حفاظاً على قيمة الرجل من أن يلحق به الأذى أو الامتهان في هذه المظاهرات التي تخوضها كفاية في الشارع المصري وسط المدينة منذ عدة سنوات

1 - العدد رقم 2401 الصادر في 5 أبريل 2005 وأنظر أيضاً أحمد بهاء الدين شعبان: رثة الفراشة "مرجع سبق ذكره. ص ص 160 - 163.

2 - 20 مارس 2007.



دون أن تحقق شيئاً" ثم يتأسى على الصورة التي نشرتها له بعض الصحف "وهو يلهث أنفاسه وسط حشد من رجال الأمن يحاصرونه بأجسادهم إلى حد يكتفم الأنفاس" برغم من ظروفه الصحية الصعبة وسنه الكبيرة. ولم يوجه خطابه - ومن ثم انتقاده - إلى النظام الذي ألحق به ذلك الأذى، ويكتفى بأن يختتم مقاله بهذه العبارة "قد يقول البعض ألم يكن الأولى أن توجه الكلام إلى الشرطة والأمن، كي يكونا أكثر رقاً بالمتظاهرين وأكثر احتراماً لحقوق الإنسان، بدلاً من أن توجهه إلى الدكتور المسيرى، مع اعترافي بصحة القول إلا أنني أتحدث مع صديق".

بعد إضراب السادس من أبريل 2008 الذي نجح إلى حد كبير بيومين، وتحت عنوان "مشروعية الإضراب العام" يتحدث مكرم محمد أحمد عن "جماعة كفاية"<sup>1</sup>، وكيف أنها ظلت ولعدة سنوات "لم تنجح مرة واحدة في إقناع جماهير المصريين بالتجاوب مع نداءاتها، وظلت منذ خروجها إلى الشارع أول مرة جماعة محدودة العدد معروفة الأسماء معزولة عن مجرى التيار العام، لا يكاد يتجاوز أنصارها بضع عشرات من المثقفين الغاضبين الذين تتلبسهم روح فوضوية، تخرج للتظاهر وتعود كما خرجت، دون أن تكسب مواطناً واحداً ينضم إليها" وينوه إلى أنها كانت تلجأ أحياناً إلى "اختيار مواقع عدد من النقابات المهنية مكاناً لتظاهراتها المحدودة (يقصد سلم النقابة) دون إذن المسؤولين عن هذه النقابات (يقصد نفسه) أو موافقة مجالس إداراتها كما تقضى أبسط الأعراف" وأن الجماعة لم تدرس ولمدى سنوات أسباب فشلها وعزوف الناس عنها، ويصف أعضاءها بأنهم "بضع عشرات من الفوضويين يختارون موضعاً لافتاً للنظر وسط زحام القاهرة للتظاهر في أي مناسبة يختارونها، وينظمون وجودهم في المكان مع إحدى المحطات الفضائية، ويأتون لتصوير بضع مشاهد تتم إذاعتها في الخارج، ثم ينفض التظاهر مع انتهاء مهمة التصوير لأن الهدف المنشود قد تحقق" وفي النهاية يشير إلى فشل إضراب السادس من أبريل (كذا) لأن من دعت إليه "جماعة محدودة التأثير في المجتمع" وليست أحزاباً أو نقابات أو اتحادات عمالية (هذه كلها تم تأميمها من قبل النظام) في حين أن الإضراب - كما يقول - جاء في الوقت الذي بدأت تنفجر فيه عدة أزمات اقتصادية يعاني منها الشعب كازمة الخبز (غير صحيح).

بعد سنوات، وفي أعقاب الثورة يعترف مكرم محمد أحمد<sup>2</sup> وإن كان الوقت قد تأخر بخطئه (هو أكبر من أن يكون خطأ) فيقول "في الحقيقة كنت أتصور أنهم مجرد نخبة، لن تستطيع أن تحدث تأثيراً كبيراً في الشارع السياسي، أظن في النقطة دي أنا مدين بالفعل باعتذار لكفاية أنى لم أدرك

1 - 8 أبريل 2008.

2 - تحت المجهر : شهادة مكرم محمد أحمد.

الأثر التراكمى الشديد الذى أحدثته كفاية في خروجها إلى الشوارع أكثر من مرة، لنرفع شعاراتها وسط هذه الظروف".

أما عبد المنعم سعيد، وهو أيضاً من كتاب الأهرام، وتسم كتاباته بأكاديمية واضحة ولهجة هادئة، ربما تجعل من الأجدر به أن يكون مكانه في جامعة، وليس في جريدة سيارة، فبعد أن أعلن مبارك في 26 فبراير 2005 عن رغبته في تعديل نظام الترشيح للرئاسة، يكتب عبد المنعم سعيد مقالاً بعنوان "في ضرورة رفع الالتباس عن الناس"<sup>[1]</sup> يلوح فيه إلى التلاقى على نحو غير مباشر بين برنامج كفاية وبين برامج الإدارة الأمريكية وما يترتب على ذلك وبطبيعة الحال من استقواء الحركة بالخارج، وتلقيها أموالاً أجنبية فيقول: "إن المعارضة المنددة دوماً بالولايات المتحدة، والكارهة لها طوال الوقت، والرافضة لكل أشكال التعاون مع الغرب، حتى ولو أدى إلى تحرير الأراضى المصرية، باعتبار كل ذلك نوعاً من أنواع إعادة إنتاج الاستعمار، هى ذاتها المتبنية تقريباً لبرنامج الإصلاح الغربى في مصر والقائم على التعديل الفورى للدستور، فيما يخص الانتخابات الرئاسية المقبلة، ومهما أصدرت جماعات مختلفة من بيانات منددة وكارهة لأمريكا، ومهما ذيلت الحركة المصرية للتغيير كل اجتماعاتها وتظاهراتها بالإعلانات النارية التى تصم أمريكا بكل أنواع المثالب الأخلاقية والسياسية والاقتصادية وحتى باللجنة المستمرة للرئيس بوش شخصياً هو وجميع معاونيه من أول ديك تشينى حتى الآنسة رايس، فإن الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها أن برنامج الحركة الفورى للإصلاح في مصر يتطابق تماماً مع ما تريده الولايات المتحدة وجماعاتها في المنطقة".

في مقال آخر له يعترف عبد المنعم سعيد<sup>[2]</sup> بإيجابية حركة كفاية، من حيث إنها حركت المياه الراكدة، وشكلت عنصراً ضاغطاً على الحزب الوطنى من أجل أن يتحرك، إلا أنه يزعم أن عدد الموقعين على بيانها "لا يتعدون سبعة آلاف، وأن عدد المشاركين منهم في تظاهراتها لا يتعدون في أحسن الحالات ألفاً وخمسمائة، وهو ما يعكس انفضاض الناس عنها، رغمًا عن أنها جربت كل الحيل، ومنها التحرك وسطهم (روض الفرج) وتبنى شعارات قريبة منهم مثل البطالة (عابدين)، وبذا تفتتت إلى تجمعات تابعة لها، مما أفقدها التركيز على الحركة السياسية، وأن الوضع الاقتصادى ليس كارثياً كما صورته إنما هو "على غير ما يرام" (كذا) كما أن الحركة تأخذ الناس إلى الحرب مع أمريكا وإسرائيل ويوجد بين صفوفها "من يريد أن يورد البلاد موارد التهلكة".

ليس لدينا من تعليق على هذا كله، فما يرد في كتابنا هذا تكذيب له، وأعجب ويشد بى العجب

1 - 1 مارس 2005.

2 - راجع أحمد بهاء الدين شعبان "رئة الفراشة" ص ص 179 - 185.

لادعاء الكاتب بأن الحركة تأخذ الناس إلى الحرب مع أمريكا وإسرائيل، في حين أنه في مقال سابق ينوّه إلى التلاقى بين مقاصد الحركة وأهدافها ومقاصد أمريكا وأهدافها، ثم إن الحركة لم يرد في أدبياتها ما يؤكد تلك الفرية، إنما هي أكدت على الشأن الداخلى أى المصرى، وهو ما وجه إليها انتقادات عربية وكل ما أعلنته هو سعيها إلى الاستقلال عن السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

يتخذ وحيد عبد المجيد في مقال له بالأهرام تحت عنوان "أزمة الحركات الاحتجاجية"<sup>[1]</sup> موقفاً وسطاً، ينعى فيه على كفاية وغيرها من تلك الحركات في الوطن العربى افتقارها إلى فضيلة المراجعة والنقد الذاتى والسعي إلى المعرفة والتدقيق "وهو أحد أهم الأسباب لما جرى من عشوائية واضطراب في العمل الحزبي، فقد تعثرت كفاية، حين ظهر أنها لا تعرف ما الذى ينبغي عليها أن تفعله حين كانت قادرة على المبادرة منذ أواخر 2004 حتى منتصف 2005، وقبل أن تبدأ في التراجع إبان الانتخابات الرئاسية، واقترون هذا التراجع "بأحادية الشعار وإساءة تقدير الموقف" (يقصد لا للتمديد لا للتوريث) لذا فهي تبدو أقرب إلى "رومانسية الحركة الطلابية" ولكن ليس إلى تلقائيتها.

هذه النماذج مكرم محمد أحمد - عبد المنعم سعيد - وحيد عبد المجيد يمكننا الرد عليها ومحاجاتها وكذلك احترامها، لكن هناك نماذج أخرى لا يمكننا الرد عليها ولا محاجاتها وأتعفف عن ذكر الاحترام من عدمه ونكتفي بإيرادها كما هي، وترد في ملحقات الكتاب تفصيلاً.

كتب نبيل لوقا بباوى لواء شرطة سابق + 3 دكتوراه مقالاً في جريدة الأخبار<sup>[2]</sup> عنوانه "الجمعية كفاية .. نقول كفاية" فهو يتهم كفاية بأنها تتقاضى أموالاً من الخارج لضرب الاستقرار في مصر، وإلا فكيف يتهام لها الإنفاق على ثلاث تظاهرات، تنطلق في وقت واحد وساعة واحدة في القاهرة والإسكندرية والمنصورة، ومن واجب مباحث أمن الدولة أن تتقصى من أية جهة تأتى هذه الأموال التي تحصل عليها هذه "الجمعية الوليدة التي لا يعرف عنها الشعب المصرى أي تاريخ من النضال الوطني" ويختتم مقاله موجهاً خطابه إلى كفاية فيقول : "والجمعية كفاية أقول لها "كفاية" تخريب في الاستقرار والأمن بإقامة المظاهرات المدفوعة الأجر، لأن مصر لا يصلح لها هذا الأسلوب الذى اتبع في دول شرق أوروبا، وهو تحريك المظاهرات من الجمعيات غير الحكومية، لأن مصر بها مؤسسات، يمكن التحرك من خلالها، وليس التحرك بالمظاهرات ورفع الشعارات المدسوسة".

1 - 5 يونيو 2007.

2 - 8 أبريل 2005.



الأهم عندنا هو عبد العظيم رمضان الذى بدأ حياته الأكاديمية في الستينيات من القرن الماضى بدايةً واعدةً، وذلك بأطروحتيه الجامعتين عن تاريخ الحركة الوطنية المصرية، إلا أنه ما لبث أن اصطف، ومنذ بداية عهد السادات في ميليشيات كتاب النظام الذين يتجردون للدفاع عن سياساته أياً كانت توجهاته، ففى مقال له بجريدة الجمهورية عنوانه "حديث إلى المرتزقة"<sup>[1]</sup>، يصف مناضلى كفاية بأنهم "جماعة مرتزقة تعمل لحساب الولايات المتحدة، تثير القلاقل في البلد، وتقوم بمظاهرات لا معنى لها ولا هدف لها، غير تزويد القنوات الفضائية العربية، بأخبار مضللة تتحدث عن احتقان مزعوم في مصر، مع أنه لا يوجد احتقان إلا في رؤوس هؤلاء العملاء الذين يدبرون هذه التظاهرات .. إن الشعب المصرى أصبح يشعر أنه محاصر من الخونة والعلاء، وأنه يشعر أن حياته الديمقراطية مهددة بالخطر على يد الذين يضيقون عليه الخناق يوماً بعد يوم، وهو حصار من نوع جديد، فقد كان الحصار في عهد عبد الناصر يقوم على يد الدولة، ولكن الدولة اليوم في عهد مبارك، أصبحت هي التي تتعرض للحصار على يد الخونة والعلاء".

نأتى إلى ثالثهم وهو محمد مجدى مرجان، ففى مقال له بجريدة الأهرام عنوانه : "هل هذه هي الحرية"<sup>[2]</sup> يستهله بالحديث عن الحريات التى أتاحها النظام للشعب المصرى، وتقديمه دعماً مادياً لأحزابه، وإتاحة الفرصة لها من أجل أن تصدر صحفها، ثم يقول : "هؤلاء السوقة الذين يستأجرون البلطجية والساقطات للبذاءة والسباب التى يجرمها القانون وكل الأديان، والأعراف، وتأتى الفضائيات الأجنبية والقنوات المشبوهة، لكي تصور هذه المهازل الحقيرة التى تسمى إلى شعب مصر، كله، فهذه أكبر إهانة ومسخ للحرية والديمقراطية، هؤلاء السوقة والأوباش وخريجو السجون والخانات والمصححات العقلية، لا يمثلون مصر .. مصر العراقة والأصالة ورائدة الحضارة والمدنية .. إننى أطالب بوقف هذه الصور الكريهة والتمثيلات البذيئة والتحقيق مع هؤلاء ومحرضيهم وتطبيق حكم القانون عليهم".

نختتم هذه الفقرات بواحدة من مقالات عبد الله كمال بمجلة روزاليوسف عنوانه : "نلتقي بعد الثورة .. مصر 2012"<sup>[3]</sup>، ويبدأ بالحديث عن التآمر الأمريكى ضد مصر وكذا الحديث عن

1 — 5 مايو 2005.

2 — 10 أغسطس 2005.

3 — 25 سبتمبر 2010.



"عملية اختراق عظيمة من حيث التمويل وشراء الولاءات، وتغيير اتجاهات العقول وتوفير حضانات الرعاية، بما في ذلك التدريب والتسفير والتحفيز المصحوب بتعصيد إعلامي خارجي وأن هذه العملية توزعت على مراحل مختلفة بدأت من عند نقطة "كفاية" ثم الدعوة للتغيير ومن بعدها التسويق لما يسمى فشل الدولة".

## الإبحار في مياه صعبة

كانت كفاية منذ نشأتها تجمعاً - ولا نقول جبهة - لأفراد ينتمون إلى تيارات أربعة رئيسة - إسلامية وليبرالية وماركسية وناصرية - وكان بعض هؤلاء ينتظمون في أحزاب قائمة بالفعل، لكنه - وكما أوضحنا في السابق - كان يشترط على الجميع أن يطرحوا انتماءاتهم الفكرية والتنظيمية وراءهم. وكان الدافع الرئيس لذلك أن كفاية كانت ترى أن أحزاب المعارضة جزء من المشكلة، وليست جزءاً من الحل، لأنها ارتضت أن تعمل في إطار السقف الذي حدده لها النظام - وهو سقف منخفض - وهياً لها مشاركةً صوريةً، تقوم خلالها بدور الكومبارس أو شاهد الزور<sup>1</sup>، في حين يكسب هو من ورائها مظهرًا ديمقراطيًا، لا رصيد له في الواقع.

أعان على ذلك أن كفاية كانت تشعر بأن لديها من القوة، ما تستطيع معه أن تغير هذا النظام بمفردها، وكانت تحذوها آمال عريضة في أن تتحقق لها تلك الغاية، قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في سبتمبر 2005، لذلك ارتفعت نبرتها التي تتلاءم مع شعارها "لا للتمديد، لا للنوريث"، وطالبت بتعديل الدستور، حتى تنهيا الفرصة لأن يترشح لرئاسة الجمهورية غير واحد، لكن هذه الدعوة لم تجد صدىً لها كبيراً عند قوى المعارضة الرئيسة، بل إن الحزب الحاكم اتفق مع أحزاب "التوافق الوطني" المكون من التجمع والوفد والناصرى على نحو خاص على تأجيل المطالبة بتعديل دستوري إلى ما بعد الاستفتاء وليس قبله<sup>2</sup>.

عندما فاجأ مبارك الجميع، وطلب من مجلس الشعب في 26 فبراير 2005 أن يوافق على طلبه الخاص بتعديل المادة 76 من الدستور القائم وقتها، لإتاحة الفرصة لأكثر من واحد للترشح لرئاسة الجمهورية، فقد راود كفاية الطموح، لأن تتقدم بمرشح تجمع عليه كل القوى السياسية، ومن هنا كان مرشحها لذلك المنصب هو المستشار طارق البشرى النائب الأول الأسبق لرئيس مجلس الدولة، وهو قامة كبيرة، كان في شبابه قريباً من اليسار، كما كان من كتاب مجلتي الطليعة والكاتب اللتين كانتا يساريتين بامتياز. وبعد سنوات وبعد تحولات فكرية وقناعات أصبح من أقطاب الإسلام السياسي،

1 - نحو عقد اجتماعي / سياسي جديد، ص 6.

2 - رفة الفراشة، ص 67.

ولكن على نحو معتدل، مما كان يجعل منه وجهًا مقبولاً من أطراف، ربما بدت مختلفة في توجهاتها. وعلمت من جورج إسحق المنسق العام الأول لكفاية أنه عرض عليه أن يكون مرشح المعارضة الوطنية للرئاسة، لكنه اعتذر، وتأكدت من صحة هذه الواقعة من المستشار البشرى نفسه.

عندما تم تعديل المادة 76 على ذلك النحو المعيب كان لكفاية موقفها المعارض لها، ودعت الشعب إلى مقاطعة الاستفتاء عليها، وعرضنا فيما سلف لوقائع يوم الأربعاء الأسود الخامس والعشرين من مايو 2005 وما تلاه، ثم استمر موقفها المعارض، فدعت الشعب مرة أخرى لمقاطعة انتخابات الرئاسة. وكان تنصيب مبارك رئيساً في سبتمبر ودخول مصر "عصر الرئيس المنتخب" - بتعبير جريدة الأهرام<sup>1</sup> - يشكل ضربة قوية لها وللشطر الأول من شعارها "لا للتمديد لا للتوريث" مما أضعف من موقفها، بل انفض البعوض عنها، بعد أن شاهدوا آمالاً كبيرة تتحطم، واتهم عبد الحليم قنديل المتحدث الرسمي باسمها الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات بالخيانة، مما دفع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لأن يتوجه إليه بسهام النقد<sup>2</sup>.

لما كانت الانتخابات البرلمانية على الأبواب، وهي معركة كبيرة تالية، ربما تخسرها كفاية مثلما خسرت معركة الانتخابات الرئاسية، إذا اتخذت موقفاً محدداً منها، دون أن تشاركها فيه قوى أخرى حاضرة هي الأخرى على الساحة، قد تخسرها هي بدورها إذا ما ظلت على انقسامها، حين تخوض المعركة مستقلة عن غيرها، ظهرت الحاجة إلى وجود جبهة تستظل تحت لوائها تلك القوى مجتمعة، واضطرت كفاية لأن تعدل عن موقفها من أحزاب المعارضة الرسمية، ودعت في مؤتمرها السنوي الأول الذي تم عقده بنقابة المحامين في 22 سبتمبر إلى تشكيل تلك الجبهة، "بعد أن اثبتت دروس المرحلة الماضية استحالة الفوز بأي صورة من الصور في المواجهة المنفردة بين أي حزب معارض وجهاز الحكم المهيمن على مقدرات الدولة"<sup>3</sup>.

في أوائل أكتوبر تشكلت "الجبهة الوطنية من أجل التغيير" من ممثلين لأحزاب المعارضة الرئيسية المعترف بها (الوفد والتجمع والناصرى) وغير المعترف بها أو المجمدة (العمل والكرامة والغد والوسط) إلى جانب الإخوان المسلمين والحركة الشعبية من أجل التغيير التي لم تكن قد اندمجت بعد في كفاية وترأس تلك الجبهة الدكتور عزيز صدقي، وهو وجه وطنى كبير، ينتمى إلى المرحلة الناصرية، وكان مهندس النهضة الصناعية الكبرى التي تحققت خلالها، كما كان من وجوهها كذلك الدكتور مراد غالب من كبار معاونى عبد الناصر، وتم التوافق على قائمة تضم

1 - 8 سبتمبر 2005.

2 - الأهرام : 31 أغسطس 2005.

3 - بيان كفاية الصادر في 27 سبتمبر 2005.

مائتين وعشرين عضواً<sup>1</sup> لم يكن بينهم أحد من الإخوان الذين لم يلبثوا أن انصرفوا للعمل على نحو مستقل. ولم تتقدم كفاية بمرشحين لها، إنما انصرفت إلى مساندة هؤلاء المرشحين، ويفسر جورج إسحق ذلك<sup>2</sup> بأن كفاية "حركة ضمير" وليست حركة "سياسية"، وأنها تحاول أن تجمع قوى المعارضة في تحالف واحد ببرنامج انتخابي موحد، وأنها ستعمل تحت شعار القائمة الموحدة للمعارضة التي سترفع شعار "معاً من أجل التغيير".

كان هناك جو عام من التفاؤل بإمكانية تحقيق إنجازات كبيرة، لكن النتيجة لم تكن مبشرة، فقد نشأت الجبهة متأخرة، أى قبل إجراء الانتخابات بثلاثة أسابيع، ثم إن الإخوان انسحبوا منها في بدايتها وأثر الوفد والتجمع والناصرى أن يدخلوا تلك الانتخابات بعيداً عن الجبهة، كما إن النظام حشد لها إمكانيات الدولة وإعلامها وأموالها فضلاً عن العصبية، الأمر الذى تعثرت معه جهود الجبهة الوطنية للتغيير وضعف نشاطها، إلى أن انتهت تماماً قبل رحيل مؤسسها عزيز صدقى.

كانت محصلة الانتخابات البرلمانية بالنسبة لقوى المعارضة - رسمية وشعبية - مخيبة للآمال، في حين حصد الإخوان المسلمون ثمانية وثمانين مقعداً في المجلس الجديد، وكان في إمكانهم أن يحصدوا أكثر من ذلك، لولا ما جرى من تزوير في المرحلة الثالثة للانتخابات، ومنع مناصريهم من الإدلاء بأصواتهم. وعاد الركود ليرين بكلكله على الحياة السياسية من جديد، فيما عدا قدر من الحيوية صاحب انتفاضة القضية الثانية في العام 2006، من هنا نشأت الدعوة في نهاية ذلك العام إلى تشكيل جبهة جديدة أو "كفاية ثانية" بتعبير عبد الحليم قنديل، هي "ائتلاف المصريين من أجل التغيير" على أن تكون بعيدة عن أحزاب المعارضة الرئيسة، فتتألف من الكرامة والوسط والعمل والفد (جناح أيمن نور) فضلاً عن الاشتراكيين الثوريين وشخصيات وطنية عامة، لكن هذا الائتلاف تأخر تشكيله إلى العام 2009، بعد ما أصبح عبد الحليم قنديل منسقاً عاماً، إذ تم إعلانه في الرابع من أبريل 2009، أى قبل يومين فقط من الاحتفال بالذكرى الأولى لإضراب 6 أبريل الشهير، ويتضمن بيانه الأساسى المطالب ذاتها التى سعت إليها كفاية، لكنه يضيف مطالب أخرى خاصة بتحديد فترة انتقالية مدتها سنتان، تدير البلاد خلالها رئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطنى، والإعداد لدستور ديمقراطى شعبى جديد، يجرى إقراره في نهاية فترة الانتقال بجمعية تأسيسية منتخبة. ووقع على هذا البيان حتى العاشر من أبريل مائتان وخمس وستون شخصية وطنية، على أننا لم نعد نسمع شيئاً عن هذا الائتلاف ولا عن نشاطه في السنوات التالية.

1 - أحمد سيد حسين، مرجع سابق. ص ص 196 - 197، على أن مؤسسة كارنيجى تحدد هذا العدد بمائتين وخمسة وعشرين.

2 - الأهرام 7 أكتوبر 2005.



كان تجربة كفاية مع أحزاب المعارضة الرسمية مريرة، فكان الوفد يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، وحين لاحت في الأفق "الجبهة الوطنية من أجل التغيير" توجه وفد من كفاية، يضم عبد الجليل مصطفى ويحيى القزاز ومحمد السعيد إدريس وأحمد بهاء الدين شعبان ونهلة حنة وعبد الحليم قنديل لزيارة نعمان جمعة رئيس هذا الحزب في منزله للتباحث معه، من أجل دخول الوفد في هذه الجبهة وحصلت على موافقته<sup>[1]</sup>، ثم أعرب السيد البدوي شحاتة سكرتير عام الحزب عن أهمية وجودها وترحيبه بكل من ينضم إليها، لمواجهة سيطرة الحزب الواحد<sup>[2]</sup>.. لكن الوفد ما لبث أن نكص على عقبيه، ودخل الانتخابات منفرداً ليثوب من الغنيمة بالإياب.

أما عن الحزب الناصري، فكانت تسوده الانقسامات التي صاحبتة قبل رحيل مؤسسه ضياء الدين داود، ثم صاحبتة بعد رحيله. وكانت حصيلته من الانتخابات هزيلة. وعندما سافر جورج إسحق الأمين العام المساعد لكفاية إلى أسبوط، في الأول من مايو 2007، ليعقد لقاءً مع أعضاء الحركة بمقر الحزب الناصري، وكانت قد تغيرت قيادته، قام الأمين الجديد بطرده هو ورفاقه، وانفرط عقد الاجتماع<sup>[3]</sup>.

على أن الأهم بالنسبة لنا أن نتتبع علاقة الحركة بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الممثل الرسمي لليسار وجماعة الإخوان المسلمين الممثل الرسمي للإسلام السياسي.

كانت لحزب التجمع شعبيته الكبيرة منذ تأسيسه في العام 1976 وذلك بفضل القيادة السياسية الحكيمة للمناضل خالد محي الدين، أحد الوجوه الوطنية المحترمة، وكان لهذا الحزب دوره الفاعل والنبيل في انتفاضة 1977، وفي التصدي لاتفاقية الذل والعار في كامب ديفيد 1979 ومناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني، منحازاً إلى فقراء مصر وضعفائها ومحروميها. لكن تلك الشعبية بدأت في التآكل منذ مطالع التسعينيات، عندما شرع هذا الحزب في عقد الخناصر مع النظام المستبد الحاكم، باعتبار أن هناك عدواً مشتركاً هو الإخوان المسلمون، وعندما تصاعدت الدعوة إلى تعديل الدستور في بدايات العام 2005، وقف رئيسه الجديد رفعت السعيد ضد هذه الدعوة وصرح لجريدة المصري اليوم<sup>[4]</sup>، بأن "تعديل الدستور بشكل فوري غير ممكن"، ويصف من يطالبون به وبينهم كفاية بأن إدراكهم السياسي محدود. وما كاد يمضي يومان حتى تقدم مبارك إلى مجلس الشعب بطلب لتعديل

1 — عبد الحليم قنديل : الأيام الأخيرة. ص 128.

2 — الأهرام 13 أكتوبر 2005.

3 — الأهرام 2 مايو 2007، وما يجدر ذكره أن الشهيد الحسيني أبو ضيف الطالب بالجامعة وقتها ومن شباب كفاية كان أحد مؤلاء المطرودين، وقد استشهد بعد خمس سنوات في أحداث الاتحادية على أيدي الإخوان المسلمين.

4 — 24 فبراير 2005.

المادة 76. كذلك كان موقف التجمع مترددًا تجاه الجبهة الوطنية للتغيير، مما كان له أعمق الأثر فيما حل بها من وهن إلى أن انتهت تمامًا قبل رحيل مؤسسها عزيز صدقي.

كان لتلك التوجهات من قبل حزب التجمع وبتحديد أدق قيادته المتمثلة في رئيسه أثرها في أن توترت العلاقة بينه وبين كفاية، فراح رفعت السعيد يكيل لها عدة اتهامات في وسائل إعلام محلية وأجنبية، ويصف ما تقوم به من نشاطات معادية للنظام خصوصًا يوم الأربعاء الأسود<sup>1</sup> بأنها مجرد لعب عيال<sup>2</sup>، وانتهت الحال إلى تجميد علاقته بها، مما دفع الحركة إلى إصدار بيان في 7 يونيو 2005، تعرب فيه عن أسفها لمثل ذلك الإجراء، كما تعرب عن تقديرها لقياداته وعلى رأسها خالد محي الدين، وتبدي استعدادها لتنقية الأجواء معه، حرصًا على الصالح الوطني وعدم الانجرار إلى معارك جانبية والتمسك بالقواسم المشتركة.

لم يسفر هذا البيان عن شيء، وسرعان ما نشبت معارك كلامية، بين رفعت السعيد رئيس الحزب وأحمد بهاء الدين شعبان القيادي في كفاية، وحاول حسين عبد الرازق الأمين العام للتجمع الوساطة بين الطرفين، لكنه أخفق في مسعاه، وسرعان ما أبلغ الحزب جميع أعضائه وكوداره بوقف التعاون بأشكاله كافة مع كفاية وعدم المشاركة في تظاهراتها<sup>3</sup>. وبعد عدة أيام قام وفد من كفاية بزيارة التجمع وجرت مصالحة بين الطرفين، وأصدرا بيانًا مشتركًا اتفقا فيه على أهمية التنسيق "واعتبار كل ما نسب لقيادات من الحركة والحزب من تصريحات صحفية وإعلامية سلبية كأن لم تكن".

لم تكبد قضي أيام حتى راح رفعت السعيد في حديث له مع جريدة الشرق الأوسط<sup>4</sup> التي تصدر في لندن يهاجم الإخوان وكفاية معًا "لأن بعض رموزها يسعون للتشكيك في الأحزاب المصرية وهو ما يضر بالمسار الديمقراطي والتحول الذي نشهدها البلاد" وأنه طلب من قادة كفاية في اجتماعاته بهم عدة مرات أن ينسقوا مع التجمع في تحديد الشعارات التي سوف يرددونها قبل التظاهرات لكنهم رفضوا "فكيف يمكن أن أشارك في مظاهرة لا أعرف ما سيرفع بها من شعارات، ثم يذهب أعضاء حركة كفاية وتبقى أخطاء تلك الشعارات معلقة في رقبة الحزب، هذا لا يجوز".

كان هذا الحديث هو نهاية المطاف في علاقة حركة كفاية بحزب التجمع، فصارت القطيعة بين الطرفين نهائية، وإن شارك بعض أعضاء هذا الحزب وقادته في نشاطات الحركة بغير صفتهم

1 - يقول جورج إسحق إن رفعت السعيد وصف في حديث له مع مجلة، ديرشبيجل الألمانية أعضاء كفاية بأنهم "عيال جورج إسحق" جورج إسحق مقابلة خاصة وأنظر أيضًا موقع "المصريون" في 12 يونيو 2005.

2 - السابق.

3 - 25 يونيو 2005.

التنظيمية وبين هؤلاء عبد الغفار شكر وأبو العز الحريرى، وكان هذا الأخير يعتبر رفعت السعيد "عَرَّاب مشروع التوريث"، وأنه اجتمع بنوابه وبينهم الحريرى قبيل الإعلان عن التعديلات الدستورية في العام 2007 وقال لهم : "الولد جاي جاي" وعاود ذكر ذرائعه المعروفة عن التصدى للإخوان، حتى لو كان التوريث هو الثمن<sup>[1]</sup>.

أما عن الإخوان المسلمين، فالحق كانت علاقتهم مع كفاية علاقة ملتبسة، وكانت هذه من ناحيتها تميل إلى التعاون معهم باعتبارهم قوة سياسة كبيرة ذات تاريخ طويل وممتد، وتمتاز بكونها منظمة تنظيمًا جيدًا ودقيقًا، ولديها القدرة على الحشد، ولديها كذلك وجودها الواضح في الشارع المصرى، بفضل ما تقدمه من خدمات اجتماعية، تعينها عليها قدراتها المالية الضخمة، مما كان يجعلها تجد استجابة من جموع شعبية فقيرة أو شبه فقيرة، أمية أو شبه أمية، ثم إنها استطاعت أن تتسلل إلى منظمات المجتمع المدني وقواه الفاعلة، خصوصًا النقابات المهنية، ولا يخفى أن عددًا من القيادات التاريخية لكفاية كانوا ينتمون إليها، أو إنهم - لأسباب بعينها - انشقوا عنها مؤخرًا.

لكن الإخوان - من ناحيتهم - كانوا يتحسبون لتلك العلاقة، ولا يريدون أن يدخلوا في عدا، صريح مع النظام، بعد ما حققوه من نجاحات في انتخابات العام 2005، فقد حصدوا ما يعدل عشرين بالمائة من عضوية مجلس الشعب، ثم إنهم يجدون أنفسهم معرضين لحملة قمعية لا تتوقف من قبل النظام، فكان يجرى تلفيق التهم لها بالحق أو بالباطل، وعندما أفرجت محكمة مدنية عن بعض قادتها في العام 2007، سارع النظام بإحالتهم على الفور إلى محكمة عسكرية، أدانتهم وأصدرت أحكامًا بسجنهم. وهذا كله يتسق مع ما نوهت إليه المصرى اليوم<sup>[2]</sup> في ذلك الإبان من مفاوضات بين الأمن والإخوان بينها عدم التعاون مع كفاية.

في المرحلة التالية كان يجرى تعاون بين الإخوان وكفاية، ولكن بقدر محدود لا يؤدي إلى استفزاز النظام، وهو ما عبر عنه المرشد العام محمد مهدي عاكف في حوار له مع جريدة الشرق الأوسط حين قال<sup>[3]</sup>، مصر في مرحلة احتقان سياسى، وأنا أشجع أى حركة تعمل من أجل إجراء الإصلاحات السياسية، ولكن أنا لى حسابات خاصة بالجماعة، وأعترض على شعارات كفاية ضد الرئيس مبارك وابنه، وفى كفاية كان لسانهم طويلًا<sup>[4]</sup>، وأنا اعترضت اعتراضًا شديدًا، فلا يجب أن نسب رمز الدولة، مهما اختلفنا معه، فلا بد أن أحترمه كرمز وليس كفرد، ولا يجوز بأى حال من

1 - الشرق 20 يناير 2012.

2 - 16 أبريل 2005.

3 - 12 مايو 2005.

4 - خصوصًا في حديثها عن "السيدة الفاضلة" حرمه.



الأحوال أن نهينه، وهم جاءوا إلى مقر الإرشاد ووعدونى بوضع نهاية لهذا الأمر<sup>[1]</sup>. في الوقت نفسه سعى الإخوان إلى سحب البساط من تحت كفاية، وذلك بتأسيسهم "التحالف الوطني من أجل الإصلاح" في 3 يونيو 2005 استعداداً منهم للانتخابات البرلمانية المقبلة، وضم هذا التحالف حزب العمل والاشتراكيين الثوريين وعدداً من الناشطين السياسيين. وعندما دعيت كفاية إلى الانضمام إليه فإنها ترددت<sup>[2]</sup>، خصوصاً وقد بدأت الدعوة إلى تجمع آخر هو الجبهة الوطنية للتغيير، وسرعان ما انهار هذا التحالف قبل أن تبدأ الانتخابات، مع ذلك شارك الإخوان كفاية في نشاطاتها ولكن على نحو محدود، لا يدفع بالنظام إلى البطش بهم، وعندما وجهت الحركة الدعوة إلى الجماعة للمشاركة في التظاهرة التي كانت بسبيلها للقيام بها في الذكرى الثانية لتأسيسها بادرتها بالاعتذار عن تلك المشاركة<sup>[3]</sup>.

في الوقت نفسه كانت كفاية تدافع عن حق الإخوان في ممارسة نشاطاتهم، وعندما اعتقل النظام عدداً يقارب المائتين من طلاب جامعة الأزهر وأساتذتها في أواخر ديسمبر 2006، أصدرت الحركة بياناً، أعلنت فيه أن "الهجوم على الإخوان مقدمة للإطاحة بكل القوى".

في العام 2007 اضطربت العلاقة بين الجانبين، خصوصاً عندما أعلنت كفاية وغيرها من القوى السياسية وقوفها إلى جانب فاروق حسنى وزير الثقافة إبان المعركة التي شنتها ضده القوى الإسلامية، بسبب موقفه من الحجاب، ووصلت أصدااء تلك المعركة إلى داخل الحركة نفسها فانسحب منها بعض نشطاء حزب العمل القريب من الإخوان<sup>[4]</sup>.

نخلص من ذلك كله إلى أنه كان هناك تعاون ولا نقول تحالفاً بين كفاية والإخوان، ظل قائماً حتى ثورة الخامس والعشرين من يناير، لكنه كان تعاوناً في حدود دنيا، وهو ما كانت كفاية توافق عليه، إذ لم تكن لديها خيارات أخرى.

---

1 — يقول جورج إسحق "عندما كنا ندعوهم للمظاهرة، يقول المرشد : إحنا مش مقاولين أنصار، عندما نريد أن نعمل مظاهرة، تملوا المظاهرة دى ليه قبلها، والمظاهرة التي بعدها قبلها، بقوللى أنا عندى آلاف، ولا يأتى أحد، وعندما نهتف بسقط بسقط حسنى مبارك كانوا يختفون" جورج إسحق" مقابلة خاصة. ويقول عبد الحليم قنديل إنه عاش في حوار متصل مع الإخوان المسلمين خلال ست سنوات قبل الثورة وكانوا يشوشون عندما نقول "يسقط حسنى مبارك" ويرددون : الله أكبر والله الحمد. "برنامج جملة مليدة" في قناة إم بى سى 10 فبراير 2013 .

2 — بيان الحركة في 21 يونيو وبيانها في 2 يوليو 2005.

3 — محمد العجائى : في عمرو الشويكى : الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 213.

4 — محمد العجائى : السابق، ص 214.





## مدّ ثم جزر<sup>10</sup> فأنحسار

من الحقائق الثابتة في علم الأحياء أن كل كائن يحمل معه في لحظة ميلاده جرثومة فناءه، وهي حقيقة نلاحظها على كفاية وعلى غيرها من الحركات الاجتماعية/ السياسية.

كان العام الأول من أعوام كفاية 2005 هو ذروة نشاطها، ومع ما شاهده هذا العام من انتكاسة، بسبب نجاح مبارك في الظفر بولاية رئاسية خامسة في سبتمبر، ثم نجاح حزبه في الفوز بالأغلبية في نوفمبر، إلا أن الحركة لم تلبث أن استعادت بعضاً من ألقها مع انتفاستي القضاة 2005 - 2006 ثم انفتاحها على الانتفاضات الاجتماعية التي بدأت تشتعل في ذلك العام الأخير، واتخذت هيئة الظاهرة فيما تلاه من أعوام.

بدأ الوهج الذي صاحب حركة كفاية في بدايتها يخفت تدريجياً مع بداية العام 2006. وهناك عدة تفسيرات لهذا الخفوت، بينها ما مارسه أجهزة الدولة من قمع شديد ضد أعضائها. مما كان يدفع ببعضهم وإن كانوا قلائل إلى الابتعاد عنها، فضلاً عن الحملة الإعلامية الظالمة التي شنّها النظام ضدها<sup>11</sup>، وإدعائه أنها تخدم أجندات أجنبية، وهي حملات كانت تبدو في أحيان هادئة (عبد المنعم سعيد) وفي أحيان أخرى صاخبة (سمير رجب) ثم جهوده في اختراقها أو تفجيرها من الداخل، وهو أسلوب درج على اتباعه مع أحزاب سياسية معارضة (العمل - مصر الفتاة) فقد تسلل بعض عملائه إلى الحركة، فجدد بعض أعضائها (مجدى الكردي).

هناك أسباب أخرى، بينها ما يتصل بالأحزاب والقوى السياسية التي عاصرت صعود كفاية، فقد كان البعض منها يرى فيها منافساً شرساً لها في النزول إلى الشارع المصري، ولاحظنا ذلك في حزب التجمع الذي كان له حضوره الكاسح في مرحلة ما، والإخوان المسلمين الذين كانت تتراوح مواقفهم بين وقت وآخر. بحيث لا يستقرون على موقف واحد منها، وكان هاجسهم الدائم في ممارسة نشاطهم المتعاون أحياناً مع كفاية، هو موقف النظام منهم، وما هو متوقع أن يتخذه ضدهم، لذا كانوا لا يمشون مع كفاية إلى نهاية السباق.

هناك انتقاد آخر لكفاية، هو وسيلتها المثلى في مناهضتها للنظام، ونعني به أسلوب التظاهر

1 - وهو ما تنوّه إليه مؤسسة راند ص ص 27 - 28 وكذا مؤسسة كارنيجي 1 يناير 2010.

والوقفات الاحتجاجية، فتذهب منار الشوربجي<sup>[1]</sup>، في دراسة جيدة لها أعدتها عن كفاية إلى أن التركيز على هذا الأسلوب أو الاكتفاء به دون غيره، كان من شأنه أن يجعل الجمهور يتصور أن كفاية حاضرة مادامت هناك تظاهرات، فإذا ما مارس النظام قمعه لها وحد من نشاطها، ساد الشعور بانحسارها ثم تمضي بنا هالة مصطفى<sup>[2]</sup> - وهي من كتاب النظام - إلى أن تلك التظاهرات مادامت توجه ضد أمريكا وإسرائيل، فهي لا تحتاج كبير جهد أو إبداع من المعارضين، أما القضايا الداخلية - وهي الأكثر إرباكًا يكون الحضور المكثف في غالبه إعلاميًا، فالفضائيات والصحف هي الوسيلة المفضلة والمريحة للمعارضين ثم لا يلبث هذا الحضور أن يخفت وهجه وسرعان ما يتلاشى. التحليلان طيبان إلا أن السياق العام الذي صاحب نهضة كفاية، لم يكن ليُجعل لها خيارًا آخر، أيًا كان هذا الخيار ونرى - من ناحيتنا - أن ليس الخطأ في أسلوب التظاهر في حد ذاته، إنما كان الخطأ في عدم تكامله مع أدوات أخرى وآليات لم تتحقق للحركة لظروف خارجة عنها هي أقوى منها، فضلًا عن مناخ عام يبدو أحيانًا غير متلائم أو غير موات.

أما ما يرتبط بالتظاهر، وهو ما يطلق عليه البعض "الشو الإعلامي" أو "الفرقعات الإعلامية" على نهج ما صرح به عبد الحليم قنديل المنسق العام لكفاية في 23 سبتمبر 2009 من أن الحركة بسبيلها إلى اتخاذ خطوات للملاحقة جمال مبارك قضائيًا، لادعاءات تتصل بمصادر ثروته وانتحاله صفات سياسية ليست له<sup>[3]</sup>، ومع أن هذه الملاحقة لم تتم، إلا أننا نرى أن هذا التصريح أتى في سياق حرب نفسية لا مأخذ له عليها<sup>[4]</sup>.

وهناك أيضًا انتقاد آخر هو أن الحركة لم يكن لها برنامج مستقبلي واضح ومحدد المعالم، خصوصًا فيما يختص بالقضايا الاجتماعية<sup>[5]</sup>. وهذه مقولة صحيحة من الناحية النظرية، إلا أنه من الواجب علينا أن لا نغفل أن الحركة ليست حزبًا سياسيًا، يسعى للوصول إلى السلطة، من خلال برنامج يحظى بتوافق قطاع عريض من الشعب، فالحركة لا تستهدف الوصول إلى تلك السلطة، إنما هي تستهدف تهيئة المناخ العام لإحلال نظام جديد، عبر إزالة نظام قديم مهترئ عجوز، بتعبير أدق، هي حركة تستهدف هدم نظام قائم بالفعل، أما بناء نظام آخر جديد، يحل محل هذا النظام القديم،

1 - كفاية إعادة تعريف السياسة في مصر في عودة السياسة، مرجع سابق، ص 135، وانظر أيضًا فريد زهران، مرجع سابق، ص 52.

2 - في إيمان محمد حسنى، مرجع سابق، ص 177.

3 Yasserbarakar@elmogaz.com 29 - 9 - 2009

4 - وهو ما يعترف به عبد الحليم قنديل. عبد الحليم قنديل مقابلة خاصة.

5 - أنظر على سبيل المثال مقدمة سامح فوزى لكتاب "حركات التغيير الديمقراطي".

ويذهب إيمان يحيى إلى أنه كانت هناك محاولة لإيجاد برنامج للحركة في مؤتمرها العام الثاني 14 أبريل 2006. إيمان يحيى مقابلة خاصة.

فهذا ليس عملها، إنما هو عمل الأحزاب السياسية ذات البرامج.

وترتبط هذه النظرة بما يروج له البعض من افتقاد الحركة إلى البعد الاجتماعي الذي يمكن أن يهيئ لها مشاركة فعالة من جماهير أوسع، فهذا ليس صحيحًا، لأنها اهتمت منذ العام 2006 بهذا البعد، وترددت أصداؤه في مؤتمرات وورقات، فضلاً عن وقفات احتجاجية وتظاهرات.

الانتقاد الأخير هو موقف الحركة من الشباب وافتقارها إلى آلية محددة للحوار معهم وحضورهم المحدود في لجناتها التنسيقية<sup>1</sup>، وهو انتقاد صحيح على نحو أو آخر، لكنه من واجبنا ألا نغفل السياق العام، فالحركة كانت تتسم ولأسباب خارجة عن إرادتها بطابع نخبوي، وقامت على أكتاف من هم أكبر سنًا، ممن كانت لهم سابقة بالعمل السياسي في مرحلة الشباب، وكانوا بحكم ما توافر لديهم من خبرات ماضية على دراية أوسع بأسلوب التعامل مع نظام قمعي، وهو ما لم يكن ليتوافر لدى من هم أصغر سنًا، لذلك كانت هناك حدود للوجود الشبابي في قيادات الحركة وليس في نشاطاتها.

في تقديرنا أن جزءًا كبيرًا في انحسار حركة كفاية، ينبع من أنها كانت في بدايتها تجمعًا لشتيت من أطراف سياسية تتراوح في مواقفها بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وإن كان مركز الثقل فيها لهذا الأخير.. هذا التجمع كان مصدر قوة لها في تلك البداية<sup>2</sup>، حيث إن هناك هدفًا واحدًا واضحًا أمام الجميع، هو إزاحة هذا النظام الذي انتهت صلاحيته وبات خارج الزمن، لكنه وبعد أن اصطدمت الحركة بمعطيات الواقع، وهي معطيات كثيرة ومريرة، بدأت تتضح آثاره السلبية، خصوصًا عندما نشبت خلافات بين إسلاميها ويساريها، وسعى بعضهم لاجتذاب الحركة إلى أحزابهم وتنظيماتهم وهو ما يعبر عنه علي الدين هلال وهو من كتاب النظام - شأنه شأن حالة مصطفى - بل ومنظريه، فيقول إن تلك الحركة<sup>3</sup> : "حاولت أن ترضى الجميع، دون أن تجتهد في السعي إلى توحيدهم أو الربط بينهم في رؤية مشتركة.. وكل ذلك يوضح أن الحركة سعت لإرضاء كل العناصر الموجودة داخلها في توليفة شاملة، اتسمت بالعمومية والغموض وعدم توضيح السياسات العامة التي تنبثق عنها، وبالذات في المجال الاقتصادي وفي علاقة الدين بالدولة".

في غضون العام 2006 بدأت تتضح معالم الانحسار داخل الحركة، فتعالت الأصوات بين أعضائها، وكانت تتمحور في معظمها حول الطابع النخبوي لها، وإدارتها إدارة غير ديمقراطية وغير

1 - أنظر أيضًا السابق، ص 10.

2 - وتقول منار الشوربجي : "إن ما قيل في معرض انتقاد كفاية، والتهكم عليها من أنها جمعت أطرافًا متباينة سياسيًا، هو بالضبط الإسهام الأهم على الإطلاق، الذي قدمته كفاية للخياة السياسية في مصر. مرجع سابق، ص 114.

3 - النظام السياسي المصري، ص ص 494 - 495.



مؤسسية، مما كان يندرج بانشقاقات بين أعضائها. والحق أن مثل تلك الانشقاقات لم تكن بغريبة على الحياة السياسية في مصر. ويبدو وأن كفاية باعتبار الطابع اليسارى الغالب عليها، قد وصلتها أصداء ما كان عليه واقع اليسار المصرى، منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضى، وما كانت عليه حاله من تشرذم، كانت تدفع ببعض فرقائه إلى أن يحاولوا إزاحة فرقاء آخرين، ليحلوا محلهم في صدارة المشهد، وهم في هذا السياق كانوا يتهمونهم في بعض الأحيان بالعمالة لأمن الدولة<sup>[1]</sup>.

عندما بدأت تلك الخلافات تطفو على السطح، بدأ بعض ناشطى كفاية يتقدمون بأوراق من أجل تحديد الأسلوب الأمثل في التعامل معها، وبين هؤلاء تامروجيه الذى تقدم "بورقة عمل حول أهداف كفاية ووسائلها"<sup>[2]</sup> يركز فيها على انتقاد الحركة للبعد الاجتماعى في خطابها، وعدم توحيد قواها مع الإخوان المسلمين، كذلك اختصت نشرة "الاشتراكي" التى تصدر عن مركز الدراسات الاشتراكية أحد أعدادها بموضوع رئيس، عنوانه "هل ماتت حركات التغيير"<sup>[3]</sup> تحدث فيه عدد من قادة الحركة، بينهم عبد الحليم قنديل ومجدى أحمد حسين وجورج إسحق وعبد العزيز مخيون، وجميعهم يتفقون على ضرورة المراجعة وإعادة تقييم الموقف، والابتعاد عن النخبوية، وتعزيز الوحدة بين مختلف الفصائل.

كان المؤتمر العام الثانى الذى عقدته الحركة بنقابة المحامين في يوم 14 أبريل 2006 محاولة لتقييم المرحلة السابقة، ومحاولة كذلك لإعداد برنامج جديد لمرحلة جديدة. ويتضح من هذا المؤتمر أن بعض الأعضاء كانوا يقدمون توجههم الحزبى على التوجه الوطنى العام. واختزال التعبير عن كفاية في أشخاصهم، وظهرت الحاجة إلى مزيد من الديمقراطية الداخلية والتأكيد على لا مركزية التنظيم والتناوب على المواقع القيادية.

بطبيعة الحال، فقد سعى النظام إلى استثمار ما جرى في ذلك المؤتمر، فتشتر الأهرام<sup>[4]</sup> في أعقاب انتهائه تحقيقاً عنوانه "انتقادات حادة لقيادات حركة كفاية وانقسامات بين أعضائها"، وركزت على بعض من تلك الانتقادات مثل ما قاله محمد عبد السلام من أن كفاية "واقع بلا ضفاف" وما قاله محسن هاشم من كون أعضاء اللجنة التنسيقية مجموعة من الأصدقاء لا يعبرون عن الاتجاهات السياسية المتباينة والمطروحة على الساحة.

1 - وهو ما شدد عليه أحمد بهاء الدين شعبان. تحت المجهر رواية أحمد بهاء الدين شعبان.

2 - مطبوعات كفاية 21 يناير 2006.

3 - 18 مارس 2006.

4 - 16 أبريل 2006.

كان ما جرى في ذلك المؤتمر مقدمة لأزمة كبرى كادت تعصف بالحركة في أخريات العام 2006 ومطالع العام 2007.

كانت البداية عندما أشيع أن جورج إسحق المنسق العام للحركة، وبدون ترتيب سابق شارك في أحد المؤتمرات بتركيا، وهو مؤتمر حضره إسرائيليون، فعقدت اللجنة التنسيقية اجتماعاً مساء يوم الأربعاء 21 يونيو 2006 لمناقشة هذا الموضوع، وأوضح إسحق أنه يتلقى دعوات للمشاركة في مؤتمرات عديدة عربية ودولية في إطار وضعه كشخصية تربوية، كما إنه يلتزم بعدم المشاركة في أي مؤتمر يشارك فيه إسرائيليون، أو أي مؤتمر يتلقى تمويلاً أجنبياً، أما عن مشاركته في جلسة "الحركات الإسلامية" في المؤتمر الرابع لمجلس الديمقراطية العالمي المنعقد باسطنبول، فإنها جاءت على هامش وجوده في تركيا لحضور اجتماع خاص بعمله المهني، وحين تلقى الدعوة لحضور ذلك المؤتمر، فإنه شارك في جلسة واحدة فقط، ولم يكن يعلم بوجود إسرائيليين في جلسات أخرى منه، ولم يوقع على أي بيان صادر عنه باسم كفاية ولا باسمه الشخصي، وتعهد بأنه لن يشارك في أي مؤتمر تال باسم الحركة إلا بعد أن توافق اللجنة التنسيقية<sup>1</sup>.

ما كادت تمضي بضعة أشهر حتى تجددت الأزمة حين تقدم يحيى القزاز بورقة تختص بمشكلات الحركة، عقدت اللجنة التنسيقية اجتماعاً مطولاً لمناقشتها في يوم الأربعاء 4 أكتوبر، ثم عقدت اجتماعاً آخر لاستكمال تلك المناقشة ومناقشة ورقة أخرى مقدمة من "شباب من أجل التغيير"، واكتفت الحركة في بيانها الصادر في 12 أكتوبر بأن ذكرت إنه "قد أجمعت الحركة على أن ممارسة النقد والنقد الذاتي حق أصيل لكافة أعضائها، شريطة أن يتم ذلك عبر لجان الحركة ومستوياتها، وأن الحركة قادرة على تصحيح أخطائها وأصدرت اللجنة توصياتها بهذا الشأن".

سرعان ما تسربت الورقة التي تقدم بها القزاز إلى جريدة روزاليوسف اليومية "لسان حال الرئيس الموازي جمال مبارك، وذات الطابع الفاشي المعادي للتوجهات الديمقراطية" بحسب وصف محمد عبد الحكم دياب في مقال له بجريدة القدس العربي التي تصدر في لندن. وقد نشرت روزاليوسف موضوعها في العدد الأول وتحت عنوان مثير وهو "انفجار كبير في كفاية".

تصاعدت الخلافات من جديد داخل الحركة، وعاد الحديث عن مؤتمرات الخارج والرهانات على الخارج، وأضيف إليه الحديث عن تحكم بعض رجال الأعمال في نشاطات الحركة، وتفرد أشخاص بعينهم باتخاذ القرار دون النظر إلى الجماعة في اتخاذه. وواصلت تلك الخلافات تصاعدها، خصوصاً وأنه كان قد مضت سنتان على قيادة جورج إسحق للحركة، وأشيع أن هناك اتجاهًا قويًا

1 - أحمد خير، مرجع سابق، ص 216 - 217.

للتجديد له<sup>[1]</sup>، على ذلك تقدم سبعة من قيادى كفاية هم جمال أسعد عبد الملاك وعبد الجليل مصطفى<sup>[2]</sup> ومجدى أحمد حسين ومجدى قرقر ومحمد درديرى ومحمد شرف ويحيى القزاز بمذكرة في التاسع من ديسمبر يأخذون فيه عليها أنها لا تدار بشكل مؤسسى، وأنه قد اختزل نشاطها في مؤتمرات جماهيرية ووسائل إعلامية، مع حبسها داخل مقارها، وتهميش المواجهة مع العدوان الصهيونى الأمريكى، مما أعطى انطباعات سلبية لدى الجماهير بعدم فعاليتها وأعلن هؤلاء السبعة انسحابهم منها.

مثلما حدث قبل عدة أشهر، فقد عاودت " الصحافة القومية " استثمار هذا الانشقاق واختصته جريدة الأهرام<sup>[3]</sup> بتحقيق لها ورد في صفحة "حوادث وقضايا" التى يشرف عليها أحمد موسى تحت عنوان مثير "كفاية تتمزق بعد انشقاق 7 من رموزها" وأتت بتصريحات لجمال أسعد عبد الملاك يحدد فيها أسباب انشقاقهم؛ منها سيطرة شلة بعينها على الحركة وتخليها عن القضايا القومية والمصرية، وتركيزها على الإعلام والفضائيات، وافتقارها إلى الديمقراطية، وآخرها السعي للتمديد لجورج إسحق مع أن الحركة ضد التمديد على مستوى الوطن.

في اليوم التالى تستكمل الأهرام<sup>[4]</sup> حملتها تحت عنوان "القيادات التنسيقية بحركة كفاية على اتصال بالمجتمعين الأمريكى والإسرائيلى" "المنشقون يؤكدون تقليص دور الحركة في اغتنام المصالح الشخصية". ويركز يحيى القزاز على تواصل بعض القيادات مع المجتمعين الأمريكى والإسرائيلى، وتواصلهم كذلك مع رجال السياسة ورجال الأعمال، دون التواصل مع الطبقات الدنيا، والتقرب من النظام للحصول على مكاسب سياسية ووجاهة اجتماعية<sup>[5]</sup>.

على أنه لم يلبث أن احتوت كفاية تلك الأزمة العاصفة، فتقدم جورج إسحق في 24 يناير 2007 بمبادرة يتنحى بموجبها عن موقعه في قيادة الحركة، ويرشح له من جانبه عبد الوهاب المسيرى، وهى مبادرة حظيت بتقدير اللجنة التنسيقية، وفى اجتماع تال عاد المنشقون وانتخب عبد الوهاب المسيرى منسقاً عاماً بالإجماع، كما انتخب أربعة منسقين مساعدين هم جورج إسحق وعبد الحليم قنديل ومجدى قرقر وكمال خليل.

---

1 — من بين تلك الاتهامات ما نسب إليه من إدامة حفل إفطار رمضانى في فندق كبير أنفقت عليه أموال طائلة، وكان الأوفى أن يكون في منطقة شعبية وبين ناس بسطاء وفى مقابلي مع جورج إسحق أنكر مثل ذلك الاتهام.

2 — يذكر جورج إسحق في مقابلة خاصة أن عبد الجليل مصطفى تورط دون قصد منه في هذه المذكرة ويؤيده في ذلك إيمان يحيى، ويؤكد الأخير على أن كانت لمجدى أحمد حسين يد في ذلك مقابلة خاصة في 18 نوفمبر 2013.

3 — 9 ديسمبر 2006.

4 — 10 ديسمبر 2006.

5 — فيما بعد يقول القزاز: "وهذا لم يكن موقفًا من الأستاذ جورج، لكنه كان موقفًا المقصود به أن يكون لدينا الشخصيات ونفعل للديمقراطية، حتى لا يستبد أحد ما بالحركة، تحت المجهز رواية يحيى القزاز.



برغم من ذلك فلم تعد كفاية إلى سابق عهدها، وكنت شاهد عيان على تلك المرحلة التالية، حين جرى ضمى إلى اللجنة التنسيقية في بداية العام 2009، فلم أعد أشاهد وجوه بعض من القيادات التاريخية، وبعضها الآخر كان يحضر مرةً ويتغيب مرات، وازدادت تلك الظاهرة اتساعاً مع ظهور "الجمعية الوطنية للتغيير" وعودة الدكتور محمد البرادعى في مطلع العام 2010، فتوجه العديد منهم إليها، وفيما بعد يعلق جورج إسحق فيقول<sup>1</sup>: "أنا وعبد الجليل مصطفى وأحمد بهاء شعبان كنا أقوى مما كنا جوه كفاية".

بعد سنوات تجددت الأزمة مرةً أخرى، حين سافر وفد من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير بينهم كفائيون إلى الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر تحت عنوان "مستقبل الديمقراطية في مصر" نظمه في مايو 2010 "تحالف المصريين الأمريكيين" وجرى عقده بجامعة مدينة نيويورك.

تسربت أنباء هذا المؤتمر إلى الصحف المصرية فأصدرت مجموعة من قياديي كفاية، بينهم صلاح صادق ويحيى القزاز وجمال أسعد عبد الملاك والسفير إبراهيم يسرى بياناً عنوانه "لا للاستقواء بالخارج" تندد فيه بمثل تلك الزيارة<sup>2</sup>، فاجتمعت اللجنة التنسيقية في 22 مايو لبحث هذا الموضوع، خصوصاً ما تردد بشأن طلبهم تدخل أمريكا في الشئون المصرية. ومناشدتهم الرئيس أوباما ألا يتخلى عن وعوده بضرورة ذلك التدخل، وفي هذا الاجتماع شن يحيى القزاز هجوماً عنيفاً على جورج إسحق، فصدر بيان في اليوم التالي بتجميد عضويته إلى حين مساءلته أمام لجنة تحقيق<sup>3</sup>.

لم يتم التحقيق مع جورج إسحق، وانتهى الأمر عند هذا الحد، لكن النظام، وكما هي عادته اهتبل الفرصة من أجل أن يصفى حساباته مع كفاية، فأفردت الأهرام صفحةً كاملة<sup>4</sup> تحت عنوان "صراع مصالح أم صراع خناجر" تحدث فيه صلاح صادق، فيصف الرحلة بأنها رحلة سؤال واستجداء، كما يصف أعضاء الوفد باستثناء المستشار الخضيرى بأنهم "أدعياء تغيير" ويقول يحيى القزاز إن جورج إسحق لم يعد كفائياً، بينما يتساءل جمال أسعد عبد الملاك: "هل أصبح الأمريكيون من أصل مصرى بديلاً عن المواطنين المصريين المعنيين أساساً بالتغيير".

نذهب من ناحيتنا إلى أنه ربما يكون هؤلاء أخطئوا، لكنه خطأ عابر، فهم توجهوا إلى الولايات المتحدة بدعوة من مصريين مقيمين هناك، وليست لهم علاقة بالإدارة الأمريكية، كما إن ما نسب

1 - مقابلة خاصة.

2 - الأهرام 22 مايو 2010.

3 - الشرق 24 مايو 2010.

4 - نفسه



إليهم من استجداء تلك الإدارة مبالغ فيه. ويقول جورج إسحق<sup>1</sup> إنهم لم يتعاملوا مع أي مثل لتلك الإدارة، ولا المجتمع المدني، ويضيف<sup>2</sup> "إن يحيى القزاز هو الآن من أعز أصدقائي".

---

1 - الأهرام 15 أبريل 2011 حوار أجرته سهير حلمي.

2 - جورج إسحق. مقابلة خاصة.

## قبيل الفجر بقليل ... ساعة السحر

على مدى يزيد على الست السنوات مضت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في طريقها بين صعود وهبوط، يصعد زخمها أحياناً، ويهبط أحياناً أخرى ... بدأت قوية ناهضة منبئة بأن تكون مثل "رقة الفراشة" بتعبير أحد مؤسسيها<sup>[1]</sup>، فتحدث موجات، تتابع الواحدة تلو الأخرى لينخلق واقع جديد لم يكن ثمة عهد به، هذا الواقع كانت هي المؤسس الأول له، لذا فيصعب علينا - بل يعز علينا - بل لا يمكن لنا أن نذهب إلى أنها ماتت.

تعرضت كفاية - على طول مسيرتها - لانتقادات؛ بعضها من داخلها، وبعضها الآخر من خارجها، بعضها بحسن نية ونبالة، وبعضها الآخر بسوء نية ونذالة، لكنها استمرت حتى بعد أن خبا وهجها، يكفيها أنها بعثت الحياة في شعبها بعد سبات لسنوات طويلة، وقالت: لا لنظام فاسد مستبد، وتنادت إلى إزالته وانتزعت الحق في التظاهر ضده والتهاتف ضده وبلا حدود.

لعل أفضل ما كتب عن هذه الحركة، قبل أن تصل إلى مرحلة الحصاد هو ما كتبه منار الشوريجي في العام 2010 فهي تقول<sup>[2]</sup>: "إن المغزى الحقيقي للحركة يتمثل من ناحية فيما حملته بين جنباتها من نواة يمكن - إذا ما تم العناية بها والبناء عليها - أن تنتج قوة سياسية عريضة ذات طابع جديد، يتناسب بالضبط مع ما تحتاجه مصر في اللحظة الراهنة، فهي من ناحية حركة عابرة للأيديولوجيا، ومن ثم تمثل النواة الأولى لما يمكن أن يخلق على المدى الأطول نسبياً وفاقاً وطنياً، ومن ثم تياراً سياسياً جديداً. ومن ناحية أخرى مثلت الحركة نوعاً جديداً ومبدعاً من العمل السياسي في مصر.

"إن ما قيل في معرض انتقاد كفاية أو التهكم عليها من أنها جمعت أطرافاً متباينة سياسياً، هو بالضبط الإسهام الأهم على الإطلاق الذي قدمته كفاية للحياة السياسية في مصر" في تقويم آخر يصفها سيف نصراوى وشريف يونس<sup>[3]</sup> بأنها "شهاب سطع بقوة وبسرعة في

1 - مرأحمد بهاء الدين شعبان.

2 - كفاية: إعادة تعريف السياسة في مصر في "عودة السياسة" ص 113 - 114.

3 - في حركات التغيير الديمقراطي ص 57 - 58.

سماء البلاد ... ولكنه مع ذلك ترك علامة على تاريخ المشهد السياسى المصرى، ولكنه كان كافياً لإلقاء ضوء ساطع على المشكلات الجوهرية للبنية السياسية في مصر والتي تشمل النظام والمعارضة معاً، ولوضع بذور إعادة توجيه المجال السياسى والأيدىولوجى خارج سياسات الهوية التى حكمت المشهد المصرى عدة عقود ...".

ومادام الحق هو ما شهدت به الأعداء، فإن مؤسسة كارنيجى<sup>[1]</sup> وإن أقرت بعدم نجاح كفاية في تحقيق ما تستهدفه من اصلاحات سياسية إلا "أنها أدخلت سابقة جديدة وأساسية إلى السياسة المصرية، فقد شكل تحدى كفاية المباشر للنظام الحاكم سابقة بحد ذاتها، ووضع حدًا للمحرّمات التى تحيط بمعارضة رموز الحكم، لأجل زرع بذور المعارضة في المجتمع المصرى التى لاشك أنها ألهمت المبادرات السياسية الصغرى".

ربما كانت مؤسسة راند<sup>[2]</sup> القريبة من دوائر صنع القرار في وزارة الدفاع الأمريكية أكثر تحديداً، حين تذهب - في العام 2008 - إلى أن الحركة نجحت لبساطة شعارها وقدرتها على توحيد جماعات مختلفة في سعيها للإصلاح، واجتذبت قطاعات عريضة من الأفراد والجماعات، كما إن تظاهراتها السلمية كانت جاذبة.

إذا شئنا أن نحدد بدقة، كانت كفاية بسبب لجوئها إلى فعل مباشر وصادم في الشارع. وليس في الغرف المغلقة، فإنه كان لها دورها في أن يرتفع سقف النقد للنظام، ليس في الصحافة الحزبية أو الصحافة المستقلة فحسب، وإنما كذلك في "الصحافة القومية" خصوصاً جريدة الأهرام.

كذلك فتحت كفاية الباب لاحتجاجات وتظاهرات واعتصامات، وشهدت المرحلة بين ميلاد كفاية في أواخر العام 2004 وثورة 25 يناير أكثر من ثلاثة آلاف فعل احتجاجي<sup>[3]</sup>، من أشهرها إضراب عمال المحلة الكبرى وإضراب موظفي الضرائب العقارية، وبلغ عدد الاحتجاجات الاجتماعية المسجلة في 2005 حوالي مائتين واثنين احتجاجاً، وفي العام 2009 أي بعد أربع سنوات وصلت إلى ما يزيد على الستمائة والخمسين<sup>[4]</sup>.

منذ العام 2007 بدأت تنشأ على غرار كفاية ونهجها جماعات احتجاجية، فنتيجة لإضراب عمال غزل المحلة نشطت "اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية"

1 - في 1 أكتوبر 2010.

<sup>2</sup> Rand P. 17ff.

3 - أحمد بهاء الدين شعبان : الحركات الاحتجاجية، ص 85.

4 - محمد المعجاني : في عمرو الشويكى : الحركات الاحتجاجية في مصر، ص 225.

(سبتمبر 2007) وحظيت تلك الحركة بدعم من كفاية<sup>[1]</sup>، وفي العام نفسه تأسست لجنة "مصريون ضد التعذيب" (9 سبتمبر 2007) من ممثلى منظمات أهلية وأحزاب ونشطاء سياسيين، وفي العام التالى نشأت "الحركة المصرية من أجل الديمقراطية شركاء" (21 سبتمبر 2008) كرد فعل على ما جرى من تعديلات دستورية، ثم "الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير" حشدت وهى حركة يسارية عمادها الاشتراكيون الثوريون<sup>[2]</sup>. كذلك نشأت "تضامن" (19 فبراير 2008) وهى وإن كانت حركة متعددة الأطراف، إلا أنها كانت يسارية فى النهاية، وكان بعض مؤسسيها مرتبطين بالاشتراكيين الثوريين، والهدف من قيامها هو تقديم الدعم القانونى والإعلامى للحركات المطلوبة، واستخدمت العامة فى خطابها "اللاتخبوى"<sup>[3]</sup>، وأخيراً "نقدر" لمؤسسها الدكتور مصطفى النجار - الذى صار من قيادات ثورة 25 يناير الشابة - ، وقد استلهم فيها شعار أوباما فى حملته الانتخابية.

امتد تأثير كفاية إلى الأحزاب الجديدة أو المجمدة، وبينها حزب العمل الذى أصدر البيان رقم 1، وفيه يدعو رئيسه مجدى أحمد حسين إلى تحديد صلاة الظهر يوم الأحد 11 مايو 2008 "ليكون ساعة الصفر لعمل جماهيرى متواصل، لا يتوقف لحظة واحدة، ويستمر كل لحظة فى مختلف أنحاء الجمهورية لإسقاط حكم مبارك الخائن سارق قوت الشعب وأسرته عميل الأمريكان والصهاينة".

على أن الأهم من ذلك كله هو امتداد تأثير كفاية إلى الشباب، خصوصاً شباب الطبقة الوسطى المثقفة الذين كانوا يعانون من التهميش والبطالة، والمعلوم أنه نشأت فى حضان كفاية حركة شباب من أجل التغيير، التى كانت تتصادم أحياناً مع الحركة الأم.

كانت حال هؤلاء الشباب على نحو ما هى حال شباب أوروبا - خصوصاً فرنسا - فى العام 1968، حين لم يجد هؤلاء مكاناً لهم فى الأحزاب السياسية القائمة، حتى ما ارتدى منها عباءة اليسار وانتحل لغته، ووجد هؤلاء الشباب فى مصر غايتهم فى شبكات التواصل الاجتماعى خصوصاً "الفيس بوك"، ونعلم أنه كان لتلك الشبكات إلى جانب الهاتف المحمول تأثيرها الواضح فى الثورة البرتقالية التى نشبت فى أوكرانيا وأطلق عليها تعبير "الثورة الرقمية الأولى"<sup>[4]</sup>، ويرد فى تقرير لـ

1 - أحمد خير : نفسه ص 92.

2 - أحمد خير : نفسه، وحيد عبد المجيد : ثورة 25 يناير: قراءة أولى، مركز الدراسات - السياسية والإستراتيجية 2011، ص 203.

3 - دينا شحاتة. الحركات الاحتجاجية للشباب فى عودة السياسة ص ص 259 - 260 .

4 - دميترو بوتيخين : "الدروس المستفادة من التحول الديمقراطى فى أوروبا بالشرق" فى سامح فوزى : حركات التغيير الديمقراطى بين الواقع والطموح ص 54.



[1] C.N.N، أن كلاً من روسيا ومصر سبقتا دول العالم كلها فى استخدام تلك التقنية، وعلينا أن نتذكر جميعاً أن كفاية كانت الرائدة فى استخدامها فى بلدها مصر.

هيات تلك الشبكة الفرصة لهؤلاء الشباب لأن يعبروا عن أنفسهم ومطامحهم بلا حدود، فصار لديهم عالم افتراضى يتسم بالصخب والحيوية والحرية، بعيداً عن القيود التى فرضها النظام عليهم وعلى غيرهم فى عالم الواقع، كما كان هذا العالم يتسم كذلك بالعملية أو البراجماتية، لا يقيم وزناً لخلافات فكرية، مما جعله عابراً للأيديولوجيات<sup>[2]</sup>، ولا يحتاج إلى موارد مالية هائلة كما هى حال الصحافة الورقية والمسموعة والمرئية.

كان تأثير تلك الشبكة فى مصر يضاهى تأثير الترانزستور فى الثورة اليمنية 1962. وتأثير الكاسيت فى الثورة الإيرانية 1977، ونعلم ما كان لصفحة خالد سعيد من تأثير إعلامى أوسع بكثير وأعمق من تأثير الإعلام الرسمى الذى وصف ذلك الشاب "بشيد الباجو" فأضحى فيما بعد أيقونة الثورة المصرية، مثلما كان محمد البوعزيزى أيقونة الثورة التونسية.

يقول محمد حسنين هيكل فى نهاية كتابه "ماذا جرى فى مصر ولها"<sup>[3]</sup>. هؤلاء خلقوا عالماً افتراضياً خارج البحر الجاف، ومناقشات حية، وبعضها لا أوافق عليها؛ لكن ما يهمنى هو الحيوية، أهم شيء تفعله فى أى مكان، هو أن تتأكد طول الوقت أن هناك حيوية، وأن هناك همة، وأن هناك عدم رضا عن الحاضر، وتشوقاً إلى ما هو أكثر منه".

كانت أهم الحركات الشبابية الجديدة هى حركة "شباب 6 أبريل"، وكانت البداية عندما ظهرت دعوة على الفيس بوك للتضامن مع عمال المحلة فى إضرابهم المتوقع يوم 6 أبريل 2008، فتبنى العديد من الشباب تلك الفكرة التى دعا إليها مجدى أحمد حسين رئيس حزب العمل المجدد والقيادى فى كفاية بأن يكون إضراباً عاماً فى كل مصر، وسرعان ما دشنت صفحات على الفيس بوك وصل عدد المشاركين فيها إلى خمسة وستين ألفاً<sup>[4]</sup>، وكانت تحمل شعار "خليك فى البيت"، وكان أنشط الشباب فى هذا الشأن مهندس شاب اسمه أحمد ماهر، وله خلفية كفائية وفتاة اسمها إسراء عبد الفتاح العضو فى حزب الغد.

كانت كفاية فى مقدمة القوى السياسية التى استجابت لهذا الإضراب إلى جانب حزبى الكرامة والوسط وحركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، أما الإخوان فبعد أن وافقوا على المشاركة، فى هذا

1 - أحمد بهاء الدين شعبان : الحركات الاجتماعية. ص 39.

2 - دينا شعانة : الحركات الاحتجاجية الشبابية فى "عودة السياسة" ص 247.

3 - ص 420.

4 - حمدى الهوارى : 6 أبريل وحلم التغيير فى مجلة الطليعة 21 العدد 4 شتاء 2013، ص 103.

الإضراب، فإنهم سرعان ما تراجعوا، وربما كان السبب في ذلك أن النظام كان يحاكم بعض قادتهم ومن المنتظر أن تصدر الأحكام خلال أيام<sup>11</sup>، أما عن الوفد فقد رفض الاستجابة، وكان التجمع أكثر منه تطرفاً في عدم الاستجابة<sup>12</sup>.

كان يوم 6 أبريل 2008 صورة مصغرة لما جرى بعد ذلك في يوم 25 يناير 2011، فقد تحسب النظام لهذا اليوم، واستعد له بقوات كبيرة، تصل إلى عدة آلاف من جنود الأمن المركزى وترتب على ذلك أن سقط العشرات، بين قتيل وجريح ومعتقل، كان منهم عدد من كوادر كفاية - بينهم جورج إسحق - وشبابها، وأحرقت متاجر وسيارات وقطارات، والأهم أنه ولأول مرة حطم المنتفضون صورة كبيرة للرئيس مبارك<sup>13</sup>.

أما في سائر أنحاء البلاد فقد أصاب الإضراب قدراً أكبر من النجاح، برغم من إدعاءات النظام وإعلامه المزيف، وكان من أسباب نجاحه ما تخلل هذا اليوم من سوء في الأحوال الجوية<sup>14</sup>.

ترتب على نجاح انتفاضة 6 أبريل أن ظهرت دعوة أخرى لإضراب آخر يوم 4 مايو بمناسبة بلوغ الطاغية سن الثمانين، إذ تحسبت له الدولة، مثلما تحسبت ليوم 6 أبريل، وكما هي عادته، فلم يستجب الوفد كما لم يستجب التجمع، وصرح رئيسه لجريدة الأهرام في يوم 2 مايو قائلاً: "صدقوني .. دول شوية عيال لاسعة" وأعلن أنه "كمواطن لا يستجيب عادةً إلى دعوات موجهة من مجهولين لا يكتبون أسماءهم ولا عناوينهم ولا أرقام هواتفهم".

لم ينجح إضراب الرابع من مايو، برغم من مشاركة الإخوان فيه، بعد أن صدرت أحكام قاسية ضد بعض قادتهم، لكن الأهم ما ترتب على ذلك من ظهور، ما صار يعرف بحركة "شباب 6 أبريل" التي أعلن عن قيامها في العشرين من يونيو 2008، ثم عقدت اجتماعها الأول بنقابة المحامين يوم 28 يونيو. وكانت تضم شباباً، معظمهم غير مؤدج، وبعضهم كانوا ينتمون إلى كفاية وسائرهم كانوا ينتمون إلى أحزاب جديدة (الغد والجبهة الديمقراطية) ومجمدة (العمل) وآخرين لا ينتمون إلى أحزاب، وكان من أبرز نشاطائها أحمد ماهر المنسق العام والمؤسس ومصطفى شوقي وناصر أبو طاحون ومحمد عادل فهمي، ولهم أصول كفائية، وإسراء عبد الفتاح وعمرو عز من مؤسسى حزب

1 - دينا شحاتة : السابق. ص 263.

2 - أحمد بهاء الدين شعبان : صراع الطبقات في مصر. القاهرة. ص ص 116 - 117.

3 - جدير بالذكر أن النظام أصيب بالرعب من تلك الانتفاضة وفي جلسة تالية له بمجلس الشعب طالب نائب الوطنى حسن القصاص وزير الداخلية بأن "اضرب بالنار على طول .. بلاش خراطيم المياه على المتظاهرين دول خارجين عن القانون" أحمد بهاء الدين شعبان : صراع الطبقات. ص ص 213 - 214.

4 - الأهرام 7 أبريل 2008 دينا شحاتة السابق ص ص 263 - 264

الغد، ومحمد عبد الكريم طه من حزب الجبهة الديمقراطية وأسماء محفوظ، ولم يكن يعرف عنها انتماء إلى حزب أو حركة سياسية.

على أنه صاحب صعود حركة شباب 6 أبريل شبّهات عن صلاتها ببعض منظمات المجتمع المدني خصوصاً الأمريكية منها وصلات أخرى بالإدارة الأمريكية، وتلقيها أموالاً من الخارج، وهى مسألة تحتاج إلى دراسة دقيقة متأنية، خصوصاً وأن النظام كان يروج لمثل تلك الصلات، ونرى من ناحيتنا أن تلك الصلات إذا كانت صحيحة، فهى تمس بعضهم ولا تمس سائرهم<sup>[1]</sup>.

تجددت الدعوة للإضراب فى يوم 6 أبريل من العام 2009 والعام 2010 ولم يتحقق لها النجاح فى العامين.

قبل أن ينتهى العام 2010 نظمت الحركة "مؤتمر القلّة المندسة" وذلك بمقر حزب الجبهة الديمقراطية فى يوم 27 ديسمبر، توعدت خلاله النظام بالملاحقة فى المحافل الدولية<sup>[2]</sup>، كما شاركت فى "حملة دعم البرادعى" وفى فعاليات "الجمعية الوطنية للتغيير".

ما كاد نجم شباب 6 أبريل يخبو قليلاً، حتى صعدت إلى المسرح "الجمعية الوطنية للتغيير" فى 19 فبراير 2010 عاد الدكتور محمد مصطفى البرادعى المدير العام السابق لهيئة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إلى أرض الوطن بعد أن انتهى عمله بها، واستقبل فى مطار القاهرة استقبالا حاشداً، شاركت فيه كل القوى الوطنية وبينها كفاية.

يذكر أنه فى اللحظات الفارقة فى حياة الشعوب كان يجرى التطلع إلى شخصية رائدة قائدة يتم التجمع حولها، لذا فقد وجدت الكثرة المثقفة من الوطنيين المصريين شعبة وشباباً وعلى اختلاف توجهاتهم فى محمد البرادعى تلك الشخصية الرائدة أو القائدة.

ترتبط عودة البرادعى بتأسيس "الجمعية الوطنية للتغيير" برئاسة البرادعى نفسه وكان منسقاها العام حسن نافعة من مؤسسى كفاية، ثم خلفه بعد عدة أشهر عبد الجليل مصطفى وكان كذلك بين مؤسسى كفاية وكان منسقاً عاماً لها لعدة أشهر بعد وفاة عبد الوهاب المسيرى<sup>[3]</sup>. كما ترتبط تلك العودة بتأسيس "الحملة الشعبية لدعم البرادعى ومطالب التغيير" وكان منسقاها الشاعر عبد الرحمن يوسف وهو من مؤسسى كفاية، ثم خلفه فى نهاية العام مصطفى النجار.

---

1 - راجع فى هذا الشأن ديننا شحاتة : الحركات الاحتجاجية الشباب ص 269، و6 أبريل وحلم التغيير ص 104، وانظر أيضاً المصرى اليوم 27 ديسمبر 2010، الشروق 20 يناير 2012، ويربط البعض بين حركة شباب 6 أبريل وحركة أوتبور Otpor وهى حركة شبابية صربية كان لها دورها فى الإطاحة بحكم سلوبودان ميلوسيفتش وشنت ضده حملة عرفت بـGotovje أى انتهى. أنظر : بوتبخن : فى حركات التغيير الديمقراطى. مرجع سابق. ص 49.

2 - المصرى اليوم 27 ديسمبر 2010.

3 - يذهب محمد أبو الغار إلى القول بأن كفاية أصبحت جزءاً من الجمعية الوطنية للتغيير. تحت المجهر شهادة محمد أبو الغار.



قبل عودة البرادعى بأيام أصدرت الحملة الشعبية لدعم البرادعى بياناً عنوانه "معاً سنغير" تضمن سبعة بنود، تستهدف فى مجملها إقامة حياة ديمقراطية سليمة وفى القلب منها انتخابات رئاسية نزيهة، وأمكن لها بعد عدة أشهر الحصول على مليون توقيع على هذا البيان.

كانت كفاية فى مقدمة القوى الوطنية التى رحبت بعودة البرادعى، وأصدرت بياناً فى اليوم السابق لتلك العودة تقول فيه: "نتطلع لإدارة حوار صريح مع البرادعى، لاستيضاح موقفه من قضايا وطنية واجتماعية جوهرية، تتصل بأولويات التغيير، وبيان مدى استعداداته للتفاعل مع خطة كفاية لإنهاء النظام غير الشرعى القائم بأساليب المقاومة المدنية والعصيان السلمى، ودعوة أطراف المعارضة الجدية لمقاطعة السيناريو الرسمى ...."

أما عن رد الفعل الرسمى فقد عبر عنه محمد السعدنى فى الأهرام<sup>[1]</sup>، بمقال عنوانه "مأزق رجل محترم" يسخر فيه من الذين استقبلوه "وأن لا أحد يعرفه من سواد المواطنين الذين تلاحقهم مصاعب الحياة، وأن ليست له خبرة سياسية بمشاكل هؤلاء، وربما كان يتوقع بناءً على التقارير الإعلامية المغلوطة أن هؤلاء المثات من حركة كفاية، وغيرهم وشباب الفيس بوك سوف ينقلونه من مقعده فى الطائرة إلى مقعد الرئاسة، وأن هؤلاء يائسون من الفرصة التى سنحت بعد التعديلات الدستورية، وأن شباب الفيس بوك سوف يكتشف أن من دفعوه إلى ذلك أنهم "كانوا فى حقيقة الأمر يبحثون عن أدوار لأنفسهم فى المرحلة المقبلة"<sup>[2]</sup>.

كانت عودة البرادعى مؤشراً على أن العام 2010 سوف يكون عامًا حافلاً بحراك سياسى غير مسبوق، وفى 6 يونيو قتل الشاب خالد محمد سعيد بالإسكندرية، بعد أن ضرب ضرباً مبرحاً على أيدى اثنين من رجال الشرطة، ثم ظهرت صورته مشوهة على صفحة أيم نونر، وانتقلت منها إلى صفحة البرادعى، ثم أنشأ مهندس شاب غير ميسر بعيد عن كفاية وعن 6 أبريل هو وأئل غنيم صفحة "كلنا خالد سعيد". وحاولت السلطات - بما فيها الطب الشرعى - التغطية على واقعة قتله، مما شكل دعاوة كبيرة ضدها، وزاد منها زيارة البرادعى لأم الشهيد وتعزيتة لها.

فى غضون شهر أغسطس بدأ النظام يستعد للانتخابات الجديدة لمجلس الشعب الممهدة للانتخابات الرئاسية فى العام التالى، وقادت الجمعية الوطنية للتغيير حملة تهدد فيها بالعصيان

1 - 22 فبراير 2010.

2 - بعد عدة أشهر يسخر طارق حسن رئيس تحرير الأهرام المسائى، وعضو أمانة الإعلام، بالحزب الوطنى فى حديثه مع مجلة الشباب (أكتوبر 2010) من تهديد البرادعى بالنزول إلى الشارع فيقول "صحيح وهو ليه ميينزلش الشارع 11 مرة حركة كفاية قالوا : سنعمل مظاهرة فى شبرا، وفى نهايتها اكتشفوا أن لم يتبعهم مواطن واحد، واكتفى الناس على المقامى بالفرجة عليهم، وهم جربوا النزول للشارع، ولكن أين هو النظام الذى اهتز".



المدنى لإجبار الحكومة على تقديم الضمانات المطلوبة لنزاهة العملية الانتخابية، وأنه فى حال تزويرها سيتم الإعلان عن مجلس شعب مواز<sup>[1]</sup>، وسعى النظام فى الوقت نفسه إلى تجهيل صورته، فاجتمع مبارك مع عدد من المثقفين كتاباً وفنانين فى يومين متتاليين، من أجل أن يحصل منهم على موافقة ضمنية على ما عقد عليه النية من تزوير للانتخابات.

كانت هناك خشية من أن يتكرر سيناريو 2005، ولكن على نحو أكثر وقاحة، ففى يوم 21 سبتمبر تظاهر نحو من ستمائة من نشطاء كفاية و6 أبريل فى الساحة المقابلة لقصر عابدين، وسط حصار أمنى مشدد، وارتدى بعضهم تى شيرتات عليها صورة الزعيم أحمد عرابى، كما رفعوا لافتات مكتوباً عليها : "عايزين معارضة حقيقية، الانتخابات الجاية مسرحية" و "عريضة من الشعب المصرى إلى حاكم مصر : لن نورث بعد اليوم". كما نظمت الحركتان مع قوى ثورية أخرى وقفة احتجاجية فى وسط البلد، وردد المتظاهرون "يسقط يسقط التوريث" و "باطل باطل يا جمال"<sup>[2]</sup>، وأعلنت كفاية عن عقد مؤتمر فى يوم 16 أكتوبر بمقر حزب العمل المجدد، تشارك فيه القوى التى قررت مقاطعة انتخابات مجلس الشعب وعديد من الشخصيات العامة، بينها فهمي هويدى وعلاء الأسوانى والسفير إبراهيم يسرى لتفعيل آليات العصيان المدنى، من أجل أن يستجيب النظام لمطالب التغيير<sup>[3]</sup>. وفى وقفة للمعارضة أمام جامعة القاهرة فى يوم 11 نوفمبر تحت شعار "كارت أحمر للنظام" ووسط حشود هائلة من قوات الأمن المركزى راحت تلك المعارضة تندد بالنظام وممارساته<sup>[4]</sup>، ثم دعت كفاية فى بيان لها صدر فى 23 نوفمبر إلى مقاطعة الانتخابات التى وصفتها بأنها "مزورة سلفاً وأعدت نتائجها سلفاً"، ووصفت مجلس الشعب المقبل بأنه "برلمان التمهيد والتوريث" وخاطبت المواطن البسيط بأن قالت "انجو من العنف والبلطجة يوم الانتخابات، واستمتع بيوم مع عائلتك فى بيتك بعيداً عن المشاكل"<sup>[5]</sup>.

على أن المعارضة الرسمية والإخوان المسلمين كان لهم موقف مختلف، فقد التحقوا جميعاً بقطار الانتخابات، وكان الإخوان يتوقعون نتيجة قريبة مما حصلوا عليه فى العام 2005، أما التجمع فقد

1 - الأهرام 1 سبتمبر 2010.

2 - المصرى اليوم 22 سبتمبر 2010.

3 - الشروق 6 أكتوبر 2010.

4 - [www.elbamaalnews.com/news.php?i=32517](http://www.elbamaalnews.com/news.php?i=32517)

5 - المصرى اليوم 24 نوفمبر 2010.

ترددت أنباء عن صفقة بينه وبين الوطنى ، وأعلن البدرى فرغلى القيادى به وعدد آخر من أعضائه استقالاتهم "بسبب إدارة الأمن للحزب" ولأنه "أصبح فرعاً من الحزب الوطنى"<sup>[1]</sup>.

كان ما توقعته كفاية وغيرها من قوى المعارضة غير الرسمية صحيحاً، فكانت نتائج الجولة الأولى للانتخابات مخيبةً للآمال، فانسحبت المعارضة الرسمية - فيما عدا التجمع - من جولتها الثانية وفى وقفة لكفاية أمام نقابة الصحفيين فى 30 نوفمبر، أعلن عبد الحليم قنديل: "إن ما جرى فى الانتخابات البرلمانية من تزوير وانتهاكات يأتى تأكيداً لدعوة حركة كفاية بضرورة، مقاطعتها، حتى لا تكسبها شرعيةً فى ظل التزويرات والانتهاكات" ووصف عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير يوم الانتخابات "بיום العار للنظام المصرى" وأنه "يوم مأتم الحرية"<sup>[2]</sup>.

كان موقف المعارضة غير الرسمية صحيحاً، فقبل ساعات قليلة من إجراء جولة الإعادة أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكماً تاريخياً، تؤيد فيه أحكام القضاء الإدارى الصادرة بوقف تنفيذ قرارات إعلان نتائج الجولة الأولى لمجلس الشعب بالنسبة لبعض الدوائر<sup>[3]</sup>.

لكن حكماً مثل هذا لم يكن ليردع نظام فاسد مستبد، إذ واصل التزوير ذاته فى الجولة الثانية، الأمر الذى دفع المستشار حسنى الإسلامونى، نائب رئيس مجلس الدولة، لأن يرفع مذكرةً إلى رئيس هذا المجلس يوصى فيها "بالاعتذار عن المشاركة فى أى انتخابات عامة مستقبلاً" بسبب إهدار النظام لما صدر من أحكام<sup>[4]</sup>.

كانت انتخابات مجلس الشعب للعام 2010 هى الأسوأ فى تاريخ مصر الحديث كله، إذ كانت النتيجة مفزعةً، فقد فاز الحزب الحاكم - وعبر التزوير - بنسبة 97 %. ومن عجب أن يصرح مصطفى الفقى القيادى فى هذا الحزب، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والشئون العربية بمجلس الشورى فى اجتماع له بوفد من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى فى 24 يناير

1 - المصرى اليوم 1 ديسمبر 2010، الشروق 1 ديسمبر 2010.

2 - المصرى اليوم 1 ديسمبر 2010، الشروق 1 ديسمبر 2010.

3 - المصرى اليوم 5 ديسمبر 2010.

4 - الشروق 18 ديسمبر 2012.

2011، يصرح بأن هذه الانتخابات "شهدت بعض التجاوزات، وهو ما يحدث في كل دول العالم"<sup>[1]</sup> !!!

لم يمر التزوير بسلام، فعلى مدى الأيام التالية اندلعت التظاهرات ضد المجلس الجديد، وشاركت فيها كل فصائل المعارضة، وفي الذكرى السادسة لتظاهرتها الأولى في 12 ديسمبر 2004 احتشد المئات من نشطاء كفاية وغيرهم من نشطاء المعارضة أمام نقابة المحامين ودار القضاء العالي. وسط حصار أمني مكثف بعضه من الشرطة النسائية للسيطرة على المتظاهرات يهتفون ضد هذا المجلس وضد رئيس الدولة وحواشيه من أمثال أحمد عز وفتحى سرور، وكان من بين هتافاتهم: "كفاية والكرامة والإخوان عمل وغد وحشد كمان إحنا طريقنا للعصيان" وأعلن عبد الحليم قنديل المنسق العام لكفاية: "إن هذا التجمع يمهد لانتهاج مرحلة التغيير بالانتخابات وبدء مرحلة جديدة هي مرحلة المقاومة المدنية والعصيان السلمى" وقد انتهت تلك التظاهرة باعتقال العشرات من المتظاهرين<sup>[2]</sup>.

بدأت الأحداث تتوالى بسرعة، ودعت الجمعية الوطنية للتغيير إلى تشكيل برلمان مواز وتم تشكيل هذا البرلمان بالفعل، وأعلن عن تأسيسه في يوم الأحد 16 يناير 2011، وكما هي عادة المعارضة الرسمية التى درجت على أن تلتحق بقطار السلطة، فقد رفضت أن تلتحق بذلك القطار - قطار المعارضة - ولم تشارك في ذلك البرلمان.

كانت ثلاثة الأثافي هو استعداد النظام لخوض معركة الانتخابات الرئاسية المقررة في سبتمبر، فأعلنت قوى المعارضة الرئيسة - رسمية وغير رسمية - مقاطعتها، فيما تفرّد حزب التجمع بموقف مختلف إذ قرر على لسان رئيسه رفعت السعيد بأن "قرار مقاطعة الانتخابات الرئاسية أو المشاركة فيها ما يزال قيد الدراسة" !!!<sup>[3]</sup>.

1 - الشروق 26 يناير 2011.

2 - الأهرام 13 ديسمبر 2010، الشروق 13 ديسمبر 2010، المصرى اليوم 13 ديسمبر 2010.

3 - المصرى اليوم 21 يناير 2011.

## طلع البدر علينا

كان العام 2010 حافلاً بالأحداث، فقد تصاعد الحراك الشعبى إلى درجة غير مسبوقة، وكان النظام - وقد استبدت به العزة بالإثم - ما يزال على العهد به دائماً يسير على الدرب ذاته، دون أن تصل إليه أصداً مقولة حنّة أرنت بأن الطاغية يتوهم أن كل شيء على ما يرام فى الأدبيات الشرطية المصرية "كل شيء تحت السيطرة" حتى الساعة الأخيرة<sup>1</sup>.

بدأ القلق يساور العديد من القوى الوطنية من إمكانية حدوث شيء ما، بل وصلت الحال عند بعضهم فى بدايات العام 2011 إلى حال من اليأس شديدة، والحق إن هذه الحال تعود إلى العام 2007، حين أجريت تعديلات دستورية؛ وهى تعديلات عجيبة، كان من شأنها أن تجعل الرئاسة القادمة على مقاس جمال مبارك، مثلما كانت سابقتها فى العام 2005 على مقاس حسنى مبارك، وسمعت عبد الحليم قنديل (الذى دائماً ما كانت نبرته عالية فى كتاباته، بحيث قد يخيّل إلى قارئه بأن الثورة سوف تقوم غداً) سمعت منه فى أحد اجتماعات كفاية قبل الثورة بعدة أشهر يقول: "إن الأمل ليس فى جيلنا (يقصد جيله) وجيلي إنما فى جيل شباب 6 أبريل".

لم تكن المشاركة الشعبية فى أحيان كثيرة على المستوى المطلوب، فكنا نقف ساعات وساعات والجماهير تمر بنا، دون أن تكثرث لنا، وفى إحدى الوقفات الاحتجاجية أمام جامعة القاهرة سألتى مراسل لصحيفة أجنبية عن قلة عدد المتظاهرين، وعدم اهتمام المارة بنا، وحاولت التخلص من الإجابة بأن رددت عليه بأن هذا الشعب وعلى مدى سنوات طويلة تعرض لقمع وإقصاء، دفعاً به إلى هذه السلبية. وقد عبر محمد السيد سعيد - رحمه الله - عن ذلك بقوله: "إنهم يريدون الديمقراطية، لكنهم لن يقاتلوا من أجلها".

فى اجتماع عقده "الجبهة العربية المشاركة للمقاومة الفلسطينية" بنقابة الصحفيين فى

---

1 - عادةً ما تكون مقدمات الثورة وأسبابها كامنة، لكنها تقوم فجأة، وعلى نحو يكون من الصعب معه التنبؤ بساعة قيامها، مهما كانت الإمكانيات، فالثورة الفرنسية وهى أم ثورات العصر الحديث بدأت يوم 14 يوليو 1789 حين توجهت جموع الغاضبين الجوعى (بالتعبير الفرنسى عديمى السراويل، Sans Culotte) إلى حصن الباستيل (الذى توقف عن أن يكون سجنًا منذ سنوات بعيدة، لكنه كان يرمز إلى الطغيان) لتهدمه، وذلك بعد أن صاحبت امرأة مجهول التاريخ اسمها a la Bastille أي "إلى الباستيل".



يوم الخامس عشر من يناير 2011، تقدم الناشط السياسى المهندس محمد سيف الدولة<sup>[1]</sup> بورقة يقترح فيها "جبهة للاستقلال الوطنى"<sup>[2]</sup>، ويذهب إلى أن النظام "انتصر انتصاراً حاسماً على كافة القوى الوطنية المعارضة فى كل المعارك التى خاضها ... وهو ما يفرض على القوى الوطنية المهزومة والمعتدى عليها أن توحد صفوفها، لعلها تنجح بعد الوحدة فيما فشلت فيه قبلها"

دهمتنى نبرة اليأس الواضحة فى حديثه والتى ترتسم على صفحات وجهه، وبرغم من صحة ما قاله على نحو أو آخر إلا أننى رددت عليه قائلاً: "إن هذا الانتصار ليس حاسماً والمعاركة سجل". بدأ العام 2011 بداية، درامية مؤسفة، فقد تم تفجير "كنيسة القديسين" بالإسكندرية، وكان حادثه فظيعة، أسفرت عن مصرع مائة من اخواننا المسيحيين وواحد مسلم كانوا يحتفلون بمقدم العام الجديد وجرح المئات. وكما هى عادته فقد أدان النظام الحاكم تلك الحادثة، وحاول أن يلحق التهمة بشاب من السلفيين، وكانت النتيجة أن قتل ذلك الشاب السلفى واسمه سيد بلال يوم 6 يناير، بعد أن عذب تعذيباً شديداً، حتى يعترف بكونه مسئولاً عن ذلك التفجير، وبرغم من كل شي، فلم يتم التوصل - رسمياً - حتى أيامنا هذه إلى حقيقة تلك الجريمة البشعة وفاعلها أو فاعليها مما يترجح معه وربما يؤكد ضلوع النظام نفسه فيها، خصوصاً وأنه اهتبلها فرصة لاعتقال المزيد من الناشطين السياسيين وبالذات الإسلاميين واستخدام العنف ضدهم<sup>[3]</sup>.

كان النظام يستهدف - وكما كان العهد به دائماً - شغل الشعب عن مشكلاته الحقيقية والابتعاد بالأقباط عن المشاركة السياسية، وجعلهم يتوقعون داخل كنيستهم، وتختزل هذه المشاركة فى شخص البابا، باعتباره ممثلاً لهم.

تتابع الأحداث، ولم تكد تمضى أيام حتى وقعت حادثة إرهابية أخرى ضد أهلنا الأقباط بنجع حمادى، وما كاد يتوجه بعض الشباب - من كفاية و6 أبريل خاصة - لتقديم واجب العزاء لهم، حتى جرى اعتقالهم<sup>[4]</sup>.

على أن الحدث الأهم هو نجاح الثورة فى تونس، وكانت هذه الثورة قد بدأت يوم السابع عشر من ديسمبر من العام السابق، حين أقدم الشاب الجامعى العاطل محمد البوعزيزى على إشعال النار فى نفسه، بسبب إهانة وجهت إليه من شرطية، صادرت بضاعته الهزيلة، وصفعته على وجهه،

1 - هو ابن الناشط السياسى والمثقف الوطنى الكبير الدكتور عصمت سيف الدولة - رحمه الله -

2 - نشر العام الماضى (2013) مع ورقات أخرى بعنوان "معضلة الجبهة الوطنية فى الوطن العربى" بتحرير الصديق والمناضل الفلسطينى المعروف عبد القادر ياسين.

3 - أسامة الغزال حرب : الطريق إلى 25 يناير. الأهرام 18 يناير 2012.

4 - السابق الأهرام 25 يناير 2012.

وكانت النهاية في يوم 14 من يناير 2011، حين أعلن عن هرب حاكم البلاد الطاغية زين العابدين بن علي<sup>[1]</sup>.

تفاعلت كفاية مع ما كان يجري من أحداث داخل مصر وخارجها، فبعد حادثة كنيسة القديسين، كان هناك اجتماع لها، انتهى مبكراً، عندما علمنا بتجمع الأقباط المحتجين عند دوران شبرا، فخرج عدد منا، كان من بينهم المنسق العام عبد الحليم قنديل ويحيى القزاز ومحمد شرف وكريمة الحفناوي وشاهنده مقلد وكاتب هذه السطور، لمشاركة الأقباط وقفتهم واحتجاجهم، وعندما تلفظ أحدهم أمام شاهنده مقلد بعبارات، جعلت هذه السيدة العجوز الطيبة تبكي، قلت لهذا الشاب "إن هذه السيدة مسلمة، كما إنني مسلم، فضلاً عن إن لها سجلاً نضالياً طويلاً.. صمت الشاب، وبدأ في عينيه كأنه يعتذر عما بدر منه.

عندما وصلنا الخبر السعيد بظفر الثورة في تونس، وكنا في اجتماع آخر لكفاية، توجه بعضنا إلى السفارة التونسية، لنهنئ الشعب التونسي برحيل بن علي، وعند هذه السفارة تجمع العشرات من الشباب الذين ينتمون إلى كفاية وحزب الغد وحزب العمل، رافعين أعلام تونس ومصر، وقال عبد الحليم قنديل: "إن الدرس التونسي للمعارضة المصرية؛ هو إن المعارضة لها تعريف وحيد هو النزول إلى الشارع"، ودعا القوى السياسية للمشاركة في وقفة احتجاجية في اليوم التالي أمام نقابة الصحفيين، لتحية الشعب التونسي<sup>[2]</sup>.

على أن الأهم من حدث البوعزيزي ونظرائه المصريين، بل من الثورة التونسية ذاتها هو التبعات الناجمة عن سقوط نظام بن علي وهربه. فحاول النظام ورجاله التهوين منها، فيصف أحمد أبو الغيط وزير خارجيته، ما يزعمه البعض من انتقال عدوى تونس إلى مصر بأنه "كلام فارغ"<sup>[3]</sup>، وكتب عبد المنعم سعيد في الأهرام مقالاً بعنوان "ثم ماذا بعد"<sup>[4]</sup>، يستبعد فيه السيناريو التونسي ويسخر من "الثورة الشعبية المكبوتة التي سيطول انتظارها". أما على مستوى الحزب الوطني

---

1 — كان إقدام البوعزيزي على إشعال النار في نفسه مثلاً يحتذى لآخرين مثله في مصر، فحدثت محاولات أولها في يوم 7 يناير 2011 أمام مجلس الشعب، وبدأ النظام مدعوراً من تكرار مثل تلك الظاهرة، فراح سدنته يبدون تعاطفهم مع هؤلاء حتى أن صفوت الشريف زار أحدهم في مشفاه، وظهرت صورته معه في صحف النظام وهو يطمئن على حالته، وبدا وكأنه يستجديه حتى لا يموت، وراح آخرون يروجون لأسباب أخرى غير حقيقية كالمرض العقلي، أسامة الغزالي حرب نفسه 18 يناير 2012. وربما يتذكر بعض من هم في سنى ما قيل بشأن الجندي المصري سليمان خاطر الذي قتل عدداً من الإسرائيليين في العام 1985 لاجترائهم على تخطي الحدود المصرية، فحركم وعوقب بالسجن، وذبح في سجنه على أيدي إسرائيليين إدعوا أنهم صحفيون، وتسمرت الدولة المصرية على ذبحه وأدعت أنه انتحر، وفي هذا السياق اتهمه بعض رجال النظام وبيئهم عبد العظيم رمضان بالجنون.

2 — الشروق 15 يناير 2011.

3 — المصرى اليوم 23 يناير 2011.

4 — الأهرام 22 يناير 2011.

نفسه، فقد عبر عنه علي الدين هلال بمقال بعنوانه "تونس ونظرية الأوانى المستطرفة في السياسة العربية"<sup>[1]</sup>، مستبعداً مثل تلك الثورة، كما أكد محمد هيبه<sup>[2]</sup>، أمين شباب الحزب أن مصر "بعيدة تماماً عن انتقال الاضطرابات إليها". أما مصطفى الفقى<sup>[3]</sup>، الذى كان يوصف أحياناً "بالمفكر القومى" فيرد على سؤال لنظرائه الأمريكيين الذين كان مجتمعاً معهم مساء يوم 24 يناير قائلاً: "إن مصر وتونس مختلفتان، ونرحب بما يحدث فى تونس، لكنه لا يمكن أن نقول إن بن علي مثل مبارك". هناك من رجال النظام من حاول أن يمسك العصا من المنتصف، فيصرح مكرم محمد أحمد فى "ورشة عمل" نظمتها جريدة الأهرام فى يوم 22 يناير<sup>[4]</sup> "بأن النظام التونسى قيد حريات التعبير، ولم يكن أحد يستطيع انتقاد قرارات الرئيس أو الرموز مؤكداً أن التغيير فى مصر قادم لا محالة، لأن فكرة السلطة التنفيذية بصفاتها السلطة المهيمنة، بدأت تضعف فى ظل ارتفاع حرية التعبير بما يمثل نقطة فارقة، كونها من دول العالم الثالث، وأكد مكرم صعوبة التنبؤ بالخريطة السياسية على مستوى الشرق الأوسط واعتبرها نوعاً من المغامرة".

حين تنتقل إلى أحزاب المعارضة "الرسمية" الرئيسة نجد حزب الوفد يصرح على لسان علي السلمى رئيس حكومة الظل فيه فيقول: "إن ما حدث جرس إنذار لكل النظم التى لديها مشكلات مع شعوبها، مشيراً إلى وجود الكثير من أوجه التشابه بين الحالة التونسية والحالة المصرية"<sup>[5]</sup>. أما الحزب الناصرى، فيقول نائب رئيسه سامح عاشور "إن مبارك له شرعية لكن الحزب الوطنى أسوأ مائة مرة من الحزب الحاكم فى تونس"، لكنه فى الوقت نفسه يتهرب من الإجابة عن سؤال حول تكرار سيناريو تونس فى مصر<sup>[6]</sup>.

عندما نصل إلى حزب التجمع فإنه يستبعد السيناريو التونسى بدوره، ويضيف رئيسه رفعت السعيد قائلاً: "إيه اللي جاب ده لده" وينفى وجود أى تشابه بين الأوضاع فى البلدين<sup>[7]</sup>.

أما عن كفاية فيستبعد منسقتها العام الأول والقيادى فى الجبهة الوطنية للتغيير جورج إسحق ذلك

1 - الأهرام 22 يناير 2011.

2 - الشروق 16 يناير 2011.

3 - الشروق 26 يناير 2011.

4 - الأهرام 23 يناير 2011.

5 - الشروق 16 يناير 2011.

6 - المصرى اليوم 23 يناير 2011.

7 - الشروق 16 يناير 2011، الشروق 19 يناير 2011.

السيناريو بسبب ارتفاع نسبة الأمية وضعف الحركة النقابية<sup>[1]</sup>، في حين ينوّه محمد الأنشقر المنسق العام السادس لكفاية إلى أن ما حدث في تونس يمكن أن يؤسس عملاً احتجاجياً يتشابه معها، لكن لن تحدث ثورة مماثلة في مصر<sup>[2]</sup>.

شاركت الولايات المتحدة هؤلاء جميعهم في منطق الاستبعاد وعبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن ذلك بقوله: "أشك في أن تكون لأحداث تونس مفعول كرة الثلج، ولن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة" وتنوّه مجلة تايم إلى "أن بمصر نوعاً من الاستسلام السياسي حول فعالية الاحتجاجات"<sup>[3]</sup>.

في بدايات العام بدأت تظهر على صفحات الفيس بوك دعوات للتظاهر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير وتحويله إلى "يوم للغضب العام" والحقيقة إنه لم يكن يجول بخاطر أحد أن يتحول هذا اليوم من مجرد تظاهرات إلى ثورة أطاحت بنظام أناخ بظله الثقيل على المشهد السياسي في مصر على مدى يصل إلى ثلاثين سنة (بل أربعين إذا نحن أدخلنا فيها، بل من الواجب أن ندخل فيها حقبة السادات).

يذهب وائل غنيم<sup>[4]</sup> إلى أن هذه الدعوة تعود إلى زميله عبد الرحمن منصور الذي اقترح عليه في أواخر ديسمبر من العام السابق أنه وبما أن الشرطة تحتفل بعيدها في هذا اليوم<sup>[5]</sup>، فربما علينا أن نقوم بشيء ما. وكان السؤال: "ماذا نفعل؟؟ مظاهرة أم وقفة احتجاجية أم شيئاً مختلفاً؟ لم نصل وقتها لاقتراح محدد؟"

على أية حال فقد اصطخب الفيس بوك وعلى مدى الأيام التالية بتلك الدعوة، وكان القائمون عليها شباب لا تجمعهم أصرة معظمهم غير مسيس وربما مرفّه<sup>[6]</sup>، وأقلهم ميسس لكنه والحق يقال وبرغم كل شيء فإنه كان لشباب 6 أبريل النصيب الأوفر في هذا الصخب.

1 - الشروق 19 يناير ومقابلة خاصة.

2 - الشروق 21 يناير 2011، ومقابلة خاصة.

3 - المصري اليوم 23 يناير 2011.

4 - الثورة 2.0 إذا الشعب يوماً أراد الحياة، القاهرة: دار الشروق 2012 ص 146.

5 - في يوم 25 يناير 1952 حاصرت قوات الاحتلال البريطاني مبني محافظة القناة بمدينة الإسماعيلية وطلبت من "بلوكات النظام" الموجودة بداخلها الاستسلام، لكنهم رفضوا، ودارت معركة غير متكافئة، انتهت باستشهاد بعضهم وأسر البعض الآخر، وفي اليوم التالي اشتعلت التظاهرات بمدينة القاهرة مما أنفضى إلى الحريق الشهير.

6 - يقول عمرو سلامة الفنان الشاب إنه عندما ضرب ضرباً مبرحاً عصر الثلاثاء 25 يناير خاطب العساكر قائلاً: "أنا هنا عشانكم، إنتم عارفين إنتم بتضربوني ليه؟ أنا معايا موبائل ومعايا فلوس ومعايا عربية، ومستريح، أنا هنا عشانكم... إنتم عشان تلاقوا تاكلون وتأكلوا عيالكم" فتوقفوا عن ضربه بل إن أحدهم أتى له بكرسی، وقال له: "أستاذ هتعرف تمشي؟" بعد لحظة صمت قلت "محاوّل" قال: "طب إجرى بسرعة قبل ما الضابط يرجع لأنه لو رجع هيموتك" وائل غنيم: السابق ص 204.



كان أبرز من دعا إلى تلك الغضبة مهندس شاب غير مسيس في أوائل ثلاثينياته أسمه وائل غنيم، وشاركه فيها وروج لها شباب آخرون، بينهم عبد الرحمن منصور وأحمد ماهر ومحمد عادل وناصر أبو طاحون وخالد تليمة ومحمد عبد الكريم طه وزيايد العليمي ومصطفى النجار وعمرو صلاح ومحمد سامي وسالي توما وإسراء عبد الفتاح وأسماء محفوظ<sup>[1]</sup>.

تحت عنوان "لماذا 25 يناير؟" كتب مصطفى النجار على صفحته مخاطباً الرئيس يقول "يبدو أن رسالة شعب تونس الشقيق لم تصل إلى نظامكم الرشيد، فما زال رموز النظام يخرجون علينا كل يوم، ويقولون نحن نختلف عن تونس، وما حدث في تونس لا يمكن أن يحدث في مصر، ونحن بالطبع نختلف عن تونس، فما وصلنا إليه من تدهور وتراجع في جميع المجالات لم تصل إليه أي دولة في العالم بفضل جهود نظامكم العشوائي القائم على الفساد المنهج. لماذا تعتقدون أن المصريين لا يثورون؟ لماذا تعتمدون وتثقون في قوة جهازكم القمعي في إسكات الملايين. باستطاعتكم أن تختاروا شكل النهاية كما تريدون. تستطيعون أن تنقذوا ما يمكن إنقاذه بالتخلي طواعية عن حكم استمر لثلاثة عقود كاملة، لم تحدث فيها أي انتخابات نزيهة. تستطيعون ترك الشعب يختار حياته ومستقبله ورؤسائه كما يريد. كما تستطيعون أن تعاندوا أكثر وأكثر، وتتخللوا أن إحكام السيطرة القمعية على الشعب سيؤمن لكم مزيداً من الوقت للاستمرار، ولكن بلا شك أؤكد لسيادتكم أنه سيكون الرهان الخاطئ الذي ستندمون عليه ما تبقي من حياتكم ..."

يستذكر وائل غنيم<sup>[2]</sup> ما كتبه محمد علي في كتابه "الطريق إلى قصر العروبة" من أنه لو تجمع مائة ألف في ميدان التحرير سينالون ما يريدون وهو عين ما كتبه عبد الحليم قنديل في أعداد سابقة من "الكرامة" و"صوت الأمة" فكتب وائل على صفحته "ليكن 25 من يناير شعلة التغيير في بلادنا"، ثم بناءً على اقتراح من عبد الرحمن منصور تم تعديل العنوان إلى "25 يناير... ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة"<sup>[3]</sup>.. إذن فقد ظهر تعبير "ثورة" لأول مرة على صفحات الفيس بوك.

بعد سقوط بن علي في 14 يناير كتب وائل يجس نبض أعضاء صفحته يقول<sup>[4]</sup> : "النهاردة يوم 14 .... يوم 25 يناير هو عيد الشرطة يوم إجازة رسمية، لو نزلنا 100 ألف واحد في القاهرة محدش هيقف قصادنا ... يا ترى نقدر.."

1 - اختصت جريدة التحرير هؤلاء الشباب وغيرهم بملحق لعددتها الصادر في 25 يناير 2012 عنوانه 25 شاباً في 25 يناير حركوا - غير - ثأروا .

2 - الثورة 2.0 ص ص 161 - 162 .

3 - نفسه ص 162 .

4 - نفسه ص 159 .

كاد الموعد أن يتقدم ففي يوم 21 يناير أعلن عن وفاة أحد المصريين ممن أشعلوا النار في أنفسهم، وظهرت دعوات للنزول، لكنه لم يلبث أن تم العدول عنها<sup>[1]</sup>.

تداعت الأحداث ولم يلبث أن وصل عدد المنضمين إلى صفحة "يوم الغضب" إلى 375 ألفاً<sup>[2]</sup>. وفي يوم 22 يناير كانت 6 أبريل قد وزعت عشرين ألف منشور، تدعو فيها إلى المشاركة تحت شعار "أنا نازل يوم 25 يناير أجيب حقى"، وردت الأجهزة الأمنية بأن أعلنت أنها ستتعامل مع تلك الدعوة بمنتهى الحزم<sup>[3]</sup>، فما كان من الحركة إلا أن نظمت في اليوم التالي "ورشة عمل" لخمسین ناشطاً من المرشحين لقيادة التظاهرات، لتوعيتهم بكيفية التحرك ومواجهة قوات الأمن، وإعلامهم في حال القبض عليهم بحقوقهم القانونية التي من واجبهم التمسك بها<sup>[4]</sup>.

في يوم 24 يناير ظهرت على شبكة المعلومات مئات الصور لشباب قرروا النزول، كما تم التأكيد على شعارات موحدة، تبتعد عن الترويج لأية أحزاب أو تيارات، وعبر اليوتيوب وفي اليوم نفسه تم عرض مقاطع فيديو لدروس مستفادة من الثورة التونسية، يعود الفضل في إعداد معظمها إلى محمد عادل من نشطاء كفاية<sup>[5]</sup>، وتختص بكيفية التعامل مع القنابل المسيلة للدموع، ومنها الاستعانة بالخل والبصل والمياه الغازية، كما تتضمن ارتداء كمادات واقية وحماية الجسم بدروع من الكرتون<sup>[6]</sup>. وكانت أسماء محفوظ قد بثت بدورها يوم 18 يناير مقطع فيديو نشرته على الشبكة تقول فيه "أنا بنت ومش خايفة وهانزل يوم 25".

نتساءل ماذا كان موقف النظام من هذا كله ؟

وفقاً لرواية صلاح منتصر<sup>[7]</sup>، وكان قريباً من هذا النظام كانت المخابرات العامة التي يرأسها اللواء عمر محمد سليمان تتوقع بعد أحداث تونس قيام تظاهرات في المدن الرئيسية، لن يزيد عددها في كل منها عن ثلاثين ألفاً، وأنها سوف تكون سلمية، ثم تنصرف في نهاية اليوم، بعد أن تكون قد أعلنت مطالبها التي تنحصر في إنهاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومحاربة الفساد، وإقالة الحكومة. وبعد أن تم إبلاغ مبارك بهذه المعلومات في يوم الأربعاء 19 يناير، طلب منه

1 — الثورة 2.0 ص 180.

2 — نفسه ص 178.

3 — المصري اليوم 23 يناير 2011.

4 — المصري اليوم 24 يناير 2011.

5 — كان منتصياً إلى الإخوان المسلمين ثم انفصل عنهم وانضم إلى كفاية ثم 6 أبريل وسجن عدة أشهر لدخوله غزة متضامناً مع أهلها ضد الحصار الإسرائيلي عليها.

6 — راجع في هذا الشأن ملحق جريدة التحرير المشار إليه أعلاه.

7 — صلاح منتصر الصعود والسقوط. ص ص 17 - 18.

أن يتم بحث هذا الموضوع فى اجتماع، تم عقده فى اليوم التالى برئاسة أحمد نظيف رئيس الوزراء، حضره معه - أى مع عمر سليمان - كل من المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع وحبيب العادلى وزير الداخلية وأنس الفقى وزير الإعلام وطارق كامل وزير الاتصالات، وأكد العادلى أنه سيقوم كما جرت العادة فى مثل تلك التظاهرات بتأمينها (كذا) كما أكد أن الإخوان لن يشاركوا، أما فى حال مشاركتهم فإنه "سيتم إجهاض هذه المشاركة بالقبض على عدد من عناصرهم".

فى الوقت نفسه، فقد رد الحزب الوطنى وشبابه على صفحات مضادة، أطلقت شعار "لا لثورة 25 يناير.. لا لتخريب مصر"<sup>[1]</sup>، ودعت حملة "مبارك أمان لمصر" على الفيس بوك إلى اعتبار يوم 25 يناير هو يوم إعلان التأييد للرئيس بإعداد "بوسترات" تعرب عن هذا التأييد، والارتفاع بأعدادها فى الشوارع والميادين الكبرى لتصل إلى سبعين ألفاً، ورفع شعار "يوم الوفاء للقائد والزعيم، كلنا معك بقلوبنا"<sup>[2]</sup> ثم أعلنت "اللجنة الإلكترونية" بالحزب الوطنى أن من سينزلون يوم 25 هم مجموعة من البلطجية والمخربين<sup>[3]</sup>.

ماذا كانت ردود الأفعال خارج النخبة الحاكمة...؟؟؟

حين نتأمل موقف المؤسسة الإسلامية الرئيسية، وهى الأزهر الشريف، نجد أنها لا تتخذ موقفاً محدداً، فلم يصدر عن المنتسبين إليها شيء واضح، واكتفت بالصمت، أما المؤسسات الإسلامية غير الرسمية فكان السلفيون يدعون إلى اجتناب ما يمكن أن يترتب على تلك الهبة من عنف، فى حين أعلنت الكنائس المسيحية الثلاث بصراحة عن رفضها المشاركة، وأعلن الأنبا مرقس رئيس لجنة الإعلام "بالمجمع المقدس" "هذه المظاهرات لا نعرف هدفها، ولا نعرف تفاصيلها ومن يقف وراءها"<sup>[4]</sup>.

ما يهمنا - وعلى نحو محدد - هو موقف المعارضة الرسمية وموقف المعارضة الشعبية. اعترض حزب التجمع صراحةً على اختيار هذا اليوم الذى هو مناسبة وطنية، وذهب رئيسه رفعت السعيد (الذى كان هناك اتجاه قوى فى حزبه لسحب الثقة منه) إلى ضرورة الحصول على إذن من الداخلية، مع أن يعلم جيداً استحالة الحصول على مثل هذا الإذن، ثم هو يمشى إلى أبعد من ذلك فيبعث بتهنئة إلى الداخلية فى يوم عيدها<sup>[5]</sup>.

1 - المصرى اليوم 21 يناير 2011

2 - الشرق 22 يناير 2011، المصرى اليوم 25 يناير 2011.

3 - وائل غنيم - السابق ص 179.

4 - المصرى اليوم 24 يناير 2011.

5 - المصرى اليوم 21 يناير 2011، سعد القرش: الثورة الآن. القاهرة: خان للنشر والتوزيع. ص 75.

أما عن حزب الوفد، فلم يعلن عن نيته فى تلك المشاركة، وإن وافق رئيسه السيد البدوى شحاته على مشاركة شبابه بصفاتهم الشخصية، وكذا كانت حال الحزب الناصرى<sup>[1]</sup>.

الأهم من هؤلاء جميعاً هم الإخوان المسلمون أكبر قوة شعبية معارضة، فقد أعلنوا أنهم لن يشاركوا فى تلك التظاهرات "احتراماً للمناسبة الوطنية التى ينبغى علينا أن نحتفل بها"، وفيما بعد يستذكر عبد المنعم أبو الفتوح تلك الأحداث، فيقول: "يوم 25 يناير الجماعة أعلنت أنها لن تشارك، وأعلن قرارها عصام العريان بدعوى أن هذا اليوم احتفال للشرطة، ولكنهم قالوا: إنهم سيتركون الحرية لمن أراد أن يشارك"<sup>[2]</sup>. وفى أحد الاجتماعات السابقة لهذا اليوم حضره أقطاب المعارضة اعترض محمد البلتاجى على بيان أعده عبد الحليم قنديل، ووردت به عبارة "الإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته" وقال، "إن الإخوان المسلمين لن يوافقوا أبداً على المشاركة فى بيان يرد فيه اسم مبارك والدعوة لخلعه" وأضاف، "نريد الاقتصار على المطالبة بحل مجلسي الشعب والشورى فى مظاهرات 25 يناير". وفى يوم الأحد 23 يناير أعلن المرشد العام محمد بديع فى بيان له بأن الأمن استدعى مسئولى الجماعة بالمحافظات، وهددهم بالاعتقال فى حال النزول إلى الشارع<sup>[3]</sup>. برغم من هذا كله - وكما شاهدنا فيما بعد - فقد شارك العديد من شباب التجمع والوفد والناصري والإخوان المسلمين، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الشباب.

فى يوم الجمعة الحادى والعشرين من يناير أعلنت الحملة الشعبية لدعم البرادعى فى بيان لها بأن يكون الشعار الأساسى فى يوم الغضب هو "عيش حرية كرامة إنسانية"، وهو الشعار ذاته الذى اعتمده شباب 6 أبريل، وأضافوا شعارات أخرى مثل "عايز أعيش"<sup>[4]</sup>، وفى يوم السبت الثانى والعشرين من يناير، أصدرت مجموعة من القوى السياسية بينها الجمعية الوطنية للتغيير وكفاية بياناً تدعو فيه إلى التظاهر فى الموعد المقرر<sup>[5]</sup>، وعبر عبد الحليم قنديل عن موقف كفاية بوضوح حين طالب بالتخلى عن سلالمة نقابة الصحفيين والعمل فى الشارع وقال "أتمنى أن يصل عدد المتظاهرين

1 - الشرق 21 يناير 2011، 23 يناير 2011، 25 يناير 2011.

2 - سعد القرش، السابق، ص 76.

3 - سعد القرش، السابق ص 77. جورج إسحق: مقابلة خاصة، عبد الحليم قنديل: مقابلة خاصة وانظر أيضاً المصرى اليوم 21 يناير 2011، 24 يناير 2011.

4 - الشرق 22 يناير 2011، المصرى اليوم 22 يناير 2011، وانظر أيضاً وائل غنيم: مرجع سابق، ص 193.

5 - الشرق 23 يناير.



إلى عشرة آلاف ويستمرّوا لمدة أسبوع واحد في القاهرة لتغيير النظام"<sup>[1]</sup>.

إذن كان هناك إجماع عند القوى الوطنية كافة بأن يكون يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير هو "يوم الغضب" لكنه لم يكن قد تم الاتفاق على أماكن التجمعات بعد، واستغرق النقاش حولها عدة أيام إلى أن استقرت الحال في اجتماع عقده الجمعية الوطنية للتغيير<sup>[2]</sup> بمقر حزب الجبهة الديمقراطية في يوم الأحد الثالث والعشرين من يناير، وبعد التفاهم مع شباب 6 أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية المنبثق عن الجمعية (ومنسقه محمد عواد) على تحديد خمس نقاط للتجمع بالقاهرة الكبرى؛ هي شارع جامعة الدول العربية ودوران شبرا ودوران المطرية وأمام جامعة القاهرة وأمام دار القضاء العالي؛ حيث يقف بعض قيادات الجمعية الوطنية للتغيير وقيادات كفاية ومن شاء من قيادات الإخوان المسلمين، وكان يقدر أن يشارك في هذه التظاهرات أعداد تصل إلى المائة ألف (بينهم عدد من قياديي الجمعية الوطنية الشباب مثل وائل نواره ومحمد عواد)، أما في المحافظات، فكانت تقدر أعداد المتظاهرين بعشرات الآلاف وأفاد العالم الجليل محمد غنيم - رائد جراحة الكلى وعضو كفاية والجمعية الوطنية للتغيير - بأنه سيحشد في مدينة المنصورة عشرين ألفاً، في حين أفاد منسق الجمعية الوطنية بالإسكندرية بأنه سيحشد خمسين ألفاً، وتم الاتفاق على توحيد الهتافات، وتجنب الاستفزازية منها، والتركيز على هتافات "سلمية.. سلمية" وعدم رفع شعارات لأية جماعة سياسية أو حزب ورفع أعلام مصر فقط<sup>[3]</sup>.

صباح اليوم الموعود الثلاثاء 25 يناير تغير مكان جامعة القاهرة ليصبح أمام دار الحكمة بشارع قصر العيني، بينما تحدد مكان التظاهر في الإسكندرية بميدان محطة مصر وميدان المنشية<sup>[4]</sup>.

1 - المصرى اليوم 21 يناير 2011.

2 - كانت الجمعية قد عقدت اجتماعاً بمقر حزب الغد في يوم 12 يناير للإعداد ليوم 25 يناير. عبد الجليل مصطفى : حديث خاص.

3 - أنظر الرواية المفصلة لذلك الاجتماع في السيد الفضبان. الوفد 19 يناير 2012 وائل غنيم: السابق ص ص 171 - 175 - 176 - 181 - 183 - 191 - 192 والمصرى اليوم 24 يناير 2011 .

4 - عبد الرحمن يوسف : يوميات ثورة الصبار. القاهرة. دار الشروق 2012 ص 26، وائل غنيم: السابق. ص 201.

## الفجر الصادق

الثلاثاء .. الخامس والعشرين من يناير 2011

بعد منتصف النهار بيسير .. وقوفاً أمام دار القضاء العالى ..  
كنا نحواً من مائتين، يحيط بنا ما يفوق عددنا من جنود الأمن المركزى وضباطه ..  
رفعنا لافتاتنا .. ردّدنا هتافاتنا  
تمضى ساعتان .. بل ثلاث ساعات  
راودنى هاجس بأن تلك الوقفة، مصيرها مصير وقفات أخرى غيرها، عشرات الوقفات غيرها.  
أحسنت بالتعب، أنا الذى وهن العظم منى ..  
انتحيت جانباً ...  
عُرِجت على مقهى قريب .. دعوت عبد العظيم المغربى إلى قدح من القهوة، تحدّثنا نحواً  
من نصف الساعة .. سألته أين الإخوان؟؟؟ أشار إلى حيث يقف محمد البلتاجى ومحمد جمال  
حشمت.  
ودّعته ..  
انصرفت إلى دارى ..  
قبعت بها يومين، أتابع الفضائيات.

الجمعة الثامن والعشرين من يناير 2011 .

نهضت من نومي كما هي عادتى متأخرًا .. غادرت دارى، اتخذت طريقى إلى ميدان التحرير.  
لم يتوقف المترو فى محطاته .. نزلت المحطة التالية  
التقيت بصديق صحافى ...

على مقربة من الميدان، كانت هناك حشود هائلة، لم أشاهد مثلها من قبل .. حشود أشبه  
بالحشر.

تذكرت ما طالعتة فى سنوات الصبا، فى "عودة الروح" عن عودة الروح.  
كانت مصر على موعد مع القدر.

## ملحقات

---





## من هتافات كفاية

يادى الظل ويادى العار .. هددونا بضرب النار  
أهلا أهلا بالرصاص .. إحنا فتحنا صدورنا خلاص  
يا سوزان قولى للبيه .. ربع قرن كفاية عليه  
شيلوا مبارك وحطوا خروف .. يمكن يحكم بالمعروف  
يا مبارك يا خسيس .. دم المصرى مش رخيص  
غلوا السكر غلوا الزيت .. بكرة نبيع عفش البيت  
مشوارنا لسه فى أوله ومادام بدأنا نكملة  
قالوا اطمئن قلت إزاي وأمن الدولة رايح جاي  
هما بيكلوا حمام وفراخ .. وإحنا الفول دوخنا وداخ  
هما بيلبسوا آخر موضه وإحنا عايشين العشرة فى أوضة  
يا جمال قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك  
على وعلى وعلى الصوت اللى هيهتف مش هيموت  
يا حرية فينك فينك حسنى مبارك بينا وبينك  
يا حرية فينك فينك أمن الدولة بينا وبينك  
المصرى اللى على حق يقول للتوريث لأ  
يادى العار يادى العار .. مصر تشارك فى الحصار  
يا حكامنا عايزين إيه .. مش فاتحين المعبرليه؟  
علشان تطمئن على ولادك المصانع باعوها والعمال طردوها والطلبة ضربوها والأرض وباعوها  
الحزب الوطنى الديمقراطى عايز كل الشعب يطاطى  
أحلف بسماها وبترابها الحزب الوطنى اللى خربها  
لا لمبارك أب وابن الفردة ويا الاستين  
لا بد من يوم معلوم تترد فيه المظالم ... أبيض على كل مظلوم أسود على ظالم  
لا بنخاف ولا بنطاطى إحنا كرهنا الصوت الواطى

أمن الدولة أمن الدولة فين الأمن وفين الدولة  
ثورة ثورة حتى النصر ... ثورة في كل شوارع مصر  
مصر يا أم .. ولادك أهم .. دول علشانك شالوا الهم .. دول يفدوكى بالروح والدم  
يا سوزان قولى للبيه ... بعث مصر بكام جنييه  
أى يا حكومة هز الوسط .. كيلو اللحمه بقى بالقسط  
قولى لمباحث أمن الدولة .. عمر الظلم ما قوم دولة  
يا حاكمنا بالمباحث ... كل الشعب بظلمك حاسس  
حسنى يا حسنى يا حسنى بيه .. كيلو اللحمه بـ100 جنييه  
يا مبارك يا مفلسنا ... قول بتعمل إيه بفلوسنا  
واحد اتنين .. واحد إثنين .. صاحب العبارة فين  
يا هانم قولى للبيه كيلو العدس بـ7 جنييه  
إرفع زود فى الأسعار . خلى الثورة تولع نار  
يا قضاة يا قضاة خلصونا من الطغاة  
يا للى بعتوا الغيط والمصنع .. بعتوا بلدنا للسمسار  
أول مطلب للطلاب .. حرس الجامعة بره الباب  
مش عايزين تعديل دستور . عايزينك ترحل وتغور  
بالطول والعرض هنجيب مبارك الأرض  
شوفو الفجر .. شوفو القهر .. إتحرشوا بينا فى عز الضهر  
عايزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة  
عايزين حكومة جديدة .. بقينا ع الحديد

## من بيانات كفاية

### البيان التأسيسي بيان الى الأمة

إن الموقعين على هذا البيان من رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية اتفقوا على أن يتجمعوا معا على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية لمواجهة أمرين مترابطين كل منهما سبب ونتيجة للآخر.  
الأمر الأول:

المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاعتصاف والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظا على الوجود العربي لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني.  
الأمر الثاني:

إن الاستبداد الشامل في حياتنا الذي أصاب مجتمعنا يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضا عليهم تحت أي مسمى.  
إن هذا الإصلاح يتضمن:

أولاً: إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.  
ثانياً: إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.  
ثالثاً: إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

رابعاً: العمل على استعادة دور مكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وحليفة الولايات المتحدة الأمريكية.



إن الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة يستلزم البدء فوراً في هذا الإصلاح الذي ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغى حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تجرى تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءاً من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.

إن كل ذلك هو السبيل الوحيد لبناء وطن حر يؤمن بالديمقراطية والتقدم ويحقق الرفاهية المنشودة لشعبنا العربي بمصرنا الحبيبة.

(المؤتمر التأسيسي بجمعية أبناء الصعيد)

فى 22 سبتمبر 2004

## جدول أعمال

لقاء الحركة المصرية من أجل التغيير

### ١- افتتاح وترحيب

- من نحن ولماذا نحن مجتمعين؟
- تلاوة البيان
- كلمات حوار ومناقشات حول التأكيد على مضمون ما جاء في البيان
- الاسم المقترح للحركة
- اختيار مجموعة تأسيسية وآلية دائمة للعمل
- مهام عمل المستقبل
- نتائج ختام د. محمد سعيد ادريس

عنوان البريد الالكتروني [www.harakamasria.com](http://www.harakamasria.com)

الحركة المصرية من أجل التغيير

# كفاية

لا للتمديد لا للتوريث

اقتراح للرأي العام مقدم من ألفين من الشخصيات السياسية والثقافية وفنانين وكتاب

## تعديل دستوري

مادة (٧٥)

مادة شروط انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه

يشترط هيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أو نائبا له أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية، وأن يقدم إقراراً بذمته المالية ويعلن بوسائل الإعلام المختلفة وأن يجري فحصه والتأكد من سلامته إذا ما طعن فيه وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تقديم طلب الترشيح.

مادة (٧٦)

مادة إجراءات ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه

لكل مصري توافرت فيه شروط الترشيح الواردة بالمادة ٧٥ من الدستور، الحق في الترشيح لموقعي رئيس الجمهورية ونائبه، ويجري انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السري المباشر بإشراف من القضاة كاملاً يتولاه لجنة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس نادي القضاة ورئيس نادي مجلس الدولة، كما تتولى اللجنة فتح باب الترشيح للمتشحين وتتلقى طلبات الترشيح وتعلن أسماء المرشحين ويحق لمن لم يدرج اسمه في قائمة المرشحين تقديم تظلم إلى اللجنة وعليها البت في هذا التظلم في خلال أسبوع من تاريخه، وتعلن اللجنة نتيجة ما أسفرت عنه الانتخابات.

مادة (٧٧)

مادة مدة رئيس الجمهورية ونائبه

مدة رئيس الجمهورية ونائبه، أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ولا ينتخب أحدهما أكثر من مرتين متعاقبتين.

الحركة المصرية من أجل التغيير

www.harakamasria.com

## بيان كفاية في 14 مارس 2005 بشأن التمويل الأجنبي

### الحركة المصرية من أجل التغيير

#### "كفاية"

#### بيان صحفي

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" رفضها الكامل لتدخل السفير الأمريكي في شئون نضال القوى الديمقراطية المصرية، من أجل الحرية والتغيير السياسي في بلادنا، بإعلانه عن تقديم منح مالية إلى عدد من جمعيات المجتمع المدني، بدأها بتسليم مليون دولار منها، إلى ست جمعيات تدعي اهتمامها بالعمل الديمقراطي في بلادنا.

- إن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" تعيد التأكيد على موقفها المبدئي من هذه القضية والمتمثل في التالي:

1. إن النضال من أجل الديمقراطية هو قضية تعتمد في الأساس على جهود المناضلين المصريين وتضحياتهم، وهي ليست منحة أو هبة من طرف محلي أو أجنبي بأي صورة من الصور.
  2. ترفض الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" قبول أي تمويل خارجي لأنشطتها وتعتبر هذا الأمر شديد الخطورة والضرر، وتعتمد اعتماداً كلياً على مصادر التمويل الذاتية في تغطية تكاليف كافة أنشطتها، وتعلن في كل مؤتمراتها - وبشفافية مطلقة - مصروفاتها، على كل أعضائها.
  3. ترى الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" أن الوقت قد حان لكي يبحث كل المعنيين أشكال التمويل الوطني لأنشطة المجتمع المدني، حتى نقطع الطريق على محاولات الاختراق الأجنبية لتنظيماته من خلال عمليات التمويل التي تتدفق عليه دون رقابة حقيقية أو فعالة.
  4. وترى الحركة أن الاستبداد السياسي المحلي، والعدوان الاستعماري الخارجي، هما وجهان لعملة واحدة، لا يصح النضال ضد أي طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر، وهذه الرؤية تميزها تمييزاً كاملاً عن كل الحركات السياسية التي تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني في العالم، للهيمنة على مصالحه والتحكم في شؤونه.
- إن حركة "كفاية" إذ تعيد توضيح موقفها من هذه القضية الحساسة لتتوجه إلى أجهزة الإعلام برجاء التمييز الدقيق لموقفها، الذي ينبع من منطلقات وطنية صرفه، تعلي الشأن الوطني على أي



شأن آخر، وعدم الخلط بين هذا الموقف وموقف أي طرف آخر، حرصاً على الحقيقة وصيانة جهد هذه الحركة الوطنية التي تتعرض مواقفها لتشويش مقصود بهدف عزلها عن جماهير شعبنا.

## لماذا نتظاهر اليوم؟

اليوم نتظاهر سلمياً في مدن مصر لنؤكد أن الحرية تنتزع ولا تمنح، وأن كسر قيود الخوف، ومقاومة الاستبداد بالاحتجاج السلمي الصامت، طريقنا لبناء نظام ديمقراطي حقيقي. **نتظاهر سلمياً صمتاً وطلباً لأهداف التغيير العاجل واستحقاقاته ومنها:**

**أولاً: استمراراً** لحملتنا الشعبية ضد التمديد والتوريث الرئاسي وحتى لا يكون التعديل الدستوري للمادة ٧٦ مجرد وسيلة لاستمرار حكم الاستبداد والفساد القائم منذ ربع قرن، فحرية الشعب المصري تستلزم إنهاء هذا النظام بسياساته وشخصه.

**ثانياً: تأكيداً** لمبدأ المساواة في حق الترشيح لانتخابات الرئاسة كحق لكل المصريين، واستناداً لتوقعات المواطنين لا توقعات مجالس الشعب والشورى والمحليات المزورة في انتخاباتها والمطعون عليها دستورياً والخاضعة لسطوة الإدارة والأمن.

**ثالثاً: تأكيداً** على الحاجة لدستور جديد، نقره جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً بلا تزوير ولا تزيف، في ظل حكومة انتقالية محايدة، تنهى سيطرة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام وكل أجهزة الدولة، ولجنة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل تضم رؤساء المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة ونادي القضاة ونادي مجلس الدولة للإشراف الكامل على كافة أنواع الانتخابات بما فيها الانتخابات الرئاسية، في كل مراحلها بدءاً من إعداد جداول الفيد وحتى واعتماد نتائج التصويت.

**رابعاً: تضامناً** مع قضاة مصر من أجل حقهم في إقرار مشروعهم لقانون جديد للسلطة القضائية يكفل لهم الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية طبقاً للدستور.

**خامساً: تضامناً** مع أساتذة الجامعات المصرية في نضالهم من أجل استقلال الجامعة وإطلاق الحريات الطلابية بعيداً عن أجهزة الأمن.

**سادساً: لإطلاق** حريات تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وإنشاء قنوات التلفزيون وحقوق الاجتماع والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمي والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين وإلغاء حالة الطوارئ ووقف حبس الصحفيين ووقف التعذيب والمنع من السفر والمحاكمات الاستثنائية والفكرية للمدنيين.

**سابعاً: اليوم** نتظاهر لإطلاق "حملة الأيدي النظيفة" لتصفية مؤسسة الفساد، وإلزام المرشحين لكافة المناصب بتقديم إقرارات ذمة مالية تعلن بشفافية في وسائل الإعلام، وكفالة حق الطعن عليها، وتطبيق قانون: من أين لك هذا؟، والإعداد لإجراء تحقيق شامل مع المسؤولين عن نهب ثروة مصر، وإهدار مئات المليارات في صفقات بيع القطاع العام وهروب رؤوس الأموال للخارج وقروض بنوك مصر المنهوبة.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) تؤكد أن الحقوق الوطنية والاجتماعية لا تنفصل عن الحقوق السياسية، وأنه لا حرية حقيقية لمصر ما دامت خاضعة للهيمنة الأمريكية الصهيونية، وأن نهاية دولة الظلم والظالمين حانت أو تكاد.

**الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"**

**القاهرة في ٢٧ أبريل، ٢٠٠٥**

## بيان كفاية فى 14 مايو 2005 بشأن ادعاءات الرئيس مبارك

حديث الرئيس مبارك للفيجارو الفرنسية

استند على معلومات مضللة

ونطالب الدولة بمواجهة تليفزيونية لعرض الحقائق ومطالب الشعب!

فى حديث صحفى أدلى به الرئيس حسنى مبارك إلى جريدة "لوفيجارو" الفرنسية، ونشرته الصحف المصرية الجمعة 25/3/2005، أجاب على سؤال حول حركة "كفاية" بما يفيد أنها حركة "تسقط علينا من الخارج ونحن نعرف تلك الحركات جيداً".

ويهم "الحركة المصرية من أجل التغيير/ كفاية" أن تؤكد بكل ثقة ووضوح أن الرئيس مبارك يستقى معلوماته عن هذه الحركة وغيرها من الأوضاع فى البلاد، عن طريق ما تقدمه الأجهزة الأمنية والسياسية من معلومات، بنى عليها هذا التقدير الخاطئ، وهى معلومات مضللة بشكل كامل، وتضع النظام ورئيسه فى مأزق حقيقى أمام الراى العام المصرى والعربى والعالمى، وأمام المؤسسات السياسية فى العالم أجمع، حيث يعرف الجميع - دون استثناء - أن كافة المبادرين بتأسيس حركة "كفاية"، وأعضائها - الذين ينتشرون بالآلاف فى جميع أنحاء مصر - هم من قادة العمل الوطنى والسياسى والمعارض، على امتداد العقود الثلاث الأخيرة، ولم يسقطوا على البلاد من كواكب أخرى فجأة، حتى يدرك ضخامة الورطة التى وضعت هذه الجهات فيها، والتى لفقت هذه الافتراءات المضللة، وهى أجهزة فاقدة المصداقية، وصاحبة مصلحة فى إخفاء الحقائق وتشويه الوقائع، عاشت على الكذب، وأدمنت الاختلاق، وتحاول - بائسة - إنكار ضوء الشمس، وقدمت - وتقدم للرئيس، صورة وهمية خادعة عن الأوضاع فى البلاد، وتزيد من عزله وابتعاده عن نبض الواقع، وتضاعف من أسباب تردى حال مصر على كل المستويات، وهو ما يفسر النعمة المتصاعدة فى أوساط الشعب على نظامه ومؤسساته، وتضاعف من مبررات إصرارنا على تغيير هذا الوضع برمته، الذى يتم فيه تزوير الحقائق، وتلفيق التهم للأبرياء، وتضليل الراى العام، والتنكيل بالمواطنين، حماية "للفساد المتغلغل فى ثنايا الحكم برمته، وتغطيه" على عمليات النهب المنظم للثروة الوطنية، فيما تعيش أغلبية الشعب المصرى فى أسوأ حال.

ومن اللافت للنظر ألا يجد الرئيس حسنى مبارك تهمة يلصقها بحركة "كفاية" سوى هذه

التهمة الوهمية، بينما تعج الحكومة بالذين هبطوا علينا من الخارج فعلاً، وبمزدوجي الجنسية، كما يلاحظ أنه يفسد - بشكل واضح - من تقديم إجابة شافية حول الأسباب الموضوعية لتدهور أحوال الوطن، وازدياد النقمة في النفوس، الأمر الذي شكل أساساً موضوعياً لظهور حركة "كفاية"، ولاتساع حملة المعارضة السياسية في كل المستويات، وبدلاً من ذلك اتجه إلى محاولة التشويش على الحركة، وتشويه نضالها والتقليل من دورها وإنجازاتها، باتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة.

وأخيراً، فإن حركة "كفاية" تطالب الدولة بالموافقة على إذاعة مباشرة لمواجهة تليفزيونية، أمام الشعب، بينها وبين النظام، لكي تطرح مطالب الشعب وبرنامجهما للتغيير السلمي في البلاد، ولكشف الأكاذيب الفاضحة التي قدمت للرئيس، وروج لها في الإعلام الخارجي.

## بيان كفاية في 17 مايو 2005 بشأن ما جرى من تعديل دستوري

الحركة المصرية من أجل التغيير

كفاية

لا للنمديد.. لا للتوريث

بيان بشأن مقاطعة الاستفتاء وانتخابات الرئاسة

تتابع حركة "كفاية" ببالح من القلق والذهشة، ما يطراً على الدستور المصري من محاولة "معكوسة" لتعديل المادة 76، بداية من إعلان رئيس الجمهورية، ومروراً بالمناقشات والمداولات الرسمية، ونهاية بموافقة مجلسي الشعب والشورى، تمهيداً لطرح التعديل المقترح على الاستفتاء العام في 25 مايو الجاري، بنتيجة متوقعة سلفاً...

ولقد جاءت صياغة المادة بعد تعديلها مخالفة تماماً لكل نصوص الدستور الذي يتضمن 211 مادة معظم هذه المواد تتكون من فقرة واحدة أو فقرتين وأطول مادة في الدستور هي المادة 127 التي تقع في ست فقرات وهي فريدة من نوعها، أما المادة موضوع التعديل، قد كانت قبل التعديل مكونة من ثلاث فقرات وجاء التعديل ليحولها مكونة من أربع عشر فقرة؟! لتكون في حقيقة الأمر قانوناً وضع في شكل مادة دستورية والهدف هو غلق الباب بالطعن عليها أمام المحكمة الدستورية العليا التي لا تملك أن تباشر رقابتها على نص دستوري يتعارض أو يخالف نصوص دستورية أخرى.

مخالفة الفقرة الخامسة بالمادة المعدلة لمبدأ المساواة الوارد بالمادة 40 من الدستور، عندما وضع شروط تعجيزية، ثم أدخلت استثناء بالفقرة الخامسة، عندما منحت مرشح الحزب الحق في الترشيح دونما الشروط الواردة بالفقرة الثانية والثالثة والرابعة، في حين استمرت هذه الشروط التعجيزية قائمة في حق المرشح المستقل الذي لا ينتمي إلى حزب، وهي مخالفة صريحة وصارخة لمبدأ المساواة، وأيضاً لأحكام المحكمة الدستورية العليا في شأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب والمجالس المحلية التي أكدت على أن حق المواطن المستقل يتساوى تماماً مع حق المواطن الذي ينتمي إلى حزب في ممارسة حق الترشيح والمساهمة في الحياة العامة الأحكام أرقام 37 سنة 9 قضائية



دستورية، 11 لسنة 13 قضائية دستورية، 2 لسنة 16 قضائية دستورية.

مخالفة ما جاء بالفقرة الثالثة بالمادة المعدلة بشأن عدم جواز تأييد أحد أعضاء مجلسي الشعب والشورى أو أعضاء المجالس الشعبية المحلية التأييد لأكثر من مرشح، لأنه يتضمن مخالفة لحق المواطن في الانتخاب الحر حقه في إبداء الرأي بالمخالفة للمادتين 62، 47. ويضيق من فرصة الحصول على العدد المطلوب للتقدم للترشيح.

مخالفة الفقرة الرابعة من المادة المعدلة بضرورة أن يكون المرشح من الحزب أحد أعضاء هيئته العليا، وهذا يخل بمبدأ المساواة بين أعضاء الحزب الواحد ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص الوارد بالمادة الثامنة من الدستور.

مخالفة الفقرة السادسة من المادة المعدلة لمبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وهو مبدأ أقرته المحكمة الدستورية العليا وأكدت عليه، إذ تضمنت الفقرة تشكيل لجنة خاصة بانتخابات الرئاسة لجنة الانتخابات الرئاسية يشكل نصف أعضاءها من القضاة والنصف الآخر بما سمي الشخصيات العامة وهي تعبير مبهم غير محدد قانوناً وهدفه، أن يتم وضع شخصيات يكون ولاءها الأول والأخير لمن جاء بهم وهو الحزب الحاكم.

مخالفة الفقرة الثامنة من المادة عندما حصنت القرارات الصادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية من الطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة كما منعت التعرض لقراراتها بالتأويل أو وقف التنفيذ، وهذه مخالفة صارخة للفقرة الثانية لنص المادة 68 التي حظرت تحصيل أي قرار أو عمل، من رقابة القضاء، وهو إعمالاً لمبدأ حق التقاضي.

مخالفة الفقرة العاشرة من المادة لمبدأ الإشراف القضائي الكامل، على عملية الاقتراع، وذلك عندما نصت على أن تجري الاقتراع في يوم واحد، وعندما أيضاً نصت بقصر الإشراف على اللجان العامة دون اللجان الفرعية، وعندما استخدمت عبارة الهيئات القضائية، بدلا من استخدام كلمة القضاة، وبالإضافة لمخالفة ذلك لنص المادة 88 من الدستور، ولأحكام المحكمة الدستورية العليا، وذلك للتأكيد على العزم لتزوير إرادة الشعب بإجراء انتخابات سوف يجري تزويرها حتماً، وهو ما كان أن سبق تعديل الفقرة الثانية من المادة 24 من قانون مباشرة الحقوق السياسية.

تضمنت الفقرة الثالثة عشر أن يعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المقترح لتنظيم الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصدار، وهذا النهج فيه خروج على ما استقر عليه قانون المحكمة الدستورية العليا، الذي أخذ بمنهج الرقابة

اللاحقة على القوانين وليس بمنهج الرقابة السابقة على القوانين وما تضمنته هذه المادة في حقيقة الأمر، الهدف منه هو تحصين القانون من الطعن عليه أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو يجسد إنحرافاً تشريعياً من القائمين على سلطة التشريع.

وحركة "كفاية" وهي بصدد رفض تعديل المادة 76 من الدستور نصاً وروحاً، معنى ومبنى، شكلاً وموضوعاً، ستواصل مواجهة تلك المحاولة وغيرها بشتى صور المواجهة السلمية، معتصمة بإجماع وطني حولها يزيدها إصراراً وقوة وصلابة..

حركة كفاية

## بيان كفاية فى 25 مايو 2005 عن قمع النظام لتظاهرات يوم الأربعاء الأسود

الحركة المصرية من أجل التغيير      القاهرة فى 2005/5/25  
لا للتهديد .. لا للتوريت .. كفاية  
بيان إلى الشعب المصري

تعد الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية تقريراً تفصيلياً عن ممارسات بلطجية الأمن والحزب الوطني، واعتداءاتهم الصارخة على أعضاء الحركة، الذين خرجوا في مظاهرة سلمية للتعبير عن رأيهم في الاستفتاء على تعديلات المادة 76 من الدستور، يوم 2005/5/25.

وتشير الحركة إلى أن هذه الاعتداءات المشينة، التي يندى لها الجبين، تمثل تصعيداً صارخاً لممارسات السلطة الاستبدادية في مواجهة المعارضين، وقد تضمنت هذه الاعتداءات الاعتقال والضرب بالعصى الكهربائية والهراوات وسحل المتظاهرين وانتهاك أعراض المتظاهرات، بما يمثل تعدياً صارخاً على قيم الشعب المصري الأخلاقية.

وستتوجه حركة كفاية بهذا التقرير إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجالس الحقوقية الشبيهة في العالم، مطالبة بالتحقيق في هذه الممارسات غير الأخلاقية والاستبدادية، كما تناشد جمعيات المجتمع المدني التضامن معها في نضالها من أجل الحريات والديمقراطية.

وتعلن الحركة أنها تعد الآن قائمة بأسماء المتورطين في أعمال العنف والبلطجة في مواجهة المظاهرات السلمية، في الأسابيع الأخيرة، لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

تقرير كفاية فى 2 يونيو 2005  
عن أحداث يوم الأربعاء الأسود 25 مايو 2005

---

تقرير الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" عن أحداث العنف الدنيئة، التي ارتكبتها عناصر الأمن بعد أن خططت لها جيداً بإرادة فوقية عليا، ضد متظاهري الحركة في مظاهرتها يوم الاستفتاء، الصوري على تعديل المادة 76 من الدستور، الأربعاء 25/5/2005.

أعدت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" لثلاث مظاهرات سلمية صامتة في القاهرة، ومظاهرات مثيلة في عواصم المحافظات، وهو الحق الذي يكفله الدستور للمواطنين، ويقره القانون ويأباه قانون الطوارئ الذي يحكمنا به الرئيس منذ تولى السلطة عام 1981<sup>11</sup>، وقد لاحظ منظمو المظاهرات في الحركة، أن الكثافة الأمنية، في هذا اليوم، الذي كان يعول عليه حزب الرئيس الوطني الديمقراطي<sup>12</sup>، لإثبات جماهيرية زائفة، ولتمرير التعديل - بالوسائل غير الديمقراطية المعروفة عن الحزب وحكومته - ليتم به تكبيل الحركات الجماهيرية المعارضة، وأحزاب المعارضة المقاطعة للاستفتاء، ومنظمات المجتمع المدني، بقيود دستورية، لاحظ منظمو المظاهرات أن كان التكثيف الأمني بضباط وجنود الأمن المركزي، في هذا اليوم أكثر من المعتاد، في الأماكن التي أعلنت عنها الحركة كمواقع لتظاهراتها في الصحف، وأنهم يمنعون أية تجمعات صغيرة متحرشين بها بشراسة، وأن أتوبيسات مظاهرات البلطجية، التي ينظمها الحزب الوطني، ولجنة سياساته، وأمانة المرأة فيه، وما يتبعها من جمعيات تزعم اهتمامها بترقية المرأة المصرية والنهوض بها، كلها جاهزة متممة في الحافلات على مقربة من عناصر الأمن، التي كثر بينها مفتولو العضلات أفراد الكاراتيه والمصارعة الحرة في ملابس مدنية للخداع، فقرر منظمو المظاهرات تحويل المظاهرات إلى مكان مجاور لضريح سعد زغلول، وهناك بدأت التظاهرة بعدد قليل، وسرعان ما انتبه الأمن لها قبل أن تكتمل أعدادها، فهاجمتها عناصره بخطة مجهزة مسبقاً، ونية مبيتة لممارسة أشد أنواع العنف، والتككيل اللا أخلاقي المتدني، بالمتظاهرين، كان اللافت فيهما:

- أن الأمن بكافة عناصره قد مارس القمع الشديد منذ اللحظة الأولى في مهاجمته للمتظاهرين.
- أن الأمن - في البداية - كان يعتمد إلى محاصرة المتظاهرين، والضغط عليهم بشدة وظهورهم



إلى الحائط، ثم يشق صفوفهم - شقاً عنيماً - بجنود الأمن المركزي، لتحويلهم إلى جماعات صغيرة عديدة منفصلة.

أن الأمن كان يسارع بالتعامل مع المتظاهرين - في مجموعاتهم الصغيرة يحركهم الضباط بأوامر مباشرة، ويدفعونهم لضرب المتظاهرين بقسوة شديدة داخل المجموعات الصغيرة، والتحرش جنسياً - بالفتيات والسيدات - بأوامر مباشرة من الضباط تتضمن ألفاظاً نابية يندى لها جبين كل حر، ثم السعي لاختطاف أفراد بارزين - من الجنسين - من المظاهرة، والاتجاه بهم إلى شوارع جانبية، يمارسون فيها ضربهم، وسحلهم، بعدها يعمدون إلى إخفائهم في عربات الترحيلات، أو في أقسام الشرطة القريبة من المكان.

أن مظاهرات البلطجية المستأجرين ومنهم المسجلون خطرين لدى الشرطة، كانت تصل بعد أن يستدعيها الأمن، في اوتوبيسات، وميكروباصات، هاتفة للرئيس مبارك، وكأنهم من مؤيديه بينما هم مستأجرون بعشرين جنيهاً للفرد، يحصل منها جالبوهم على أربعة جنيهاً سمسرة!!، ويقودهم عضو من أعضاء الحزب الوطني، أو من مجلس الشعب، وبمجرد وصولهم يسمح لهم الأمن بمحاصرة المظاهرة خارج كردون الشرطة، والتشويش على الهتافات المعارضة بعض الوقت، بعدها يفتح الأمن لهم كوة في الحصار ليدخلوا بتحريض مباشر من المسئول عنهم، ومن الضباط، ليضربوا المتظاهرين بما في أيديهم وبأيديهم وأرجلهم، ولا فرق بين فتاة وسيدة وشاب وشيخ، والذي ينجو من أيديهم، تتلقفه أيدي الضباط المحاصرين للمكان بجنودهم، ويسلمونه للجنود ولعناصرهم في اللباس المدني للإجهاز عليه، ثم يقومون بإخفائه إذا أشرف على فقدان الوعي في عربات الترحيلات، أو في أقسام، وينزلونها بعد إرهاب السائق، ليكملوا ما سمحت لهم به أخلاقهم المتدنية، فإذا لجأت إلى متجر أو عمارة سكنية، حاصروا ملجأها، ثم يسارعون باقتحامه عليها بأوامر مباشرة من الضباط.

لوحظ بعد أن بدلت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" مكان تظاهرها للمرة الثانية، بالاتجاه إلى سلالمة نقابة الصحفيين في شارع عبد الخالق ثروت، تكرار نفس السيناريو بحذافيره، بمعنى وصول قوات الأمن أولاً، ومحاصرة المتظاهرين، والضغط عليهم، ثم وصول البلطجية بالمسؤولين عنهم من أعضاء الحزب الوطني ومجلس الشعب، وأمانة المرأة، والجمعيات النسائية، مستدعين من الأمن، بعد وقت يسمح لهم بالوصول، بنفس الحافلات، والميكروباصات، ليمارسوا نفس التصرفات المشينة، التي لا يقرها عرف ولا دين ولا تقاليد مصرية صميمة متوارثة، مما يدل على أنها خطة مجهزة - بواسطة قيادات عليا في الأمن، وموافق عليها من قيادات أعلى - للمواجهة العنيفة والشرسة والمنحطة أخلاقياً للمتظاهرين، أعدت وحررت توجيهات بشأنها، لتنفيذ في كل

مكان بنفس الصورة، برغم تغير الضباط القائمين على التنفيذ من موقع لآخر. أن قوات الأمن بعد انتقال الحركة المصرية من اجل التغيير إلى المكان الثاني، وربما خوفاً من انتقالها إلى مكان ثالث، وقد بدأت بسد شارع عبد الخالق ثروت من ناحية رمسيس، ومن الناحية الأخرى عند نادي القضاة، وأفرغته من أفراد الشعب، الذين منعوا من الدخول إلى المظاهرة، وتم ترويعهم، بحجة أنهم لا يملكون كارنيهات صحفية، وجاءت بأعداد إضافية من الجنود، وأعدت ونفذت مذبحتها الأخيرة الحقيرة، والنهائية، ضد من حوصروا على سلالم النقابة، وسمح للبطجية بضربهم ضرباً مبرحاً، وانتهاك أعراضهم.

أن الشرطة ركزت على اعتقال مصوري القنوات الفضائية، وضرب وإهانة المراسلات الصحفيات بالتحرش الجنسي، وضرب الصحفيين، وتخطيط كاميراتهم، وهي فيما يبدو خبرة مكتسبة من قوات الاحتلال في العراق، وذلك لإخفاء جرائمها عن الرأي العام.

أن الشرطة امتنعت عن تحرير محاضر للمجني عليهم في أكثر من نقطة وقسم شرطة، وهذا تقاعس عن أداء الواجب، لا بد أن وراءه تعليمات عليا مسبقة بشأنه، بينما أسرع الشرطة بتحرير محاضر لبعض الجناة يتهمون فيها المتظاهرين - ظلماً - بإصابتهم بجروح وما شابه، على طريقة "ضربني وبكى وسبقني واشتكي، ورضوا له محضراً - في الشرطة - بالواقعة المكذوبة"، كما امتنعت الشرطة عن تحرير محاضر للمصابين في المستشفيات العامة والخاصة، وهذه جريمة أخرى تضاف إلى جرائمها النكراء.

أن الشرطة والأمن لم تتوقف نشاطاتهما الدنيئة عند حد مواجهة التظاهرات بكل هذا العنف المخزي، بل تعقبت من يومها بعض الأفراد، تقبض عليهم، من أماكن مختلفة، وتلفق لهم قضايا، والبعض منهم تعرض لحالات تعذيب، تصبح إلى جوارها الممارسات الأمريكية في معتقل أبي غريب العراقي لعب صغار، وكمثال لها المواطن خيري محمد عمر، الذي اقتادوه إلى مقرهم في شارع جابر بن حيان في الدقي، وجرد تماماً من ملابسه، ولم يتركوا عليه ما يستر عورته، وعذب بالضرب المبرح بالأيدي والقبضات والأرجل والأحذية والعصى، على مناطق حساسة في جسده، والشد منها، وصعقها بالكهرباء، وإدخال عصا غليظة في دبره، وقد فقد الوعي في أيديهم عدة مرات، وكانوا يفيقونه في كل مرة، ليستكملوا التعذيب، وبعد تأكدهم من أنهم ذبحوا كرامته المحفوظة برغم أنف الظالمين أطلقوا سراحه، ليحكي حكايته التي تصورها أنها ستكون عبرة لمن لم يعتبر بعد.

## بيان بأسماء الجناة الحقيقيين :

١. رئيس الجمهورية، السيد محمد حسني مبارك، بصفته المسئول المباشر عن أعمال الشرطة بكل عناصرها حسب الدستور المادة 184، والمادة 141
  ٢. اللواء حبيب العدلي، وزير الداخلية.
  ٣. اللواء حسن عبد الرحمن مدير أمن الدولة.
  ٤. اللواء نبيل العزبي مدير أمن القاهرة.
  ٥. اللواء إسماعيل الشاعر مدير مباحث العاصمة.
  ٦. العميد حسام سلامة، الضابط بأمن الدولة، فرع القاهرة.
  ٧. العقيد أحمد العزازي، المسئول أمنياً عن النقابات.
  ٨. مأمور قسم قصر النيل، وضباطه.
  ٩. السيد عبد الله الوتيدي، ضابط بمديرية أمن القاهرة.
  ١٠. ضباط الأمن في موقعهم بشارع جابر بن حيان في الدقي.
  ١١. من تم التقاط صور لهم من الضباط والجنود، وعناصر الأمن المرتدين ملابس مدنية، والبلطجية، ويتعين على وزير الداخلية، ووزارته تحديد أسمائهم ووظائفهم، ورتب من لم تتضح رتبته في الصور.
  ١٢. السيد صفوت الشريف أمين عام الحزب الوطني.
  ١٣. السيدة ثريا لبنة : عضو مجلس الشعب.
  ١٤. السيدة إيمان بيبرس : رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية ونهوض المرأة.
  ١٥. السيد مجدي علام : عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني، وأمين مساعد لجنة الحزب الوطني، بالقاهرة.
  ١٦. السيد مجدي إبراهيم : عضو مجلس الشعب في الأزبكية.
  ١٧. السيد علي الصغير، عضو مجلس نقابة المحامين - حزب وطني.
  ١٨. السيد محمد الديب شركة الرضوى
  ١٩. السيد ماجد الشربيني : أمين شباب الحزب الوطني.
  ٢٠. السيدة عصمت الميرغني جمعية بنت مصر.
  ٢١. السيد محمد حنفي - عضو الحزب الوطني.
- هؤلاء جميعاً متهمون بممارسة العنف ضد المتظاهرين بالتخطيط، واليد، والتوجيه، والأمر، وجلب المستأجرين من البلطجية، والمسجلين خطرين، وتحريضهم على المتظاهرين، وبضربهم

وسحلهم وانتهاك أعراضهم، وسرقة أموالهم، وأجهزة محمولهم، ومتعلقاتهم الشخصية، ورجال الإعلام من صحفيين ومراسلين، ومصورين، وعاملين بالفصائيات.

بيان بالمجني عليهم:

١. نشوى طلعت: ممثلة، ضربت وحاولوا تعريتها من ملابسها.
٢. نوال محمد علي: صحفية بالجبل سحلت من شعرها وضربت بعنف حتى فقدت الوعي وتم التحرش الجنسي معها، وسرقة حليها الذهبية، وتليفونها المحمول، و600 جنية.
٣. إيمان طه: سحلت وضربت في مناطق حساسة وتحرشوا بها جنسياً
٤. - إيمان عوف: ضربت وأهينت جسدياً، اعتقلت ساعتين.
٥. أ.د. ليلي سويف.
٦. شيماء أبو الخير: صحفية بالدستور.
٧. سارة علاء الديب: مراسلة الأسوشيتد برس ضربت.
٨. رانيا محمد الأشقر: موظفة، ضربت وتم نزع حجابها.
٩. عبير العسكري: صحفية بالدستور.
١٠. رابعة فهمي: محامية، ضربت وعروها من ملابسها بعد تمزيقها.
١١. لينا الغضبان: مراسلة الجزيرة.
١٢. جيلان زيان: مراسلة وكالة أنباء لوس انجلوس.
١٣. رنوة يحيى: مراسلة الوكالة الألمانية للأنباء.
١٤. لمياء راضي: وكالة الأنباء الفرنسية
١٥. الحاجة زينب.
١٦. هاني رياض: كسر في أنفه.
١٧. ضياء الصاوي.
١٨. أكرم إيراني.
١٩. محمد محمود.
٢٠. تامر وجيه.
٢١. عصام زكريا.
٢٢. سيد عبد القادر: منسق الحركة في الإسماعيلية.
٢٣. حسام رضا.
٢٤. عبد القادر هاشم: محام بالإسماعيلية.



٢٥. محمد حلمي: محام.
٢٦. صلاح الصايغ: من الوفد.
٢٧. محمد المصري: التجمع.
٢٨. أكرم حلمي.
٢٩. أحمد البدرى.
٣٠. سامح رضا.
٣١. محمد مالك.
٣٢. خالد عبد الحميد.
٣٣. جمال فهمي: صحفي، وعضو مجلس نقابة الصحفيين.
٣٤. عبد الحليم قنديل: رئيس تحرير جريدة العربي.

وبعد:

لقد مارست الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، بتظاهراتها، حقاً دستورياً، وقانونياً أصيلاً، يتم الالتفاف عليهما بقانون الطوارئ، الذي لا تنقطع فتراته بالتمديد المستمر، والمدان شعبياً، ومن أحزاب المعارضة، والشخصيات العامة المؤثرة في الوطن، وأصحاب الرأي والأقلام، مارست الحركة حقها سلمياً في تظاهرات خطط لها أن تكون صامتة، ولم تبق كذلك نتيجة استفزاز الأمن وبلطجته، وبلطجية الحزب الوطني الديمقراطي (١)، مارست حقها معلنة رفضها لاستفتاء صوري، معروف النتائج مسبقاً، عمد به الرئيس مبارك ونظام حكمه، وحزبه المستفرد بالسلطة المحتكر لها، المانع بوسائل غير مشروعة - في النظم والأعراف الديمقراطية - لتداول السلطة بإرادة شعبية لم يتم تزويرها إلى إفراغ التغيير المنشود من معناه، وتقييده دستورياً، مستخدماً سلاح الأغلبية - المصنوعة إدارياً - في مجلس الشعب، والمعارض عليها قضائياً وشعبياً، مارست الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" حقها، ولم يكن هناك أي مبرر وليس هناك أي مبرر أصلاً لاستخدام هذا العنف السافر والسافل، ضد متظاهريها، والمتابعين لمظاهراتها من الإعلاميين في الصحف ووكالات الأنباء، والفضائيات العربية والعالمية، والحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، تعلن بأعلى صوت، أنها لن تتوقف عن معارضة النظام، والتظاهر السلمي، حتى تكسر - مع المناضلين الشرفاء في الأحزاب المصرية، ومنظمات المجتمع المدني، من نقابات وجمعيات حرة - احتكار السلطة المغتصبة من أصحابها الحقيقيين من شعب مصر، وتؤكد أنها ستلاحق المجرمين قضائياً في مصر، وفي المحكمة الجنائية الدولية، وفي منظمات حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم إذ أن مصر

موقعة على كل موثيق حقوق الإنسان، وكافة المعاهدات الدولية التي تضمن ملاحقة المجرمين، ولن نتوقف عن مواجهة وفضح النظام بكل الأساليب السلمية، حتى ينال كل مجرم جزاءه العادل.

## بيان كفاية في 6 يونيو 2005 بشأن حزب التجمع

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"

لا للتمديد ... لا للتوريث

توضيح من حركة كفاية

حول بيان حزب التجمع الخاص بتجميد العلاقة معها

بمزيد من الدهشة، تعلقنا "الحركة المصرية من أجل التغيير" "كفاية"، بيان حزب التجمع الذي يعلن تجميد العلاقات مع حركة "كفاية"، بزعم تهجمها على الدكتور/ رفعت السعيد والأستاذ/ خالد محيي الدين.

وإذ تعلن حركة "كفاية" أسفها لهذا الإجراء التصعيدي غير المفهوم من قبل قيادة التجمع، ليهما التأكد على اغتزازها بالتعاون مع العديد من كوادرو ومناضلي حزب التجمع، وإصرارها على تنقية الأجواء معه، حرصاً على الصالح الوطني، وتؤكد لأعضاء الحركة ولأعضاء حزب التجمع وللرأي العام، أن موقف حركة "كفاية" جاء رداً على تجاوزات متكررة من الدكتور/ رفعت السعيد في حقها، حيث اتهمها في وسائل إعلام أجنبية ومحلية متعددة، وفي ندوات علنية بـ "البذاءة"، و"التفاهة"، ووصف جهودها من أجل اكتساب الحقوق الديمقراطية بأنها "مجرد لعب عيال"، ولم يتورع عن التهجم على مناضليها، والتشهير بهم، حتى في اليوم الذي كان العالم كله يتضامن معهم إزاء اعتداء بلطجية الحزب الوطني عليهم، على النحو الذي يعرفه الجميع، يوم 25 مايو الماضي.

وإذ تؤكد حركة "كفاية" على تقديرها للزملاء في حزب التجمع، وعلى رأسهم الأستاذ/ خالد محيي الدين، فإنها تصر على عدم الانجرار إلى معارك جانبية، وأن تدخر جهودها لمعركة الديمقراطية في بلادنا، وأن تمديدها لجميع المخلصين، وأن تتجاوز الخلافات الثانوية، داعية للتمسك بالقواسم المشتركة في النضال من أجل مصالح شعبنا وخدمة قضاياها المصرية.

## بيان مشترك لكفاية والتجمع في 15 يونيو 2005 بشأن المصالحة بينهما

### بيان مشترك

في زيارة قام بها وفد من اللجنة التنسيقية لحركة كفاية ولقاءه بوفد من المكتب السياسي لحزب التجمع خاض الطرفان مناقشات مستفيضة حول مستقبل النضال من أجل التغيير والانتقال الديمقراطي. وقد اتفقت الحركة والحزب على ضرورة استئناف وتوسيع وتعميق الحوار والنضال المشترك حتى تحقيق مطالبهما.

ويؤكد الطرفان التقدير المتبادل فيما بينهما واعتبار كل ما نسب لقيادات من الحركة والحزب من تصريحات صحفية وإعلامية سلبية - بعضها تبين أنه فريات مدسوسة - كأن لم تكن، ولا يجب أن تؤثر على الاحترام المتبادل لنضالهما المشترك من أجل النهوض الوطني والديمقراطي لبلدنا العظيم.



## بيان كفاية فى 16 أغسطس 2005 ردا على اقتراءات روز اليوسف اليومية

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"

لا للتهديد .. لا للتوريت ..

روز اليوسف تشويه نضال "كفاية" لمصلحة النظام

واصلت مؤسسة "روز اليوسف" دورها المشبوه فى تشويه حركة "كفاية"، والإساءة إلى نضالها المشروع من أجل الحرية والديمقراطية فى بلادنا، بنشرها فى صدارة عدد جريدتها الأول 15 أغسطس 2005 ما يشير إلى أن حركة "كفاية" تضم بين صفوفها العديد من "الأجانب"، ألمان وبريطانيين وخليجيين، وأنهم يساعدون فى تمويل أنشطة حركة "كفاية" استناداً إلى حديث مختلق مع المهندس/ كمال خليل رئيس مركز الدراسات الاشتراكية، وعضو الحركة.

ويهم حركة "كفاية"، فى هذا الصدد، أن تذكر التالي:

أولاً: إن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" حركة مصرية خالصة لا تضم فى صفوفها سوى عناصر مصرية وحسب، وترفض انضمام أى أجنبي لها، لا من منطلق عنصري، ولكن حرصاً على ألا تمنح المتربصين بنضالها فرصة الانقضاض عليها، والتذرع بمثل هذه الذرائع المصطنعة للإساءة لها، والادعاء بأنها تتلقى تمويلاً ودعماً أجنبياً، مما يثير الريبة فى سلوكها، ويساعد كما يتمنى النظام - على عزلها عن جماهير شعبنا، ويسهل من مهمة ضربها وتصفية وجودها .

ثانياً: عضوية حركة "كفاية" عضوية فردية فى المقام الأول، ولا تضم فى عضويتها أحزاب أو تنظيمات وتجمعات سياسية، ومن هنا فهى مسئولة فقط عن مواقفها وسياستها المباشرة، المحددة فى بياناتها الرسمية، وتصريحات المفوضين بالتحدث باسمها، ومن ثم فإن ما ينسب إليها - كذباً - عبر تزوير أحاديث لبعض أعضائها ليس ملزماً لها، ولا يعكس سوى نية مبيتة لتشويه الحركة والإساءة لدورها الهام فى تحريك الركود السياسى فى المجتمع.

ثالثاً: هذه الحملة المشبوهة، التى تشنها جريدة "روز اليوسف" وغيرها من أجهزة إعلام النظام، تعكس انزعاجه المتصاعد من نمو حركة "كفاية" ومن انتشار شعاراتها وأفكارها واحتضان جماهير شعبنا لنداءاتها ومطالبها، بصورة غير مسبقة، وهى جزء لا يتجزأ من محاولات النظام وأد تحركاتها، وتشويه مظاهراتها، التى شدد الانتباه، داخل مصر وخارجها.

والحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه"، إذ تدين هذا المنهج الذي طالما لجأ إليه النظام لتشويه خصومة ومعارضيه، لتؤكد على استمرارها في الكفاح الديمقراطي، مع كافة قوى التغيير في المجتمع، حتى تتحقق أهداف شعبنا المشروعة.

## بيان كفاية 9 ديسمبر 2006 فى بشأن اضراب عمال المحلة

### حركة كفاية تتضامن من مع عمال المحلة

ناقش اجتماع مندوبي المحافظات للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، يوم الجمعة الموافق 8/12/2006 أحداث إضراب وتظاهر عمال شركة المحلة للغزل والنسيج، في مواجهة اتجاه الدولة وإدارة الشركة لتخريبها وبيعها على حساب المصلحة العامة ومصلحة آلاف العمال. وفي هذا السياق تعلن حركة "كفاية" تأييدها الكامل لعمال شركة المحلة للغزل والنسيج، وتضامنها الكلي مع مطالبهم العادلة، وتؤيد حركتهم المشروعة في مواجهة الفساد ومن أجل وضع حد لتدهور أوضاع الشركة، التي يدفع ثمنها - في المقام الأول - عمال الشركة - وكافة أبناء الوطن.

وتعلن حركة "كفاية" تكوين لجنة من بين عمالها ومحاميها لمتابعة تطورات الموقف والبحث سبل دعم هذا عن حقوق الفئات والشعبية التي التحرك الديمقراطي السلمي الذي يرسخ مبدأ المبادرات الجماهيرية، دفاعاً تتعرض للانتهاك بواسطة تحالف الفساد والاستبداد الحاكم في مصر.

## بيان بتاريخ 9 ديسمبر 2006 بالانسحاب من كفاية

### بيان بإنسحاب من الحركة المصرية للتغيير " كفاية "

الموقفون على هذا البيان يعز عليهم أن يصلوا إلى هذه اللحظة التي طالما سعوا لتأجيلها بالصبر ومحاولة الإصلاح من الداخل للحركة المصرية للتغيير " كفاية " .. ولكن كل محاولات الإصلاح المتكررة قوبلت بالتبرير أو بالالتفاف حتى تجاوز الأمر الحد الذي لا ينفع معه أية محاولة للإصلاح . ولدت الحركة المصرية للتغيير " كفاية " منذ نحو عامين استجابة لتشوق شعب مصر للتغيير وصدر بيانها التأسيسي مؤكدا على حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة مع المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يهدد قوميتنا وأمننا العربي ويستهدف هويتنا مما يستلزم معه مواجهة الاستبداد الداخلي وإجراء إصلاح سياسي شامل بإنهاء احتكار السلطة وإعلاء سيادة القانون وإنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والفلاء والعمل على استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني بمشاركة حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية .

ورغم هذه الأهداف النبيلة التي اجتمع عليها الآلاف من أبناء الأمة إلا أن البعض من مؤسسي الحركة والذين تصدوا لإدارتها دأبوا منذ تأسيسها على إدارتها بشكل غير مؤسسي .. وفي غياب الرؤية الاستراتيجية تم تكليس الحركة في مواجهة الواقع المتغير بحجة الالتزام بالأهداف التي في أذهان هذا البعض المهيمن .. واقتصر تمثيل الحركة في المؤتمرات الجماهيرية والبرامج والأحداث التلفزيونية والصحفية على هذا البعض مع حبس الحركة داخل مقرها والإصرار على عدم وجود ضوابط موثقة لضبط الحركة .. كما تم تهميش القضية الأولى في البيان والخاصة بمواجهة العدوان الصهيوني الأمريكي مما أعطى انطباعات سلبية لدى جماهير الشعب الراصدة لفعاليات الحركة .

ثم كانت القشة التي قصمت ظهر البعير بإصدار بيان صادم للشعب في موضوع بعيد عن أولويات الحركة وبمضمون يتعارض مع رأي قطاع كبير من بين أعضائها والأهم أنه قد صدر دون الرجوع للجنة التنسيقية للحركة وعندما ووجه هذا النفر بعاصفة من الرفض لتصرفاتهم لجأوا إلى التبرير كعادتهم وتصحيح الخطأ بخطأ أكبر!!!!

لقد حاولنا الإصلاح منذ شهور التأسيس الأولى وتسلمنا بالصبر ولكن دون جدوى وكان الدافع



لموقفنا هو الحرص على هذه الحركة ذات الأهداف الوطنية المشتركة واتقاء شبهة شق الصف التي قد تفهمها الجماهير خطأ .. ومن هنا كان إصدار هذا البيان توضيحاً للحقائق ودرءاً للشبهات .  
لقد أدت حركة كفاية دورها ولم تعد تستوعب حاجة الأمة وتطلعات جماهير شعب مصر للتغيير ولا يعني الانسحاب من الحركة توقفنا عن العمل الوطني ولكننا سنستمر في ممارسته من خلال مواقعنا في المجتمع ومن خلال تنظيماتنا السياسية التي ننتمي إليها وحتى ينضج العمل الوطني بديلاً لهذه الحركة يتلافى أخطاءها .

حمى الله مصر من كل شر وسوء ويمكن لأبنائها لما فيه خيرها

-----

### الموقعون على البيان

جمال أسعد عبد الملاك

د. عبد الجليل مصطفى

مجدي أحمد حسين

د. مجدي قرقر

محمد درديري

د. محمد شرف

د. يحيى القزاز

## بيان كفاية فى 24 ديسمبر 2006 بشأن الهجوم على الإخوان

الهجوم على الإخوان مقدمة للإطاحة بكل القوى

2006/12/24

تابعنا جميعا الحملة الإعلامية والأمنية ضد جماعة الإخوان المسلمين والتي شهدت اعتقال ما يقارب المائتين من طلاب جامعة الأزهر وعدد من أساتذة الجامعة وبعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين. وما زالت الحملة

مستمرة حتى صدور هذا البيان. وبغض النظر عما فعله الطلاب أو قيل أنهم فعلوه فإنه يجب أن على القوى السياسية ألا تذخدع وأن تجر على

معارك جانبية. فالمجرم الحقيقي كان دائما النظام وجهاز أمنه الذي توقف عن حماية المواطنين العاديين وتفرغ تماما لحماية الحاكم ونظامه. النظام هو من عبأ قواته لمحاصرة وضرب المظاهرات السلمية المطالبة بالتغيير

طوال العامين الماضيين، والنظام هو من استأجر البلطجية للتحرش بالمظاهرات في الشوارع يوم الأربعاء الأسود، وهو من سلط البلطجية لضرب واختطاف المسالمين من الشوارع في إبريل ومايو 2006 لتضامنهم مع القضاة. وهو من استخدم البلطجية في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر وديسمبر 2005 لمنع المعارضين من الفوز. والنظام هو من فتح أبواب جامعة عين شمس للبلطجية واقتحم بقواته جامعة القاهرة قبل أسابيع قليلة. والنظام هو من اعتمد الاعتقال العشوائي والتعذيب كأسلوب حياة وقاعدة لا استثناء. إن حركة كفاية تدين اعتقال طلبة جامعة الأزهر وتدعو كل القوى للتركاتف والنضال من أجل الإفراج عنهم. كما

تدين الحملة الإعلامية والأمنية ضد جماعة الإخوان المسلمين وتزايد الدعوات الاستثنائية ضد الجماعة وتدعو كل القوى السياسية للوقوف في وجه هذه الحملة وفي وجه التشهير المتعمد بجماعة الإخوان المسلمين

وأي قوى معارضة شريفة. إن ما حدث للإخوان هو مقدمة لما يخبئه لنا النظام المفلس المستبد

ونحن على أعتاب عام 2007، عام التعديلات الدستورية وعام توريث السلطة. النظام يريد أن يسترجع هيبة فقدها في  
العامين الماضيين والهجوم لن يستثني أحد من القوى المعارضة إلا تلك المستأنسة والأليفة إن  
وقوف كل قوى التغيير والمعارضة صفا واحدا في وجه هذه الهجمة صار ضرورة حياة وهو السبيل  
لمواجهة خطط النظام المستبد ومشاريع التوريث.

## بيان كفاية فى 21 يناير 2007 بشأن التعديلات الجديدة للدستور

### قاطعوا عبث مبارك بالدستور

الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» تدعو القوي الوطنية والديمقراطية بكافة اتجاهاتها للمقاطعة التامة لمناقشة تعديلات مبارك للدستور فالتورط فى المناقشة وعلى أي ذهو قد يوحى بإضفاء طابع جدي على لعبة هزلية، بينما التعديلات فى مجموعها ذات طابع سلطوي استبدادي، ولا يقصد بها غير خدمة المصالح الخاصة لبيت الرئاسة، ولا تمس المواد الاحتكارية الخاصة باختيار الرئيس، ولا تفتح الباب لغير التمديد فالتوريث بالعائلة أو بالمؤسسة، وتحول عمليا الانتخابات بكافة أشكالها - إلى استفتاءات جاهزة للتزوير، وتنزع الإشراف القضائي لتحل محله إشرافا للطوارئ ليغلق الباب لضباط الشرطة على كافة مراحل الانتخابات، وتحل محل قانون الطوارئ دستورا مباشرا أمام ضمانات الحريات إلى يوم يتغيرون، فإذا أضفنا إلى دستور الطوارئ ما هو قائم من حجب للحريات العامة فى تكوين الأحزاب والجمعيات والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمى، وامتلاء المعتقلات بعشرات الآلاف من المصريين، وتحويل أقسام الشرطة إلى سلاخانات تعذيب، وحماية سلطة النهب العام بعصا الكبت العام، وفرض الفقر والقهر على غالبية المصريين، مع هذه الصورة تصبح المناقشة - مجرد المناقشة - لتعديلات يصمم مقترفيه بالعتة السياسي، خاصة إن الأغلبية الميكانيكية المزورة المتوافرة فيما يسمى مجلسي مبارك عبثا الشعب والشورى تقرر النتائج سلفاً لصالح تعديلات مبارك بالنص والفص . وحركة «كفاية» إذ تشدد على مقاطعة العبث السياسي باسم تعديلات الدستور، تدعو القوي الوطنية والديمقراطية للالتفاف حول برنامج تغيير جامع يبدأ بالالتفاف على النقاط الثلاث التالية:

أولاً : تكوين تحالف وطني واسع يضم كافة قوي وحركات المعارضة الجذرية تحت اسم «التحالف من أجل جمهورية ديمقراطية» .

ثانياً: اختيار رمز للاجماع الوطني لقيادة حركة التحالف الساعية لإنهاء سلمي لحكم مبارك وعائلته بأساليب العصيان السياسي .



ثالثاً: الشروع في إعداد دستور جديد لعهد جديد يبدأ بفترة انتقالية مدتها سنتان تعقب الإنهاء السلمي لنظام الاستبداد والفساد، تقود مصر خلالها حكومة تحالف وطني، وتوكل رئاسة البلاد خلالها لشخصية قضائية، بإطلاق الحريات العامة وتقرير الإدارة وتتلخص مهام الرئيس والحكومة في إعداد مصر وتأهيلها ديمقراطياً القضائية التامة للانتخابات، وتجري في نهاية المدة انتخابات رئاسية وبرلمانية تنتهي إلي برلمان منتخب يؤدي دور الجمعية التأسيسية المؤهلة لإقرار الدستور الجديد.

باختصار لم يعد من وقت نضيقه في مناقشات عابثة لتعديلات هزلية في الدستور، ولتتحد صفوفنا لإتقاذ مصر الآن قبل الغد...

## بيان من جورج إسحاق بتاريخ 24 يناير 2007

### بيان صحفي

بمبادرة من الأستاذ جورج إسحق وافقت اللجنة التنسيقية لحركة كفاية بالإجماع في اجتماعها مساء اليوم 24 يناير 2007 على ترشيح الدكتور / عبد الوهاب المسيري لتولى مسئولية المنسق العام للحركة. وقدرت للاستاذ جورج هذه المبادرة التي تؤكد الطابع الديموقراطى لحركة كفاية وقد ضرب المثل فلى الالتزام بالقيم التي تدعو الى تطبيقها فى المجتمع المصرى وبصفة خاصة تداول المسئوليات فى كل المؤسسات دوريا. واذ تعزز لجنة التنسيق بدور الدكتور / عبد الوهاب المسيري فى تأسيس الحركة والمشاركة فى كل انشطتها الجماهيرية وانها على ثقة انه فى موقعه الجديد سيكون امتدادا خلاقا ومثمرا لتقاليد حركة كفاية التي ترسخت من خلال الممارسة . وهذا وقد وجهت لجنة التنسيق الدعوة الى جميع اعضائها للمشاركة فى الحوار حول مستقبل الحركة وانشطتها فى الفترة القادمة...

## بيان بشأن عودة المنشقين 21 فبراير 2007

الزملاء الأعزاء

في اجتماع اللجنة التنسيقية أمس الأربعاء 21 فبراير طالبت اللجنة الزملاء المنسحبين بأهمية إصدار بيان للعودة يتضمن مبررات العودة لممارسة النشاط ودون أن يتضمن البيان أي اعتذار وأن التوقيع على البيان وفقاً لرغبة الزملاء ومن يرفض التوقيع من حقه مزاولة نشاطه دون إلزام بتوقيع البيان

مجدي قرقر

## بيان عودة لممارسة النشاط بالحركة المصرية للتغيير "كفاية"

### 1 - مقترح مقدم من مجدي قرقر

إزاء الخطوات المخلصة التي اتخذت في الفترة الأخيرة لدفع الحركة المصرية للتغيير "كفاية" من أجل حشد كافة الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية النبيلة للحركة في مواجهة الاستبداد والفساد وفي مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني على أمتنا .. إزاء كل هذا يعلن الموقعون على هذا البيان عودتهم لممارسة دورهم الوطني من داخل الحركة تقديرا منهم لهذه الخطوات المخلصة وإدراكا منهم لدور الحركة في الاستجابة لتشوق شعب مصر للتغيير.

### 2 - مقترح مقدم من الأستاذ عبد الغفار شكر

يعلن الموقعون على هذا البيان - أعضاء حركة كفاية - اللذين جمدوا نشاطهم في ديسمبر 2006 أنهم حرصا منهم على حركة كفاية ومستقبلها قد استأنفوا نشاطهم، بعد أن أكدت الحركة مصداقيتها، وطبقت مبدأ تداول المسؤولية بالنسبة لموقع المنسق العام ودعم الطابع الجماعي للحركة باختيار المنسقين المساعدين الأربعة لمعاونة المنسق العام. ونؤكد من جديد أن تجميد النشاط لم يكن موجها ضد أي زميل، فنحن نثق بكل الزملاء ونعتز بهم، وسنعمل معا من أجل تحقيق انطلاقة جديدة للحركة كجزء من نضال الشعب المصري ومشاركته الفاعلة من أجل التغيير وبناء مجتمع العدل والحرية والله الموفق

### 3 - مقترح مقدم من مجدي قرقر بأخذ مقترح الأستاذ عبد الغفار شكر في الاعتبار

إزاء الخطوات المخلصة التي اتخذت في الفترة الأخيرة لدفع الحركة المصرية للتغيير "كفاية" من أجل حشد كافة الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية النبيلة للحركة في مواجهة الاستبداد والفساد وفي مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني على أمتنا .. إزاء كل هذا يعلن الموقعون على هذا البيان عودتهم لممارسة دورهم الوطني من داخل الحركة تقديرا منهم لهذه الخطوات المخلصة واعتزازا بكافة الزملاء في الحركة وحتى نعمل معا من أجل تحقيق انطلاقة جديدة للحركة كجزء من نضال الشعب المصري ومشاركته الفاعلة من أجل التغيير وبناء مجتمع العدل والحرية والله الموفق



## بيان كفاية في 23 مارس 2007 بشأن مقاطعة الاستفتاء الجديد

### قاطعو مهزلة الاستفتاء

واذكشف الدستور في تعديل الدستور الذي أراد به مبارك ونظامه إحكام قبضته الاستبدادية والبوليسية على مقدرات البلاد... فبعد ربع قرن من حكم مبارك لم يستطع هذا النظام أن يوفر رغيف خبز آدمي صالح للاستهلاك... وبعد قتل المصريين في عِبَارَات غارقة وفي قطارات محترقة... وحماية اللصوص والنهابين من كبار الرأسماليين وتهريب أموالهم للخارج... جاء تعديل الدستور للانقضاخ على حق الإشراف القضائي على الانتخابات... ولتكميم الأفواه بحجة مكافحة الإرهاب. لذا ندعوكم لمقاطعة الاستفتاء المزور... وندعوكم للاحتجاج والتظاهر خارج لجان الاستفتاء يوم 26 مارس 2007. كما ندعو أفراد الشعب المصري وكافة القوى السياسية إلى العمل الدءوب وإلى النضال من أجل إسقاط هذا النظام .  
فمصر تستحق حياة أفضل

## بيان " كفاية " بتاريخ 27 فبراير 2008 بخصوص قانون الارهاب

### قانون مطاردة الإنسان

أخيرا أخرج النظام القائم ما في جعبته عندما نشرت صحيفة المصري اليوم ما سمي بمشروع مكافحة الإرهاب.

والمشروع في حقيقته مشروع لمطاردة الإنسان المصري حيثما كان وحيثما وجد، وهو ما يجعلنا نسجل في شأنه الحقائق التالية :

أولا : - جاء المشروع - كما كنا نتوقع - تتويجا وتقديرا لأوضاع الدولة البوليسية التي أرست دعائمها الانتهاكات الدستورية التي أدخلها النظام علي الدستور وزور نتائج الاستفتاء عليها.

ثانيا : - جاء المشروع مخالفا - بل عاصفا - ليس فقط بالمواد الدستورية التي نص علي عدم مراعاتها عندما أدخل فكرة استبدال مكافحة الإرهاب بالطوارئ، وهي المواد 41، 44 والفقرة الثانية، بل تجاوز كل ذلك وخالف المواد 47 الخاصة بحرية الرأي والتعبير والمواد 48، 206، 207، 208، الخاصة بحرية الصحافة، والمادة 66 الخاصة بشخصية العقوبة، والمادة 67 التي تفترض البراءة كقرينة للإنسان، والمادة 68 التي كفلت حق التقاضي وحقه في المثل أمام قاضيه الطبيعي، والمادة 69 التي كفلت حق الدفاع، والمادة 63 التي كفلت حق مخاطبة السلطات العامة، والمادة 57 التي جرمت أي مساس بحرية الإنسان.

ثالثا : - يخرج المشروع عن القواعد العامة التي ينبغي أن تحكم وتسود التشريعات الجنائية الجزائية والإجرائية، فصيغت مواد المشروع بعبارات غامضة مبهمة غير منضبطة فضفاضة مطاطة تثير اللبس وتحتل أكثر من تأويل وأكثر من معنى. وهذا عكس ما ينبغي أن تكون عليه القوانين الجنائية التي يجب أن تصاغ علي درجة من اليقين والجزم والوضوح وهو ما أكدته المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها.

رابعا : - لا يجرم مشروع القانون الأفعال فقط بل يجرم الخواطر والأفكار والنوايا راجع المادة الأولى والمادة السادسة من المشروع، وينزل أشد وأقصى درجات العقاب بل يجرم المشروع وحتى إذا تم الرجوع عنه.

خامسا : - يصل بالعقوبات إلي الإعدام والسجن المؤبد دون تحقيق أي ضمانات الإجراءات الواجب التمتع بها.

سادسا : - وضعت المادة الثامنة بأسلوب وصياغة مبهمه وغير مفهومه تماما وذلك عن قصد وعمد ، وهدفها أنه يحرر رجال الضبط الشرطة من إتباع أي قيود أو إجراءات قانونية عند ممارسة عملهم تجاه المواطنين .

سابعاً : - التوسع في معني ومفهوم العمل الإرهابي عما كان محددًا في القانون 97 لسنة 92 المضاف إلي قانون العقوبات والذي يحمل ذات الاسم الإرهاب بحيث يجعل استخدام العنف أو القوة أو حتى التلويح والتهديد والترويج والتخويف عملاً إرهابياً

ثامناً : - استعمال عبارات مبهمه وغامضة لتحديد معني الإرهاب مثل النظام العام سلامة المجتمع وعرقلة ممارسة السلطات العامة منع تأدية دور العبادة تعطيل أحكام الدستور إلي آخر العبارات التي

تجعل في النهاية أن كل فعل أو امتناع عن فعل من الممكن أن يتدرج ويدخل في نطاق العمل الإرهابي مثل المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات والاجتماعات. بل يشمل الإرهاب ليس فقط ما جاء في هذا المشروع بل كل ما جاء في قانون العقوبات وسائر القوانين الأخرى.

تاسعاً : - لا يقف المشروع علي ملاحقة المواطن في حدود الوطن بل يطارده خارج حدود الوطن المادة الرابعة .

والخلاصة أن المشروع ردة خطيرة وانتكاسة وكارثة حقيقية بكل معني الكلمة يضاف إلي ترسانة القوانين العاصفة بالحرريات والمهدرة لها والقوانين سيئة السمعة ، ولا بد من تضافر وتكاتف كل قوى المجتمع أحزابا ونقابات واتحادات وروابط وجمعيات وجماعات وأفرادا ، ليستقوا هذا المشروع ومن وضعوه .

## بيان كفاية بتاريخ 24 أبريل 2008 بشأن ثمانية الطاغية

مايو .. تاريخ أسود في حياة المصريين

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" تأييدها لدعوة الشباب المصري لتنظيم أشكال احتجاجية متنوعة في يوم 4 مايو المقبل ، وهو تاريخ أسود في حياة المصريين ، فهو يصادف الذكرى الثمانين لميلاد الدكتاتور الذي حكم البلاد لمدة 27 سنة متصلة ، و انتهى بمصر إلى عظيم البؤس والفقر والقهر والتبعية . وتجدد كفاية عزمها المشاركة في حملة عصيان مدني سلمي متصاعدة بهدف الإنهاء الشعبي لحكم الديكتاتور وعائلته ، وتؤكد عزمها على مواصلة التشاور مع أطراف ائتلاف 6 أبريل ومع كافة القوى الوطنية والاجتماعية المعارضة جذريا لبناء ائتلاف جامع للتغيير يعتصم بحبل المقاطعة لحكم الفساد والاستبداد و يدعم صور العصيان والمقاومة المدنية السلمية .



## بيان كفاية بتاريخ 16 سبتمبر 2008 بشأن الدويقة

### كفاية تتبنى الدفاع عن مصالح أهل "الدويقة" المذكوبة

تتوالى الكوارث اليومية التي يتعرض لها أبناء شعبنا في ظل نظام الحكم القائم، الذي أدى فسادَه الشامل وإهماله المتعظم، وعجزه عن أداء واجباته الأساسية، وتقاعسه عن توفير أبسط شروط الحياة الإنسانية اللائقة لمواطنينا، إلى نزيف مستمر لأرواح المصريين، كان آخر مظاهره انهيار صخرة المقطم فوق رؤوس ساكني "عشوائيات منشية ناصر"، وما ترتب عليها من قتل واصابة المئات من الأبرياء، فضلا عن مئات الجثث التي يتم دفنها تحت الانقاض، بعد أن عجزت السلطة عن إنقاذها، نتيجة لتخلف الوسائل المستخدمة، وبطء الحركة، والعجز عن مواجهه المشكلات المتراكمة.

والحاقا "كفاية" السابق على أعضائها وأصدقائها، الذي طالبهم بالمسارعة إلى المنطقة إلى نداء حركة المذكوبة لمساعدة أهلها وضحاياها، وتقديم واجب العون لهم، بكل السبل المتاحة، فإن حركة "كفاية" تكرر دعوة كل أبناء الوطن للإلتفات حول أشقائهم من أهالي هذه المنطقة، الذين يتعرضون - إلى النتائج الكارثية إضافة للحادث - عن التنصل من الوعود إلى مضايقات أمنية، وتحريشات بوليسية تضاعف من آلامهم ومعاناتهم، فضلا الممنوحة لهم بتسكينهم، في شقق بديلة لمنازلهم، التي تهاوت بفعل الانهيار المأساوي لصخور جبل المقطم .

وإذ تعرب حركة "كفاية" عن عظيم ألمها لمصاب أهلنا في الدويقة، فإنها تتقدم إليهم باستعدادها لمساندة مطالبهم، عن طريق نخبة من المحامين الوطنيين المتطوعين بلا مقابل، والذين سيتولون رفع والدفاع عن حقوقهم مجانا القضايا للمطالبة بحقوق أهل المنطقة والدفاع عن مصالحهم.

## بيان كفاية في 4 أبريل 2009 بشأن ائتلاف التغيير

### نداء للمصريين

#### البيان التأسيسي لائتلاف التغيير

إذ نستشعر عمق وفداحة الأزمة التي تمسك بخناق مصر، وتراكم التهديدات الملمرة للأمن القومي خاصة من العدو الصهيوني، وتدهور المكلة والنور، وإهدار الاستقلال الوطني، وتحول مصر إلى مستعمرة أمريكية، وتحكم الأجانب في الاقتصاد، وشيوع النهب العام، وتجريف الأصول وقواعد الثروة المنتجة، وإهدار الموارد الطبيعية، وسفاهة وفساد الطبقة المتحكمة، وتوحش الفقر والبطالة والمرض والظلمة والنزوح العام، وانحطاط خدمات التعليم والصحة، وإهدار طاقات الشباب، وتكريس ثقافة تابعة فاسدة تنتكس للتاريخ الوطني، والتعذيب إلى حد القتل في أقسام الشرطة، واكتظاظ المعتقلات بعشرات الآلاف، وتأييد القهر بحكم الطوارئ، وكبت الحريات العامة، والتزوير المنهجي المنتظم للانتخابات، وتزوير الدستور بتعديلات تنقلب على المعنى الجمهوري، وتنتهي بالشعب المصري إلى عفر بورث ..

وإذ نؤكد أنه لا حل لأزمة مصر بغير الإجماع السلمي للنظام القائم، والتحول إلى حكم الشعب عبر فترة انتقالية لمدة سنتين، تدير البلاد خلالها رئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطني، تستعيد هبة مصر ومكانتها ودورها القيادي عربياً، وتسترد استقلالنا وإرادتنا الوطنية، ونقيم الديمقراطية وحكم القانون والتوزيع العادل للثروة، بإنهاء حالة وفاتون الطوارئ، وإيقاف العمل بتعديلات الانقلاب على الدستور، وتصفية تركمة الاعتقال السياسي والمحاكمات العسكرية والاستثنائية، وإطلاق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وهيئات التدريس واتحادات الطلاب ونقابات العمال والفلاحين، وضمان حقوق العمل والتحصين ضد الفصل التعسفي، وكفالة حريات الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمي، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء وإدارته التامة للانتخابات والاستفتاءات بكافة أنواعها وفي كافة مراحلها، ووقف تصدير الغاز والبتروöl لإسرائيل، واستفتاء الشعب في إلغاء الالتزام بقيود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ووقف برنامج الخصخصة ورفض المعونة الأمريكية وحل هيلتها، والتأكيد على تطوير طابع إنتاجي للاقتصاد، وإعادة توزيع الدخل القومي، وتنمية استثمار علم كثيف العالة، وتنفيذ خطة عاجلة لمضاعفة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح، ووقف مسلسل طرد الفلاحين من الأرض، وضمان إجراءات عادلة للأراضي الزراعية والمساكن، ومضاعفة دعم الخبز والخدمات الأساسية، وتقرير الأجر العادل برفع الحد الأدنى للأجور بما يوازن انقلاص الأسعار، وصرف إعانة بطالة للعاطلين، والإعداد لمستور ديمقراطي شعبي جديد يجرى إقراره - في نهاية فترة الانتقال - بجمعية تأسيسية منتخبة.

إذ نستشعر خطورة وتداعيات أزمة الاحتقان السياسي والاجتماعي، وإذ نؤكد على أولوية الحل السوطني والديمقراطي والاجتماعي، فإننا نحذر من انزلاق البلد إلى تهافت مغرعة، أو إلى انفجار تلقائي بتكلفة دم ودمار لا يريد لها أحد، وندعو الشعب المصري العظيم بشخصياته العامة وقواه وأحزاب وجماعته الحرة وقيادات الهيئات والحركات الاجتماعية إلى تكوين "ائتلاف المصريين من أجل التغيير"، ائتلاف وطني جامع لأحزان وأشواق المصريين، يتصدى لحكم الفساد والاستبداد والتبعية، ويعتصم بحبل المقاومة السلمية والعصيان المدني لكسب الحرية، ويستدعي ضمائر العالم لنصرة قضية الشعب المصري في كفاحه الباسل

## بيان كفاية فى 19 فبراير 2010 بخصوص عودة البرادعى

### بيان كفاية عن عودة البرادعى

الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية" تعلن ترحيبها بعودة الدكتور محمد البرادعى - المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية - إلى القاهرة ، وتدعوه للاستقرار فيها ، والبدء فى كفاح جدى من أجل كسب حرية مصر والمصريين .

وإذ تؤكد كفاية - مجددا - ترحيبها بالتطور الراديكالى فى موقف البرادعى ، وتبينه للمطالب الديمقراطية للشعب المصرى ، وإعلانه أنه " مستعد للتحرك مع الناس لتغيير الدستور " ، فإنها تتطلع لإدارة حوار صريح مع البرادعى لاستيضاح موقفه من قضايا وطنية واجتماعية جوهرية تتصل بأولويات التغيير ، وبيان مدى استعداداته للتفاعل مع خطة "كفاية" لإنهاء النظام غير الشرعى القائم بأساليب المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، ودعوة أطراف المعارضة الجديدة لمقاطعة السيناريو الرسمى لما يسمى "انتخابات البرلمان" و"انتخابات الرئاسة" ، والذي تحول إلى ألعاب هزل وأفلام كارتون ، وانزلق من التزوير المنهجى إلى المساهر العبثية بعد تعديلات الانقلاب على الدستور التى جرى الاستفتاء عليها صوريا فى 26 مارس 2007 ، وهو ما يدعم تقديرنا بأن مقاطعة ألعاب النظام شرط جوهرى لجدية أى حملة سياسية تهدف للتغيير ، وفتح الطريق لسيناريو شعبى يقوم على خطة "البديل الرئاسى" وليس المرشح الرئاسى ، وفى صورة "رئيس موازى" أو "مجلس رئاسى موازى" يدير حملة مقاومة سلمية واسعة تتضمن سلاسل من التوكيلات الشعبية والإضرابات والاعتصامات والمظاهرات السياسية ، وبهدف جامع هو تنحية نظام مبارك وإقامة دستور جديد بجمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا ، وفى نهاية فترة انتقالية تبدأ بإطلاق الحريات العامة .

إننا إذ نتطلع لدور البرادعى ، نؤكد سعيينا لإقامة ائتلاف شعبى ديمقراطى اجتماعى ووطنى واسع يكسب الحرية لمصر والمصريين ، وبعيدا عن أوهام إصلاح أو تجميل أو ترقيع النظام غير الشرعى القائم ، والذي يفتصب حكم مصر ، وينهب ثروات أهلها ، ويعمل كخادم ذليل للاستعمار الأمريكى - الإسرائيلى .

الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)  
لا للتمديد .. لا للتوريث ..

برنامج المؤتمر العام الثاني لحركة "كفاية"  
في يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٦/٤/١٤  
بالنقابة العامة للمحاميين

البرنامج

البيان	من	إلى
الجلسة الافتتاحية تتضمن - كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب المسيري - كلمة المنسق العام الأستاذ/ جورج إسحق - كلمة مسؤول ورش المؤتمر الأستاذ/ عبد العزيز الحسيني	١١,٠٠	١٢,٠٠
استراحة للصلاة	١٢,٠٠	١,٠٠
الجلسة الأولى: المحور السياسي والرؤى المستقبلية رئيس الجلسة: الدكتور/ عبد الجليل مصطفى المتحدث: الدكتور/ محمد السعيد إدريس مقرر الجلسة: الأستاذ/ محمد درديري	١,٠٠	٣,٠٠
استراحة غذاء	٣,٠٠	٣,٣٠
الجلسة الثانية: محور الآليات ووسائل تحقيق الأهداف رئيس الجلسة: الدكتور/ حسام عيسى المتحدث: الدكتور/ يحيى القزاز مقرر الجلسة: الأستاذ/ ضياء الصاوي	٣,٣٠	٥,٣٠
الجلسة الثالثة: الإطار التنظيمي (البناء الداخلي) رئيس الجلسة: الدكتور/ محمد السيد سعيد المتحدث: المهندس/ مجدي قرقر مقرر الجلسة: الأستاذ/ احمد صلاح	٦,٠٠	٨,٠٠
استراحة	٨,٠٠	٩,٠٠
الجلسة الختامية رئيس الجلسة: الأستاذ/ عبد الغفار شكر ويلقي مشروع التوصيات النهائي والأستاذ/ عبد الحليم قنديل يلقي البيان السياسي مقرر الجلسة: الأستاذ/ احمد حامد والأستاذة/ رشا حسن	٩,٠٠	١٠,٠٠





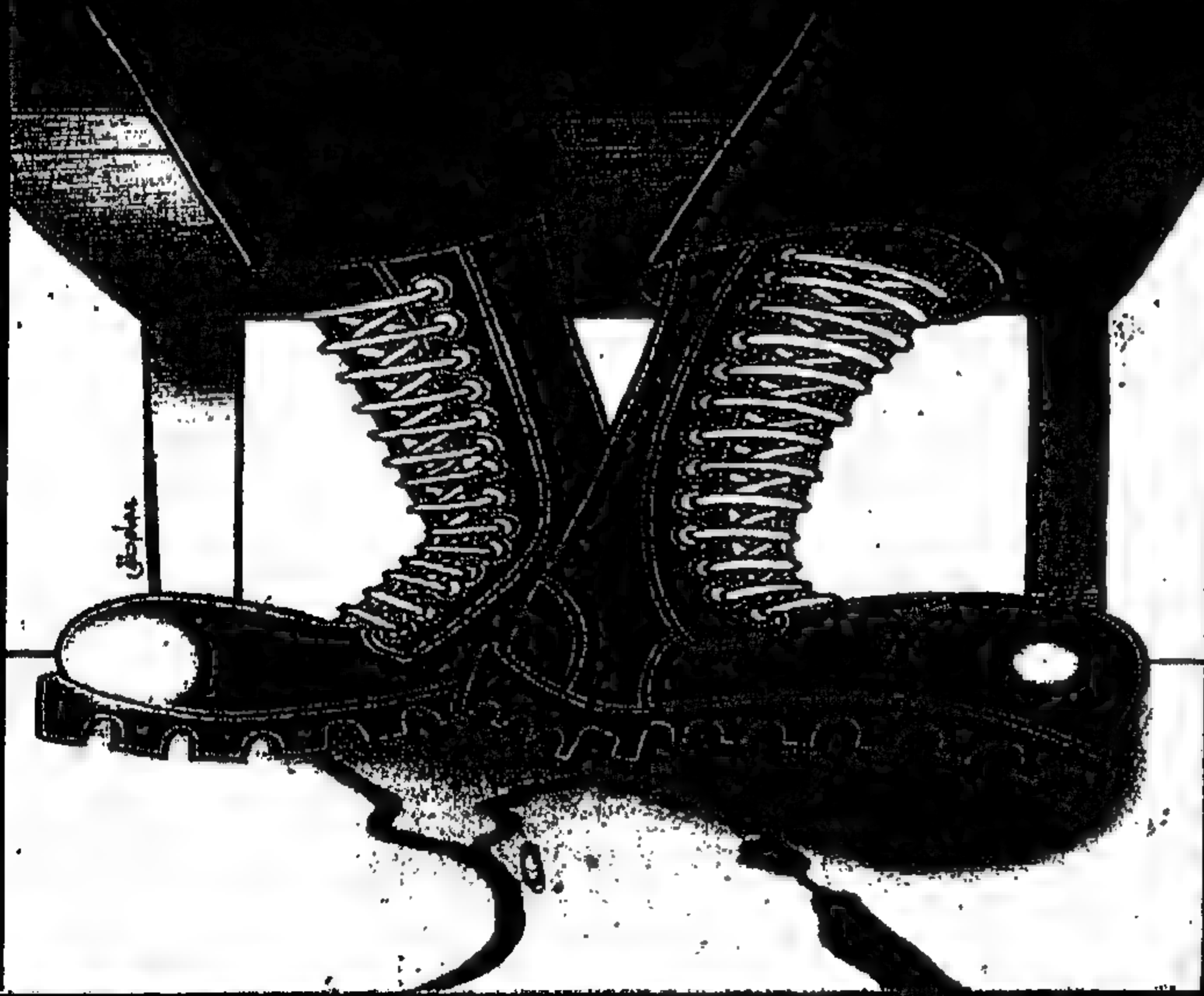
## من مطبوعات كفاية





تحرير  
د. عبد الوهاب المسيري

# نظام الفساد و الاستبداد





أحمد بشار الدين شحمان

# رفقة الفراشة



## كفائية

للشباب والفتيات

مطبوعات كفاية

الحركة  
المصرية  
من أجل  
التغيير

# كفاية

نحو عقد  
اجتماعي / سياسي

جديد:







الحركة المصرية من أجل التغيير ( كفاية )

لا للتفديد . . لا للتوريث : ( حكمك باطل )

أصوات من خلف القضبان

صامدون حتى تحقيق الانتصار

وقائع انتهك وطن



للنيل / عصام حنا

The Egyptian Movement for Change ( KEFAYA )

**Voices from Prison**

**Fighting until Victory**

*Events of a Nation's Assault*





## صالح؟

مواطن مصري لا ينتمي لأي حزبية أو ميول سياسية لا أعرف من أفضل  
من من؟ كل ما أعرفه بعد جولات عديدة في بلدان العالم في كل مرة أقول  
فيها عماريا مصر. أي بلد ما ضربها الفقر يستطيع أفرادها ٢ جنيه تناول  
وجبة غذاء ٣ سندوتشات + شاي + بارد = ٣/١ \$ = ١٠/١ دينار كويتي  
= ٤/١ يورو = ٣/١ دينار ليبي

الحمد لله

- هل هناك أسرة لا تتلكم معقول ؟  
- هل هناك عامل أو موظف لا يلبس البينتشو الكونش من شركات

الحمد لله

من دعوات نظام مبارك

ونكتنا شعب مبدئ غير اقتصادي في كل حياتنا، العلييات في كل الدنيا  
وتختلف باختلاف القاعدة الشعبية التي تبنى عليها، إن أردت البناء  
الرأى دون إباحية أو تخريب أو تطاول.

كنا نحتاج عبد الناصر لتأمين القناة ومواجهة عالم كان يخشى العبرة.  
أحتاجنا السادات لما كنا نحتاج إلى اللهاء واسترداد الحقوق التي عادت  
إينا وقرار شجاع يعيدنا إلى خريطة العالم.

نحتاج مبارك للبناء والامتداد ولا الخروب. لا يستطيع أن يحمي  
كل اقتصاد ديمقراطي وحيد تحت ظل من الرؤساء السابقين.

السؤال لمن ينادون بالتغيير من منهم يستطيع أن يحمي البلاد بعد الله من  
مخاطر الفترة القادمة وأطماعها. من منهم لن يبيع نفسه إلى الخارج.  
من منهم يستطيع من قوته من أجل الشعب. من منهم يستطيع أن يقضي  
على القصر والامية والديون. من منهم عمر بن الخطاب. من منهم  
يعرفنا الحق الذي يتعارض مع مصالحه وينفذه. كمانا كلبا على أنفسنا  
ونلنا نحتاج إلى مبارك.

سأناو القوم بشي من الرأى لا يتبعون إلى الزوايا

التي تبنى عليها الظواهرات المأجورة

ولكن من فضل يهودنا نحو النجاة ١٩

مواظبي مصري



## مقالات





## الأهرام فى 7 يونيو 2005

من قريب

بقلم: سلامة أحمد سلامة

قليلا من السياسة

تشهد الحياة السياسية المصرية حيوية غير مسبوقة تمور بالحركة وتعدد الرؤى والاجتهادات، ربما لم يسبق أن عايشتها مصر واندмجت فيها بكل حماس وإيمان بقضية التغيير منذ عقود، كما يحدث اليوم!

ولابد أن نعترف بأن مبادرة الرئيس مبارك بتعديل الدستور هي التي حركت المياه الراكدة، وفجرت ينابيع الأمل لدى أجيال تتفاوت في أعمارها واهتماماتها، كانت قد استكانت لقدرية يائسة غلب عليها منطق مفيش فايدة. ثم اذا بها تصحو علي ناقوس التعديل، الذي وإن كان خافتا إلا أنه فتح العيون علي أن الشعوب لا تنال حقوقها بالاستجداء، ولكن بالارادة الصلبة وبنضال لا يتوقف. ونحن لا نتحدث هنا عن الأحزاب السياسية المنظمة، ولكن عن قوي شعبية بعضها ميسس والبعض الآخر لم يعرف طريقه الي السياسة إلا من خلال شعور وطني فياض وغيره علي مستقبل هذه الأمة، وهي تري شعوبا من حولنا تخرج من إسار نظم سلطوية لم يعد لها مكان علي خريطة العالم الي نظم ديمقراطية منفتحة.

وكانت من أوائل هذه القوي الشعبية الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية التي ظهرت علي حين غرة، وجمعت عناصر وهويات متباينة، ترفع شعارا مختصرا يختزل في كلمة واحدة أفكارا ومبادي، تدعو إلي تغيير شامل في الوجوه والسياسات.

وعلي الرغم من تجاهل الاعلام الرسمي لها إلا أن الرأي العام الداخلي والخارجي تابع تظاهراتها باهتمام طغي علي اهتمامه بالأحزاب الحاكمة والمعارضة.

وللرد علي حركة كفاية، ظهرت حركة مناهضة من أجل الاستمرار والازدهار تضم تحالفا من عناصر معروفة من نجوم السينما والكرة وأعضاء مجلس الشعب وناشطين من منظمات شبابية ملحقة بالحزب الوطني تؤيد اعادة انتخاب الرئيس مبارك.

وفيما بين الحركتين ظهر فصيل ثالث من قدامي السياسيين والمثقفين تحت لافتة التجمع الوطني للتحول الديمقراطي بينهم وزراء سابقون من عهد الثورة ورجال قانون، أصدروا بيانا هادئا ينتقد طريقة معالجة المادة 76، ويدعو إلي تضافر الجهود بين القوي الوطنية والديمقراطية لوضع دستور جديد.

هذه الحركات تتحرك في العلن. وهي افراز طبيعي لحالة من الجمود استمرت سنوات طويلة، فما إن رفع الغطاء عن القدر حتي خرج البخار المكتوم. وكل ما نحتاج اليه أن يكف الجميع عن تبادل اتهامات التخوين والعمالة، فالوطن ليس ملكا لأحد دون أحد. ولكي يكون التفاعل حميدا، فنحن نطالب أجهزة الأمن باستخدام قليل من الذكاء السياسي بدلا من القمع والاعتقال. وتضع من الاجراءات الكفيلة بتنظيم حق التظاهر السلمي وتحديد أماكن التجمع والسير، بدلا من حشد عشرات الآلاف من الهراوات التي تضفي جوا من الذعر، هو الذي يطفش المستثمرين ويهرب الحكومة والنظام!!

نقطة نور

مكرم محمد أحمد

المسيري وجماعة كفاية

أتمني علي جماعة كفاية - وبينهم عقلاء، كثيرون أرجو أن يتفهموا حقيقة دوافعي - أن يارسوا كل الضغوط الممكنة علي منسق الجماعة الجديد، العالم الفاضل د. عبدالوهاب المسيري كي يتخلي عن منصبه كمنسق للجماعة ليس من أجل توفير جهد معارض قوي حرصا علي الحزب الوطني، أو حرمان كفاية من مساندة عالم يحظى باحترام كل من يعرفون فضله علي الفكر العربي وعلوم السياسة والأدب والاجتماع، ولكن حفاظا علي قيمة الرجل من أن يلحق به الأذى أو الامتهان في هذه المظاهرات التي تخوضها كفاية في الشارع المصري وسط المدينة منذ عدة سنوات دون أن تحقق شيئا، والتي غالبا ما تنتهي باشتباك مع الشرطة، يخلو من ضوابط احترام حقوق الانسان أو قواعد التعامل الصحيح مع المتظاهرين باعتبار ان التظاهر حق من حقوق التعبير عن الرأي، كما يحدث في كل العالم الديمقراطي، عندما يخرج المتظاهرون الي الشوارع لأسباب عديدة في حماية الأمن والشرطة، تنظم خروجهم قواعد معلنة يحترمها الأمن والشرطة ويحترمها المتظاهرون.. لكن الفارق بين الوضعين لايزال شاسعا وكبيرا.

أقول ذلك وقد راعيتني الصورة التي نشرتها بعض الصحف المصرية للعالم الفاضل تلهث أنفاسه وسط حشد من رجال الأمن يحاصرونه بأجسادهم الي حد يكاد يكتم الأنفاس، والرجل، أمد الله في عمره فضلا عن سنه الكبيرة يعاني من الأزمات الصحية الصعبة التي تستوجب عدم مشاركته في أنشطة من هذا النوع حرصا علي حياته، خصوصا أن الدكتور المسيري يستطيع ان يعبر عن رأيه بالكلمة والمقال في عديد من المنابر التي تبدي استعدادها لنشر كل ما يكتب دون كثير عناء، وذلك هو أقصى ما يمكن أن تطلبه من رجل في سنه نرجو له أن يعيش مديدا، يخدم الثقافة والفكر والأدب والسياسة بأرائه كما خدمها بدراساته وأبحاثه، عندما نذر 26 عاما من عمره لدراسة الصهيونية والفكر اليهودي قبل أن يصدر موسوعته الضخمة التي تضمها ثمانية مجلدات



يتجاوز عدد صفحاتها 3500 صفحة، تعتبر أهم عمل موسوعي صدر علي مستوي العالم العربي خلال السنوات العشر الأخيرة، وهي الموسوعة التي كتبها من أجل ان يفيد منها صاحب القرار العربي وكل صاحب فكر يريد أن يتفهم حقيقة الفكر الصهيوني ودوافعه ومخاطره.

إنني لا أملك كما لا يملك غيري ان يصادر علي حق الرجل في التظاهر والنزول الي الشارع سواء مع جماعة كفاية أو غيرها، ولكنني أشفق علي صحة الرجل من أعباء مهمة يحسن أن يتركها لآخرين يقدرون عليها، وأظن ان كثيرين من اصدقائه ومحبيه قد تمنوا عليه الشئ نفسه، وبينهم السيدة الفاضلة قرينته، التي تتبعه مثل ظله كي ترعاه، لكنها تموت رعبا في كل مظاهرة خوفا من أن يلحق به الأذى أو الامتهان.

وقد يقول البعض: ألم يكن الأولي أن توجه الكلام الي الشرطة والأمن كي يكونا أكثر رفقا بالمتظاهرين وأكثر احتراماً لحقوق الانسان بدلا من أن توجهه الي الدكتور المسيري؟ مع اعترافي بصحة القول إلا أنني أتحدث مع صديق.

## الأهرام فى 8 أبريل 2008

نقطة نور

مكرم محمد أحمد

مشروعية الاضراب العام

منذ أن خرجت جماعة كفاية إلى الوجود قبل عدة سنوات، وهي تحاول اختراق الشارع المصري والتأثير على جماهيره وتحريضها على الإضراب والتظاهر عشرات المرات في مناسبات عديدة وتحت ذرائع مختلفة، لكنها لم تنجح مرة واحدة في إقناع جماهير المصريين بالتجاوب مع نداءاتها، وظلت منذ خروجها إلى الشارع أول مرة، جماعة محدودة العدد، معروفة الأسماء، معزولة عن مجرى التيار العام، لا يكاد يتجاوز أنصارها بضع عشرات من المثقفين الغاضبين الذين تتلبسهم روح فوضوية، تخرج للتظاهر وتعود كما خرجت دون أن تكسب مواطنا واحدا ينضم إليها!

وفي مرات كثيرة كانت كفاية تلجأ مداراة لفشلها إلى اختيار مواقع عدد من النقابات المهنية مكانا لتظاهراتها المحدودة دون إذن من المسؤولين عن هذه النقابات أو موافقة مجالس إداراتها، كما تقضي أبسط الأعراف، على أمل أن يزيد ذلك من حجم الاهتمام الإعلامي بنشاطها، لكنها لم تحقق أي نجاح يذكر وزاد على ذلك أنها أصبحت عبئا سياسيا على أي حركة عفوية تلجأ إلى التظاهر لدعم مطالبها وحقوقها الاقتصادية حتي بات واحد من أهم متطلبات نجاح هذه الحركات العفوية أن تباعد بين نشاطها ونشاط هذه الجماعة للتأكيد على صدق مطالبها!

ومع الأسف، لم تدرس جماعة كفاية أسباب فشلها، ولم تحاول أن تعرف لماذا ترفض الجماهير في الشارع المصري الانضمام إليها، ولماذا تتجنبها الحركة النقابية، ولماذا بقيت في عزلتها طول هذه السنوات دون أن تلقي أي دعم جماهيري.... وأظن أن واحدا من أهم أسباب إخفاق كفاية أنها تكاد تتحول إلى حرفة، بضع عشرات من الفوضويين يختارون موقعا لافتا للنظر وسط زحام القاهرة للتظاهر في أي مناسبة يختارونها، وينظمون وجودهم في المكان مع إحدى المحطات الفضائية، ويأتون لتصوير بضع مشاهد تتم إذاعتها في الخارج، ثم ينفض التظاهر بانتها، مهمة التصوير لأن الهدف المنشود قد تحقق!

وأظن أن الفشل الذريع الذي منيت به محاولة تنظيم إضراب عام في مصر يؤكد المسار الفوضوي لهذه الجماعة، لأن التذرع بمشروعية الإضراب لا يكفي مبررا لإعلان الإضراب العام، الذي يستمد مشروعيته من مواقف علنية واضحة لمنظمات المجتمع المدني ممثلة في الأحزاب والنقابات والاتحادات العمالية، وليس من نداءات جماعة محدودة التأثير في المجتمع تكرر فشلها في السابق، وما يزيد من عشوائية الدعوة إلى الإضراب العام أنها جاءت في الوقت الذي بدأت تنفجر فيه أزمة الخبز، وتثمر إجراءات وقف تصدير الأرز وخفض الجمارك والضرائب على استيراد الحديد والسلع الغذائية فضلا عن أن الشعارات التي رفعتها الجماعة أخطأت توصيف القضية، وأخطأت في مضمون رسالتها... ولو أن كفاية أو غير كفاية وجهت نشاطها لمساندة جمعيات حماية المستهلك وتحريضها على مطاردة الغش والتربح والفساد، ورفعت شعاراتها ضد الاستغلال والاحتكار ومهربي الدقيق والمتاجرين في قوت الشعب لكانت قد أثبتت بعض الجدية بدلا من هذا السلوك غير المسئول الذي يتعجل فوضي لا تعرف إلى أين تأخذ المجتمع وتخلط الأوراق إلى حد يخفي المتهمين الحقيقيين.

## الأهرام في 1 مارس 2005

د. عبد المنعم سعيد

في ضرورة رفع الالتباس عن الناس

كان إعلان الأحزاب المصرية عن رفض التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية تعبيراً قوياً عن الثقافة الوطنية الأصيلة، الساعية إلى استقلال القرار الوطني، كما كانت إعلانات وبيانات جميع مؤسسات المجتمع المدني معبرة عن نفس الاتجاه. وواكب ذلك كله مقالات في الصحف وأقوال في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ..... تعبر عن الاشمئزاز من محاولات المساس بالسيادة المصرية، التي حارب المصريون قرابة ثلاثة آلاف عام لاستردادها وليسوا على استعداد للتنازل عنها لأية قوة في العالم حتي ولو كانت الولايات المتحدة. ولعله من المفيد في البداية التعبير عن تأييد كل ذلك والوقوف في الصف الواحد حول هذه المسألة التي تجمعت حولها الغالبية العظمى من المواطنين، ولكن الواجب أيضاً يقتضي الولوج في القضية بالشكل الذي يفض التباساتها، ويوضح أبعادها، حتي يمكن تحديد ما نحن مقبلون عليه.

فمما لا شك فيه، أن القضية قد باتت دورية، ولا يمضي عام أو حتي نصف العام، أو عندما يمر نظامنا السياسي بمنعطف خاص بالتغيير أو التعديل، أو حتي عندما يتعرض نظامنا القضائي لواقعة لها بحكم المشاركين فيها أو موضوعها أبعاداً سياسية، فإننا نواجه بعاصفة من ردود الفعل الخارجية بعضها يكتفي بالمتابعة وبعضها الآخر ينتهي بصدور البيانات، وفي بعضها الثالث تكون البيانات والتصريحات مقدمة لسلسلة من الضغوط السياسية والاقتصادية، وسواء تعلق الأمر بالقوانين الصادرة في مصر والخاصة بالمجتمع المدني، أو النقابات أو الصحافة أو الانتخابات أو الأحزاب، حتي نصل إلى القبض على شخصيات لها أبعاد سياسية فإننا لا نسلم أبداً من أشكال مختلفة من رد الفعل الخارجي الذي يعكس نفسه في الأوراق السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية العالمية، خادشاً سمعة مصر سلباً في العادة.

لقد حدث ذلك بصورة دورية طوال العقود الأربعة الماضية، وكان التدخل في البداية نوعاً من الدعاية الخاصة بفترة الحرب الباردة، علي اعتبار أن العالم كان منقسماً بين العالم الحر والعالم



الشمولي! وبعد انتهائها صار التدخل سياسيا واقتصاديا علي أساس ان الدول التي تريد الاندماج في النظام العالمي الجديد لابد أن تتمتع بسمات خاصة، ولكن فترة ما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اضافت الي كل ذلك ضغوطا عسكرية واخلاقية علي اعتبار ان غياب الديمقراطية هو المولد الأساسي للإرهاب،

وبرغم أن الشائع هو ان التدخلات الخارجية في الشأن المصري مصدرها الولايات المتحدة، إلا أن الحقيقة هي أن أوروبا وكندا وأستراليا كانت دوما اطرافا اصيلة وصريحة في هذه التدخلات، وفي واحدة من القضايا الجنائية ذات الابعاد السياسية، كان مشهدا مألوفاً قيام سفراء هذه الدول بزيارة المتهم وحضور جلسات المحاكمة بشكل منتظم، وبينما كان بعضهم يعبر عن الارادة السياسية لدول، كان بعضهم الآخر يعبر عن الارادة السياسية لمجموعات دولية بأكملها مثل الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي كان فيه جميع المصريين يرفضون التدخل الاجنبي ويدفعون بحقوق السيادة ويستندون الي ميثاق الأمم المتحدة القائل برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن هذه الدول كانت تدفع بالمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وحتى بإعلان برشونة الذي وقعته مصر والذي تتضمن مادته الثالثة بنودا عن الحقوق السياسية والاجتماعية.

ولكن المسألة بين داخل مصر وخارجها ليست مكانها القانون الدولي، بقدر ما ان مكانها هو ساحة السياسة والعلاقات المتشابكة والملتبسة، التي علي الأغلب ما تحددتها توازنات القوي الصعبة والدقيقة، فمحاولات التدخل في شئوننا الداخلية لم تأت من البرازيل حيث جميع أنواع العلاقات محدودة للغاية، ولم تأت من الصين التي تعاني من نفس المشكلة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية معنا محدودة في مضمونها، وانما أتت هذه التدخلات بالأساس من أوروبا وأمريكا وكندا، حيث توجد 80% أو أكثر من علاقاتنا الاقتصادية سواء كان ذلك تجارة أو استثمارا أو سياحة أو - بالطبع - المفونات المالية وغير المالية، وحتى مصادر السلاح الرئيسية لأمننا القومي.

وبالنسبة لقضايانا المركزية في فلسطين والعراق وغيرها، فإن لدينا مطلبا ملحا لدي هذه الدول بالتدخل في المنطقة من أجل الضغط علي اسرائيل أو اعانة السلطة الوطنية الفلسطينية، أو حتي المشاركة في مراقبة الانتخابات العراقية أو الفلسطينية أو الحفاظ علي الوحدة الاقليمية في العراق او السودان، وحتى بالنسبة لأمر تخصصنا للغاية مثل التعليم فقد دعونا الجميع لإنشاء جامعات لدينا، وبعد الجامعة الأمريكية المعروفة اصبح لدينا جامعات ألمانية وبريطانية وفرنسية وكندية، ومن يعرف في المستقبل القريب أو البعيد كم من الجامعات الغربية سوف تنتشر في ربوع البلاد.

كل ذلك يوجد حالة من الالتباس الواجب الكشف عنه وفوضه وتجاوزه، حتي لانظر الي الأبد أسري هذا التناقض ما بين العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الكثيفة علي جانب، ومحاولات التدخل في شئوننا الداخلية علي الجانب الآخر، ولعل هذا الالتباس يتعد أكثر بنوعين من الالتباسات أولها أن موضوع الخلاف الداخلي والخارجي لا يدور حول ضرورة الاصلاح السياسي في مصر، فقد بات مفهوما علي الجانبين ان النظام السياسي المستند الي دستور عام 1971 لم يعد مواكبا لأحوال العصر، ولكن الموضوع هو خطوات تغيير ما مضي وسرعته واولوياته، والممارسات الواقعة ما بين الآن حيث لايزال النظام القديم قائما حتي وقت اقامة النظام الجديد،

وهنا يصبح الالتباس الأول معقدا بحالة من فقدان الثقة لدي اوروبا وامريكا في نيات الاصلاح والتغيير من الداخل، وفقدان الثقة المقابل من مصر والمصريين في محاولات الآخرين في الخارج التي تسعى الي تغيير العلاقات الاستراتيجية الي علاقات استعمارية، وببساطة فإن الالتباس السابق يصبح في ظل الالتباس الجديد حول معني العلاقات الاستراتيجية القائمة وهل تعطي حقوقا طبيعية، وليس بالضرورة قانونية، في التدخل، أو انها بحكم استراتيجيتها لابد أن تعني احترام ارادة كل طرف في تحديد برامجه الداخلية الخاصة.

الالتباس الاضافي الثاني يدخل في اطار المفارقات التاريخية لانه يدور في داخل مصر ذاتها، فالحقيقة أن جهاز الدولة والحزب الحاكم بذلا جهدا فائقا خلال العقود الثلاثة الأخيرة لتوثيق الصلات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكنهما في نفس الوقت الأكثر حساسية لجميع اشكال التدخل الاجنبي، وهما اللذان ينددان فورا بهذا التدخل حال وقوعه وبأقسي العبارات التي تجعل الحديث عن الازمة في العلاقات المصرية - الأمريكية أول ما يقال لوصف الحال. ولكن الحقيقة أيضا هي ان المعارضة المنددة دوما بالولايات المتحدة، والكارهة لها طوال الوقت، والرافضة لكل أشكال التعاون مع الغرب حتي ولو ادي الي تحرير الاراضي المصرية، باعتبار كل ذلك نوعا من انواع اعادة انتاج الاستعمار، هي ذاتها المتبنية تقريبا لبرنامج الاصلاح الغربي في مصر والقائم علي التعديل الفوري للدستور فيما يخص الانتخابات الرئاسية المقبلة، ومهما اصدرت جماعات مختلفة من بيانات منددة وكارهة لأمريكا، ومهما ذيلت الحركة المصرية للتغيير كل اجتماعاتها وتظاهراتها بالاعلانات النارية التي تصم أمريكا بكل انواع المثالب الاخلاقية والسياسية والاقتصادية، وحتى باللجنة المستمرة للرئيس بوش شخصا هو وجميع معاونيه من اول ديك تشيني وحتى الآنسة رايس، فإن الحقيقة التي لايمكن تجاهلها ان برنامج الحركة الفوري

للاصلاح في مصر يتطابق تماما مع ما تريده الولايات المتحدة وجماعاتها في واشنطن .  
وأرجو ألا يسيء أحد فهم القصد والنية، فنحن لا نتهم أحدا بالموالاة لأمريكا، أو ان هناك طائفة  
مقنعة من المارينز المصريين الذين اكتشفوا الديمقراطية في ثنايا الايدلوجية الناصرية، فكل من  
نتحدث عنهم هم من الوطنيين المصريين الغيورين علي مصالح البلاد، ومنذ أكثر من عقدين فإن  
هذا المقام مع غيره من المنابر الأخرى، كان داعيا بالقلم والكلمة لقبول تحدي الاصلاح السياسي  
والدستوري في مصر، باعتباره مهمة وطنية وتاريخية عظيمة تحتاج الي جهد هائل من النخبة  
الفكرية والسياسية والقانونية المصرية، ولكن المقصود هنا هو توضيح الالتباسات الواقعة في دائرة  
العلاقة بين الداخل والخارج والتي باتت تعقد، وتعوق أحيانا، عملية الاصلاح السياسي في مصر،  
والتي زادت حدة وتيرتها بعد الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية السيد أيمن نور فك الله حبسه،  
فقد جري ما جري وسط اجواء باعثة علي التفاؤل بعد توافق الاحزاب علي مراجعة الدستور، وعلي  
برنامج معقول لتوالي عمليات الاصلاح السياسي في البلاد بإصدار عدد من القوانين المهمة،  
وتشكيل لجنة من احزاب الوطني والوفد والتجمع لوضع برنامج اصلاحي .  
وفي النهاية يظل الاجراء الأهم الذي يبعث علي التفاؤل هو القرار الثوري للرئيس مبارك الذي  
اتخذه بمطالبة مجلس الشعب بتعديل المادة 76 من الدستور بحيث يكون اختيار رئيس الجمهورية  
بالانتخاب السري العام المباشر، هذا القرار هو موضوع مقالنا الأسبوع القادم .

## لأهرام في 5 يونيو 2007

د. وحيد عبد المجيد  
أزمة الحركات الاحتجاجية

من الفضائل التي قل وجودها في الحياة السياسية في مصر وبلاد عربية أخرى فضيلة المراجعة والنقد الذاتي والسعي إلى المعرفة والتدقيق.

وغياب هذه الفضيلة هو أحد أهم أسباب ما آلت إليه الساحة السياسية اليوم من عشوائية واضطراب. فالعمل الحزبي وما يشبهه يحدث يوما بيوم. وقليلًا ما يعرف القائمون بهذا العمل ما الذي سيكون عليهم أن يفعلوه في الأيام التالية. ولذلك قد يبدو فريق منهم قادرًا على المبادرة في لحظة محددة، ولكنه لا يلبث أن يتخبط ويضل الطريق.

وهذا هو العامل الرئيسي وراء فشل الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في بعض البلاد العربية، ودول أخرى، خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها حركة 'كفاية' في مصر. ومن الضروري أن يتحلى من يحرصون على دور إيجابي لهذه الحركات بسعة الصدر لكي يتمكنوا من مراجعة الأداء وتحديد طبيعة المشكلة خصوصًا عندما يكون لدى بعض قادتها شجاعة كافية للاعتراف بوجود أزمة خائفة. وتزداد أهمية المراجعة الموضوعية، بمنأى عن الحساسيات الزائدة والاحتقان المتزايد، حين يكون أحد أهم مصادر الأزمة مرتبطًا بقصور في إدراك معطيات أساسية، أو راجعًا إلى غياب الرؤية الواضحة وافتقار برنامج العمل الذي يوضح الاتجاه.

وإذا أخذنا كفاية' نموذجًا نلاحظ أنها تعثرت في خطواتها حين ظهر أنها لا تعرف ما الذي ينبغي أن تفعله عندما كانت قادرة على المبادرة لعدة شهور منذ أواخر العام 2004 وحتى منتصف العام 2005، وقبل أن تبدأ في التراجع إبان الانتخابات الرئاسية. واقترن بدء هذا التراجع ليس فقط بأحادية شعار وإساءة تقدير الموقف، ولكن أيضًا بالوقوع في أخطاء كبيرة نذكر منها على سبيل المثال فقط الرهان على خلق صراع في داخل سلطة الدولة عبر استثمار الأزمة التي أثارها قطاع من القضاة بشأن قانون السلطة القضائية وما يتعلق به من أمور.

وقد بدا هذا الرهان كما لو أنه محاولة قنص عشوائي لم تتوفر لها مقومات الصيد الناجح. وكان



الأمر أقرب إلى حال بعض هواة الصيد غير المحترفين، وقد خرجوا بحثاً عن شيء يصطادونه كيفما اتفق أو 'علي باب الله'، فوجدوا ما ظنوا أنه صيد ثمين، وما هو كذلك. فبالقضاء هم جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة، ولا يمكن أن يكونوا جزءاً من الشارع. وقد أخطأ من رسم لهم صورة 'الثوار'، مثلما قال المستشار أحمد مكي الذي انتقد، في ندوة عقدت مؤخراً، أولئك الذين أرادوا تحميل القضية فوق ما يستطيعون لتعويض ضعفهم.

وهكذا، ففي غياب خريطة أو بوصلة، يحدث تخبط من هذا النوع، ويبلغ مبلغاً أبعد منه، إلى حد العجز في بداية اليوم عن تحديد ما ينبغي عمله خلال هذا اليوم نفسه، وليس في أيام تالية. وكان هذا واضحاً في أداء الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في بعض دول المنطقة وغيرها في السنوات الثلاث الأخيرة علي وجه التحديد.

هذا الأداء الضعيف كان يفرض مراجعة سريعة. وحين تغيب فضيلة المراجعة عن أية حركة، لا يكتشف قادتها أنها تخلق في أجواء من الخيال، وربما تغلب عليها نزعة رومانسية مثل تلك التي تتسم بها حركات الشباب، والأنشطة الشبابية عموماً.

ولكن بمقدار ما تبدو الروح الرومانسية تلقائية في حركات الطلاب، فهي تصبح غير طبيعية في الحركة السياسية التي تتجاوز العمل الطلابي، لأنها يفترض أن تكون أكثر نضجاً وعقلانية. وهذه هي إحدى أهم مشكلات الحركات الاحتجاجية المعاصرة، ومن بينها 'كفاية'، إذ أنها تبدو أقرب إلى رومانسية الحركة الطلابية، ولكن ليس إلى تلقائيتها. ولو أن العفوية هي طابعها لكان هذا دافعاً إلى الانتقال إلى عمل أكثر تنظيماً في مرحلة تالية. غير أن العشوائية، وليست العفوية، هي التي غلبت عليها. والأخطر من ذلك هو 'التنظير' لهذه العشوائية، واللجوء إلى افتراضات لم تثبت صحتها من نوع رقة الفراشة و كرة الثلج وجبل الثلج، علي نحو يعوق مراجعة الأداء وتطويره.

فنظرية رقة الفراشة مثلاً تفترض أن التغيير يبدأ بتحريك قد يكون رهيفاً في ذاته، ولكنه يولد سلسلة متتابعة من التطورات علي نحو لا يتوقعه أحد، وفي أماكن أبعد ما تكون عن التوقع. ووجه 'القصور' في هذا الافتراض الذي يصعب إثبات صحته، هو طابعه الآلي أو الميكانيكي، اعتقاداً في أن كل ما هو مطلوب من الحركة الاحتجاجية أن تمارس تحريضاً عاماً منفلتاً من أي إطار منهجي، حيث يصبح التحريض في حد ذاته منهجاً، بل المنهج الوحيد، ثم يتحول إلى هدف، ويصير منتوجه صراخاً في الهواء وليس عملاً علي الأرض. فيكفي 'الفراشة' المحرّضة أن 'ترف' وتنتظر التداعيات الكبيرة.

وهذا، هو، أيضاً، مؤدي فكرة كرة الثلج التي تفترض أن المظاهرات المقصورة علي المحتجين، والتي يندر أن ينضم إليها جمهور عادي، ستكبر بفعل التحريض وتحدث التغيير. أما فكرة جبل

الثلج فتفترض أن هذه المظاهرات القزمية هي فقط الجزء الظاهر في جبل كبير صنعه ما يسميه البعض مخزون السخط المتراكم.

ومؤدي الأمر في كل هذه الافتراضات أن التغيير قادم بأسرع مما يتصور أحد، تأسيسا علي افتراض حالة سخط عام، لا يحتاج 'تثويرها' إلي أكثر من تحريض، بخلاف ما استقر في التاريخ الثوري كله أو معظمه.

ولذلك كان طبيعيا أن تطير الفراشة ولا تعود، ويبقى الثلج ثلجا غير قابل لأن تذيبه حرارة الهتافات النارية وسخونة الشعارات الصاخبة لأنها ليست أكثر من جزء طفيف للغاية من قشرة صغيرة علي سطح مجتمع يبقي في واد آخر.

# لجمعية كفاية.. نقول كفاية

في بعض الدول وذلك بتسوية  
العمليات غير الحكومية بتدعيمها بلا  
حدود للتنصير لهذه الاستقرا والامن  
لصالحه الدول الأجنبية التي تطلق  
وتقول.  
والتمسار المراسم في كل هذه  
العمليات غير الحكومية المسببة هو  
الطاع من التدبير لطلبة والطاع من  
حقوق الإنسان وحقها عن حقوق  
الانطلاق.

لذلك نقول لجمعية كفاية.. إن  
مسمى المصطلح على التدبير الوطنية أو  
المصطلح على حقوق الإنسان ليس  
بالطامرات الصاعدة ولكن من  
الشمسية المستوية والقانونية وهي  
خلال الأحزاب الثلاثة خلال السنة  
حقوق الإنسان ومن خلال المصنف  
الحرية والمستقلة.  
والجمعية كفاية الدول لها كفاية  
تصوير في الاستقرا والامن والاعادة  
للطامرات المدفوعة الأجر لأن مصر لا  
يصلح لها الاستقرا الذي يقع في دول  
شرق أوروبا وهي تحريك الطامرات من  
العمليات غير الحكومية لأن مصر بها  
مؤسسات يمكن التصديق من خلالها  
وأبني التمسير بالطامرات وذلك



بقلم الدكتور:

نبيل

لوقا

بباوي

إن جمعية كفاية تطلق تمويلا من  
الخارج لتسريب الاستقرا والامن في  
الجمعية المصرية فقد قال عنها الاستقرا  
تأجى الشهابي رئيس حزب الجبهة أن  
حركة كفاية تندد شكلا من أشكال  
الولايات الأمريكية الموجودة في مصر

● ● ●

وقال عنها ويعد الاقصرى رئيس  
الحزب العربى الاشتراكي أن تشكيل  
كفاية يضم عناصر لها اثر  
واهداف تستهدف تحقيق التمسير  
الأجانب في مصر  
لأن من مصرفة مصر الاموال  
الطاقة التي تنفذها جمعية كفاية على  
أعضائها وفي الطامرات

والرأى العام المصري يسأل عن  
مصر اموال هذه الجمعية التي  
تصرف بمبلغ في الدعاية لنفسها لأن  
ظهر اتجاه سياسي على التمسير

جمعية كفاية وتكون  
ظهورت مقدمات اسمها الحركة  
المصرية من أجل التغيير  
كفاية، وظهرت قوتها المادية في  
لمصرف بلا حدود في تنظيم ثلاث  
طامرات في وقت واحد وساعة واحدة  
في محافظات القاهرة والاسكندرية  
المنصورة.

وفي الطامرات الثلاثة تبين أن  
لقوة المالية لهذه الجمعية بلا حدود  
من بذخ المصرف على السياسات  
لقد اشية والكترونية والخشبية.  
والأول مرة في تاريخنا السياسي  
يتم تنظيم ثلاث طامرات في وقت  
أحد في ثلاث محافظات بمصرف على  
كل طامرة عشرات الآلاف من  
الجنيهات.

والتمويل الذي طرح نفسه ربح  
أن يعد له اجابة عند مباحث امن  
الدولة من الذي يقوم بالانطلاق على  
هذه الجمعية الوليدة التي لا يعرف  
منها الشعب المصري أي تاريخ من  
التمويل الوطني ومن أين هذه  
الاموال التي تنفق على تنظيم ثلاث  
طامرات في وقت واحد؟ وهل  
مصحح ما تدعيه احزاب المعارضة  
عن هذه الجمعية المصطنعة التي تم

عبد العظيم رمضان

حديث عن المرتزقة

ما يحدث في مصر اليوم. لم يسبق له مثيل في تاريخ النضال المصري!  
على مدى التاريخ المصري كانت هناك حركات نضالية سواء ضد الاحتلال البريطاني، أو ضد الطبقات المستغلة، أو ضد الديكتاتورية والقمع الذي كان يمارسه نظام عبد الناصر، وضد المعتقلات والسجون التي فتحتها عبد الناصر، ولم يغلقها إلا موته!

ولكم من يشاهد المسرح السياسي المصري حاليًا ير العجب العجائب!  
فهناك شعب مشغول بحاجاته اليومية وبأمور معاشه، وهناك في الجانب الآخر قلة صخابة، بعيدة كل البعد عن مطالب الشعب واحتياجاته، ترفع شعارات لا يفهمها الشعب، وبعيدة كل البعد عن مطالب الجماهير المصرية.

وهناك صحف معارضة لا يقرؤها أحد، تتحدث بلغة لا يفهمها الشعب المصري على الإطلاق، لا عمل لها إلا مهاجمة رئيس الدولة ورميه بالديكتاتورية.. والشعب في دهشة؛ فأين هي هذه الدكتاتورية وتلك الصحف تكتب ما تشاء.

وهناك حركة تطلق على نفسها اسم "كفاية"، وهو اسم "عبيط" بكل المعايير! والمقصود بلفظ كفاية، كفاية للإنجازات التي حققها حكم الرئيس مبارك، الذي نقل مصر من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن الإفلاس إلى الرخاء، ومن وطن كانت قد تخربت كل مراقبه بسبب الحروب التي خاضها عبد الناصر، والحرب التي حررت الأرض، ونقلت مصر من ذلك إلى الوضع الحالي الذي يأمن فيه الشعب المصري على لقمة عيشه وعلى مستقبله وعلى حياته.

ما هو تمامًا المقصود من لفظ كفاية؟!

ثم يأتي كاتب كبير فيصف هذا اللفظ العبيط بأنه عبقرى. لا يعلم أحد أين هذه العبقرية، بل لا يعلم أحد سر هذه العبقرية.

فهل هذه العبقرية تكمن في أن الذين يقومون بهذه الحركة ينتمون في معظمهم إلى التيار الناصري الذي أذاق مصر الهزيمة ومر العذاب، وهم يخفون عن الشعب حتى الآن وجوههم القديمة،



ويظهرون أمامه بوجوه جديدة تتظاهر بالديمقراطية والحرية، مع أن تجربتهم في الحكم على النقيض من ذلك.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه الشعب المصري باحتياجاته، وبتعليم أبنائه، يرى هناك جماعات مرتزقة، تعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، تثير القلاقل في البلد، وتقوم بمظاهرات لا معنى لها ولا هدف لها، غير تزويد القنوات الفضائية العربية بأخبار مضللة تتحدث عن "احتقان" مزعوم في مصر، مع أنه لا يوجد احتقان إلا في رؤوس هؤلاء العملاء الذين يدبرون هذه المظاهرات.

ثم نرى مجموعة عشوائية انقطعت جذورها بالماضي، تقوم بتصنيع قنبلة بدائية تقوم بتفجيرها في شارع الأزهر، فتقوم قائمة القنوات العربية الفضائية ولا تقعد، وتتوعد الشعب المصري بأنه أمام محن وإحزن بسبب هذا الاحتقان الموهوم.

وهكذا فنحن نرى في الساحة المصرية اليوم، في طرف منها الشعب المصري برجاله ونسائه وأطفاله وشيوخه، منشغلا بمعاشه وبحياته، ويعيش في أمن لا يوجد مثيل له في البلاد المجاورة، وهناك على الجانب الآخر جماعات غريبة عميلة تتحدث بلغة لا يفهمها الشعب المصري ولا يحسها ولا تعبر عنه بحال من الأحوال.

وهذا هو شكل الحركة الوطنية اليوم، فهي حركة في طرفها عملاء يرتزقون من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي طرفها الآخر الشعب المصري بأسره الذي لا يدري شيئاً عما تطالب به تلك الجماعات، ولا يهمه ما تقول، ولا يفهم ما تدعيه، وهناك أيضاً صحف لا يقرأها الشعب المصري ولا يهتم بها، بل حتى ولا يعرف أسماءها.

وهذه الأقلية الصخابة، هي اليوم التي تتبنى أباطيلها وضلالاتها الفضائيات العربية، ويترحم الكثيرون على عصر عبد الناصر، عندما كانت مخابراته تتعقب كل خائن وعميل، وتودعه في معتقلات لا تفرق في قليل أو كثير عن معتقلات دحاو وأجفيدر وتربلينكا في ألمانيا النازية.

وكثيرون يتساءلون: ألا يوجد حل وسط بين نظام حكم يكتم الأفواه كنظام حكم عبد الناصر، ونظام حكم يطلق الأفواه والحريات، فيغتسم العملاء والخونة الفرصة لتضليل الجماهير.

أين توجد الديمقراطية المسئولة، إن كل شعبنا يعرف تماماً أن كل الأصوات التي تصخب اليوم ضد حكم الرئيس مبارك تركز على تأييد الولايات المتحدة ومساندتها، والذين تعلن الولايات المتحدة جهاراً أنها تساندهم.

لقد بات الكثيرون في الشعب المصري يتساءلون في خوف: ألا يستطيع النظام أن يحمي الجماهير من هذه المؤامرة الكبرى التي تهدد مستقبل البلاد بشر مستطير؟ وألا تكفي الديمقراطية وحدها لحماية الشعب؟

في عهد عبد الناصر عندما كانت المعتقلات مفتوحة على مصراعيها، وكان الشرفاء من الكتاب والمثقفين يضربون بالسياط، لم تظهر أبدًا حركة تُطلق على نفسها اسم "كفاية"، على الرغم من أن الشعب المصري كله كان ينطق بهذه الكلمة في سره.

وعندما وعد نظام عبد الناصر الشعب المصري بهزيمة إسرائيل، وأطلق أكذوبة الظافر والقاهر، ثم وقعت الهزيمة، وخسرت مصر جيشها في سيناء، لم تظهر حركة تُطلق على نفسها اسم "كفاية" بل خرجت المظاهرات في شوارع القاهرة تطالب عبد الناصر بالبقاء!

وبالفعل فقد بقي وكرر الأخطاء، فأبقى على السجون والمعتقلات، وظل الشعب المصري في السجن حتى مات عبد الناصر دون أن تنطلق حركة واحدة تُطلق على نفسها اسم "كفاية".

أست محققًا عندما أقول إن الشعب المصري أصبح يشعر أنه محاصر من الخونة والعملاء، وأنه يشعر أن حياته الديمقراطية مهددة بالخطر على يد الذين يضيقون عليه الخناق يومًا بعد يوم؟! وهو حصار من نوع جديد، فقد كان الحصار في عهد عبد الناصر يقوم على يد الدولة، ولكن الدولة اليوم في عهد مبارك أصبحت هي التي تتعرض للحصار على يد الخونة والعملاء، فهل من مخرج؟

د . محمد مجدى مرجان  
هل هذه هى الحرية والديمقراطية

الديمقراطية هى حكم الشعب واحترام الرأى الآخر، والحوار والمعارضة الموضوعية السليمة، التى تركز على السياسات والمبادئ، والخطط ولا تمس مطلقا الاشخاص أو تتعرض للحياة الخاصة أو العائلية للإنسان وأسرته، لأنها من أخص حقوق الإنسان التى اعتبرتها الدساتير والمواثيق الدولية والداخلية من المقدسات والمحرمات، ونظام الحكم الآن المرتكز على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، يعتبر المعارضة جزءا أساسيا من النظام، بل هى جناحه وساعده ويسعى لتعزيزها وتقويتها لدرجة ان الدولة تقدم دعما ماليا لمختلف الأحزاب وتسمح لكل حزب بإصدار صحيفتين تتحدثان باسمه وتوضحان رؤيته وسياسته، بل وتفرد له فى وسائل الاعلام القومية المختلفة - صحافة، تلفاز، اذاعة - مساحة واسعة للتعبير لا تقل عما تفرده للحكومة والجهزة الرسمية، ولكن المشكلة أنه لا يوجد لدينا حتى الآن معارضة صحيحة أو حقيقية، كما اننا نفتقد وجود الاحزاب من حيث الواقع ومؤسسات الرأى الموضوعي والمدرّوس.. نعم لدينا الآن نحو عشرين حزبا تتباري كل يوم فى زيادة ومضاعفة اعدادها وكل تاجر خردة أو مدرس أو ساقط اعدادي أو تاجر شنطة يسارع بتكوين حزب جديد للمنظرة والوجاهة الاجتماعية، ولكي يصبح بين يوم وليلة معالي رئيس الحزب الذي يتصدر المحافل والمنتديات الرسمية، وتعدو خلفه المناصب والجهزة الاعلام المحلي والاجنبي، ولان الحزب مجرد هيكل كرتوني وشكل كاريكاتوري فليس له برنامج أو سياسة واضحة أو خطط مدروسة لبحث المشكلات ووضع الحلول، ومركز للدراسات أو الخبراء كما هو الحال فى كل الاحزاب فى دول العالم المتقدم والديمقراطيات الغربية التى نزايد بها على نظامنا ونحاول تقليدها دون فهم أو وعي، مثل عميان الموالد والقردة والطرشان وسط الزفة، لذلك فإن رئيس الحزب أو رئيس العصابة فى الواقع لا يملك إلا المال أتاه فى الغالب من مصدر حرام وبالتالي فما اسهل انفاقه وما أيسر الدعاية الزائفة والاكاذيب الرخيصة وحبك الروايات واتقان التمثيليات الهزلية المبكية للتشويه والبلبله بلا حس ولا ضمير وكأنهم مسلطون لتخريب الوطن.

حرية البذاءة والبلطجة: عشنا قرونا طويلة تحت أنظمة ديكتاتورية طاغية تعد علينا الانفاس وترصد النظرات واللفتات فلما انفتحت ابواب الحرية اسأنا استعمالها واهدرنا الحرية ذاتها، فأول مبادي، الحرية أن تحترم حرية غيرك وشريكك في الوطن، وان تراعي الخلق والضمير، التظاهر مسموح به في الديمقراطيات الغربية ولكن بالموضوعية والاحترام، ورئيس الدولة هو رمز الوطن وكل قوانين الدنيا تمنع المساس باسم رمز البلاد وشرفها وقيمتها، أما هؤلاء السوقة الذين يستأجرون البلطجية والساقطات للبداءة والسباب التي يجرمها القانون وكل الاديان والاعراف، وتأتي الفضائيات الاجنبية والقنوات المشبوهة لكي تصور هذه المهازل الحقيرة التي تسيء الي شعب مصر كله، فهذه أكبر اهانة ومسح للحرية والديمقراطية، هؤلاء السوقة والاوباش وخريجو السجون والحانات والمصححات العقلية لا يمثلون مصر.. مصر العراقة والاصالة ورائدة الحضارة والمدنية، انني اطالب بوقف هذه الصور الكريهة والتمثيلات البذيئة والتحقيق مع هؤلاء ومحرضيهم وتطبيق حكم القانون عليهم.

سب الرئيس في حماية البوليس: وبرضه مش عاجب ولسة مفيش حرية؟! إن هذا الفجور الداعر المتبحر؟! لا اتصور وجود دولة في العالم تسمح بهذه التصرفات الاجرامية، إن التعبير عن الرأي أو المعارضة والنقد الموضوعي، يختلف تماما مع روح السوقة والخادمت والعاهرات، قلوبنا مع ابنائنا رجال الشرطة وصبرهم الذي فاق كل الحدود.. هؤلاء ندرة والحمد لله، ولأنني بليد في الحساب فقد تصورت أنهم نحو نصف في الألف، ولكن تبين انني بالغت كثيرا في هذا الرقم فنسبتهم لا تتجاوز النصف لكل مائة ألف، انهم يقبضون من رئيس الحزب أو مقاول الانفار الذي يخدعهم فيقبض بالدولار من اعداء مصر ويعطيهم منها دراهم قليلة ويصادر الباقي لحسابه الخاص، فضلا عن انه صار زعيما ومنافسا علي رئاسة الجمهورية وسيحصل في الانتخابات علي أكثر من ستين في المائة من الاصوات 60%.

لا لماذا هذا التشاؤم يارجل، اعد حساباتك وستجد انك ستحصل علي أكثر من مائة في المائة 100% من كل نزلاء مستشفيات الامراض العقلية في العالم، وسيختارونك رئيسا وزعيما للمجانين بلا منافس!!

مدرسة الأهرام الأصلية: تقليد رائع رائد ارسته اكاديمية الصحافة العليا ومدرستها العريقة الأهرام، احتفالا بالعميد والمرشد والأب الروحي للأهرام الكاتب الوطني العملاق إبراهيم نافع، وترحيبا بالقيادات الجديدة خاصة الأستاذين أسامة سرايا وصلاح الغمري، كم كان العميد سعيدا بأبنائه وتلاميذه، وكم كان الابناء سعداء بالمعلم والأب والرائد الدائم، مظاهرة فرح وحب عمت الجميع من صميم القلب، العميد وضع المبادي وأرسي الأسس ونشر البذور الاصلية في



الأرض الطيبة فانبثت واينعت أحلي الثمار، فسعادته بهم لا تقل عن سعادتهم به وحبهم له، تغيير القيادات الصحفية احدث زلزالا عنيفا في معظم القدامى واطهر النفوس علي حقيقتها، كم جار البعض بالشكوي علي صفحات الجرائد، صرخ الرجال وولولت النسوة، الكل يفكر في نفسه فقط وينسي وطنه وابناءه إلا صاحب القلب الكبير والوطني الاصيل ابراهيم نافع، فسيظل خادما لمصر سعيدا هائنا بالأهرام الشامخة التي بناها رجالا ونساء واحجارا، حتي الاحجار ستذكرك يا نافع، فهنيئا لك في الأرض والسماء، وتحية للأبناء الأصلاء الذين حفظوا وحافظوا وهذه هي مصر، مصر الوفاء والبناء.

## الأهرام فى 22 فبراير 2010

نقطة الملتقى

محمد السعدنى

مأزق رجل محترم

لا يشير تاريخ الدكتور محمد البرادعى الى أية خبرة سياسية أو مواقف مبدئية تؤكد نضاله فى سبيل الحرية والديمقراطية.. وقد أمضى الرجل 27 عاما فى العمل الدولى خارج حدود الوطن، وكان قبل مغادرته البلاد يعمل ضمن الفريق الدبلوماسى الذى مهد لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قبل أن يلتحق فى عام 1980 بمنظمة الأمم المتحدة مسئولا عن برنامج القانون الدولى فى معهد التدريب والبحوث التابع للمنظمة الدولية الذى خرج منه الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عام 1984، ليتدرج فى العمل الى أن تمكن من خلافة الدبلوماسى السويدى هانس بليكس كمدير عام للوكالة فى عام 1997 ولثلاث فترات متتالية.

وربما يكون الدكتور محمد البرادعى قد فوجئ ببضع مئات فقط من شباب الفيس بوك وحركة كفاية فى انتظاره بمطار القاهرة، بعد ما كان يتوقع بناء على التقارير الإعلامية المغلوطة استفتاء شعبيا ينقله من مقعده فى الطائرة الى مقعد الرئاسة!

ولا تعكس مظاهر الاستقبال هذه بحال من الأحوال سوي خيبة أمل الشباب المصرى تجاه الأحزاب السياسية القائمة، التى لم تستطع إفراز شخصية واحدة تستطيع أن تخوض معركة الرئاسة بالجدية الواجبة.. ولا تعكس هذه المظاهر سوي حالة من اليأس بين بعض فئات المجتمع إزاء منافسة جادة فى الانتخابات الرئاسية الثانية من نوعها بعد التعديلات الدستورية التى أتاحت للأحزاب ترشيح كوادرها، وللشخصيات المستقلة الفرصة نفسها وإن كانت بشروط وإن بدت صعوبتها ظاهرة بوضوح، فإنها تضمن عدم تحويل المنافسة على المنصب الرفيع الى سيرك قومى للألعاب البهلوانية.

ولعل الأيام المقبلة تكشف عن حجم المأزق الذى صنعه نقر من الشباب المتحمس لهذا الرجل الجليل المحترم.. سوف تتلاشى الأحلام الوردية بمجرد أن تلمس أقدام البرادعى تراب الأرض

المصرية ويكتشف أن لا أحد من الباحثين عن رغيف الخبز وأنبوبة البوتاجاز يكاد يعرف اسمه، وعندما يفاجأ بالأحزاب الكرتونية التي أرادت المتاجرة باسمه وبتاريخه الدبلوماسي وهي تنفض من حوله، وعندما يتأكد من أن شباب الفيس بوك إنما كان يسلي وقته علي الإنترنت وهو يتنقل بين صفحاته ومواقع المختلفة بأنواعها الصارخة الحمراء والصفراء، وأن بعضاً من رجال الفكر والسياسة الذين دفعوه الي هذا المأزق إنما كانوا في حقيقة الأمر يبحثون عن أدوار لأنفسهم في المرحلة المقبلة.. وأن برامج التوك شو التي كانت تطارده إنما كانت تبحث عن مجرد زيادة في نسبة المشاهدة وحصيلة الإعلانات!!

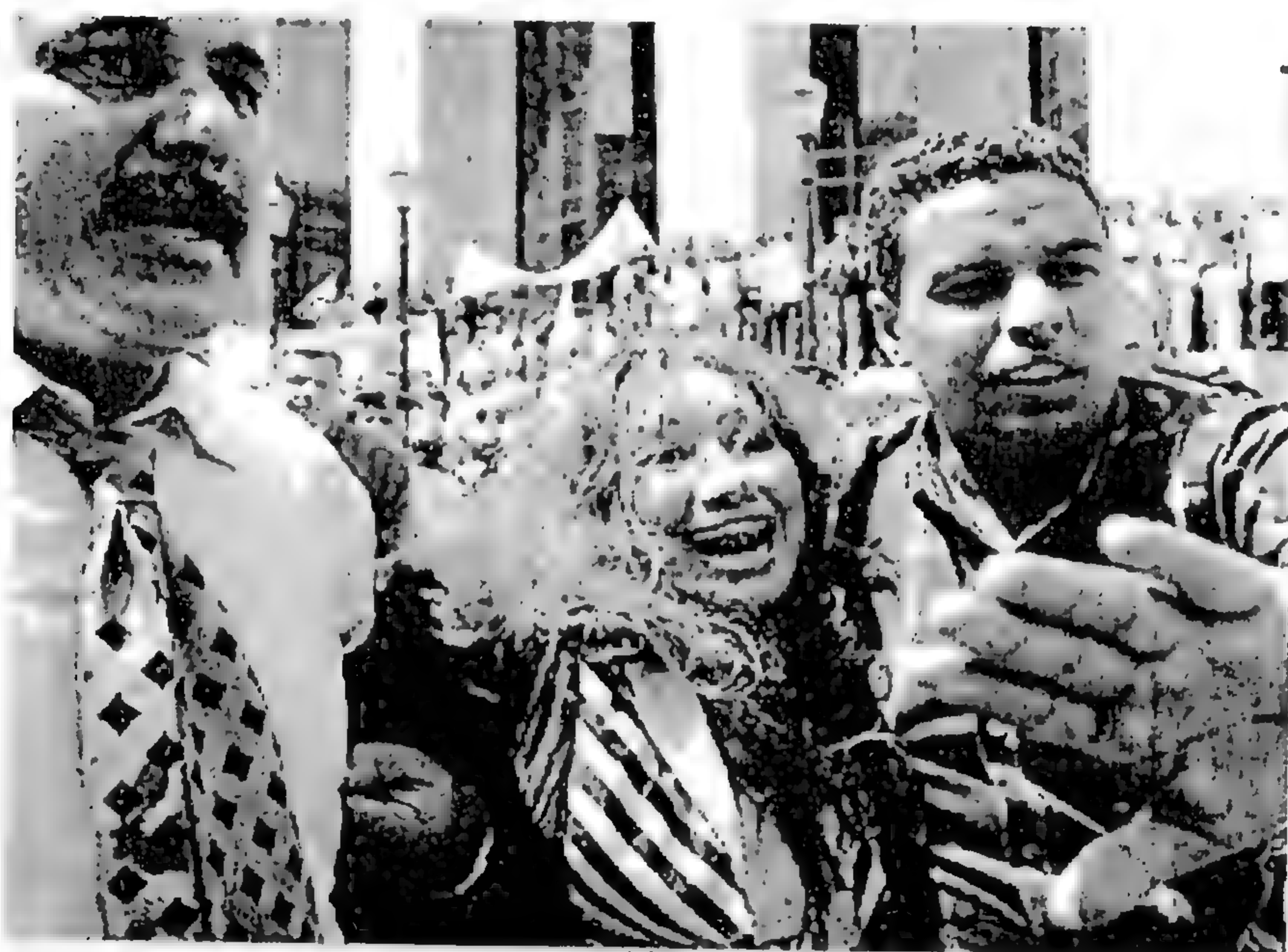
## صور من فعاليات كفاية







30 مارس 2005



2005



25 مايو 2005



16 مارس 2007





16 مارس 2007



16 مارس 2007





3 يونیو 2008



12 نومبر 2008





11 یونیو 2010



18 یولیو 2010





18 یولیو 2010



19 ینایر 2011





## إصدارات المؤلف

### أ- تأليف

- 1- صقر قريش - عبد الرحمن الداخل. القاهرة - دار الكاتب العربى 1968 أعلام العرب 76
- 2- عن العرب والبحر. الطبعة الثانية، القاهرة 2001 الطبعة الأولى 1989
- 3- أندلسيات. الطبعة الثانية القاهرة 2001 الطبعة الأولى 1989.
- 4- تاريخ النصارى فى الأندلس. القاهرة 1993.
- 5- الزُط والأصول الأولى لتاريخ الفجر. القاهرة 1994.
- 6- الخصوصية الأندلسية وأصولها الجغرافية. الطبعة الثانية، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، 2014. الطبعة الأولى ، القاهرة - دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية 1995.
- 7- قراءة جديدة فى عهد عمر. القاهرة - دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية 1996.
- 8- العقد الثمين فى تاريخ المسلمين. الطبعة الثانية. القاهرة - مكتبة النهضة المصرية 2001، الطبعة الأولى، الكويت، دار الكتاب الحديث 1996
- 9- المغرب فى تاريخ الأندلس والمغرب الطبعة الثانية. القاهرة 2000 ، الطبعة الأولى 1997
- 10- القطوف الدوانى فى التاريخ الإشبانى. الطبعة الثانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2011، الطبعة الأولى 1998.
- 11- هوامش على دفتر الزمان. القاهرة 2001.
- 12- ورقات فى الزمان الصعب، القاهرة ، دار العين 2008
- 13- رءوف عباس رجل من هذا الزمان: القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، 2012
- 14- حمال حمدان عبقرية فى الزمان والمكان، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
- 15- الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية. القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2014.

## ب - ترجمة

- 1 - الفجر. تأليف سير أنجوس فريزر. القاهرة. المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة 2001 و العنوان الأصلي Sir Angus Fraser: The Gypsies. Blackwell 1995.
- 2 - التاريخ. مقدمة موجزة تأليف جون هـ. أرنولد، القاهرة دار الشروق تحت الطبع والعنوان الأصلي: - John H. Arnold, History; A very short introduction, Oxford 2000.
- 3 - الموت الأسود، المركز القومي للترجمة ، تحت الطبع وهو ترجمة لكتاب Robert S. Gottfried, Black Death. Macmillan. London. 1983
- 4 - أطلس التاريخ الإسلامي بالاشتراك مع رءوف عباس حامد، تأليف بيتر سلاجيت، بيروت - لندن، دار نشر لونجمان تحت الطبع.

## ج - مراجعة كتب بالإنجليزية بالاشتراك مع رءوف عباس حامد

E.I.P.L. Atlas of the History of Islam. by Peter Slugett. London. Longman In preparations.

## د - تحقيق

ديوان الشاعر عبد الرحمن رضا كحيلة، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2012.

## هـ - تحرير وتقديم

- 1 - دراسات في التاريخ والثقافة العربية مهداة الى رءوف عباس حامد القاهرة. الدار المصرية اللبنانية 2001
- 2 - التقاء الحضارات في عالم متغير ؛ حوار أم صراع. ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2002. القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2003.
- 3 - الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور. ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2003 القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2005
- 4 - الفكر العربي عبر العصور - بين الأصالة والإبداع ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة 2004 القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2006

- 5 - المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني تكريماً للعالم الكبير أندريه ريمون ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2005 المجلس الأعلى للثقافة 2007.
- 6 - مصر والوطن العربي، تواصل أم انقطاع . ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2006 القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2008
- 7 - مشينها خطي، سيرة ذاتية، الطبعة الرابعة ، تأليف رءوف عباس ، القاهرة الدار المصرية اللبنانية 2008.
- 8 - أمير من هذا الزمان؛ دراسات مهداة إلى سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي بمناسبة بلوغه سن السبعين الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - 2010
- 9 - الغرب والعالم الإسلامي ؛ ميراث الماضي والواقع المعاصر، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2007، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2012.
- 10 - صفحات من تاريخ الوطن، تأليف رءوف عباس، القاهرة دار الكتب والوثائق القومية 2011
- 11 - اليهود في الوطن العربي؛ عزلة أم انتماء. ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2008 القاهرة المجلس الأعلى للثقافة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، تحت الطبع.
- 12 - البدو في الوطن العربي عبر العصور ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 2010. القاهرة، دار المعارف 2014

## و - تقديم كتب

- 1 - التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافة 2003 ، 2007.
- 2 - تاريخ ابن خلدون، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007.
- 3 - الرحلة إلى أمريكا، تأليف محمد لبيب البتنوني . القاهرة دار الكتب والوثائق القومية، 2010.
- 4 - مختصر دراسة التاريخ. تأليف أرنولد توينبي. ترجمة فؤاد محمد شبل، القاهرة المركز القومي للترجمة، 2011.





7	مقدمة .....
11	موت السياسة .....
23	الإرهابيات .....
29	لحظة الميلاد .....
35	رؤية من الداخل .....
41	الفارس يمضي إلى الميدان وحيداً .....
51	الأصدقاء .....
57	الهجوم المضاد .....
67	ومجوم آخر مضاد .....
75	الإبحار في مياه صعبة .....
83	مدُّ ثم جزرٌ فانهسار .....
91	قبيل الفجر بقليل ... ساعة السَّحر .....
101	طلع البدر علينا .....
111	الفجر الصادق .....
113	ملحقات .....
115	من هتافات كفاية .....
117	من بيانات كفاية .....
159	من مطبوعات كفاية .....
169	مقالات .....
193	صور من فعاليات كفاية .....

شركة الأمل للطباعة والنشر

( مورافيتلى سابقا )

ت، 23904096 - 23952496





هذا كتاب نحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى.. فقد اندلعت الثورة المصرية في يناير عام ٢٠١١ ونجحت في الإطاحة بحسني مبارك ثم تولى المجلس العسكري السلطة؛ فحافظ على نظام مبارك سليماً ورفض تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين والجلادين الذين نهبوا المصريين وانتهكوا آدميتهم على مدى عقود، ثم جاء الإخوان إلى الحكم، فقاموا بالتواطؤ مع نظام مبارك ضد الثورة، وقام مرسي بتعطيل النظام الديمقراطي ووضع إرادته المنفردة فوق القانون، ونزل ملايين المصريين في يوم ٣٠ يونيو لعزل مرسي، وتدخل الجيش لتنفيذ إرادة الشعب وتخلص المصريون من كابوس الإخوان لتبدأ المعركة الحقيقية بين الثورة ونظام مبارك الذي يملك وسائل إعلام جبارة يحاول بها تشويه الثورة المصرية وطمس تاريخها من ذاكرة المصريين. هنا يقدم لنا الدكتور عبادة كحيلة أستاذ التاريخ تاريخ حركة كفاية التي رفعت لأول مرة في مصر شعار "لا للتوريث" (توريث الحكم لجمال مبارك) ولا للتمديد (حكم مبارك لفترة جديدة) ولأول مرة يرى المصريون مواطنين يملكون الشجاعة لكي يطالبوا علناً بتنحي مبارك عن الحكم. أهمية هذا الكتاب أنه قدم بطريقة موضوعية الدليل على أن الثورة المصرية بدأت إرهاباتها قبل اندلاعها بعشر سنوات كاملة، ولأن عبادة كحيلة مؤرخ؛ فقد استطاع أن يجمع المادة التاريخية بمهارة وصدق وتجرد؛ فقدم رسداً تاريخياً لنضال حركة كفاية ومن حولها آلاف المثقفين المصريين الذين بدأوا المشوار الطويل الصعب الذي انتهى بعزل مبارك ومحاكمته وسجنه، على أن المؤرخ يمتلك أيضاً أدوات كاتب موهوب جعلت من الكتاب نصاً ممتعاً وشائقاً.

تحية للدكتور عبادة كحيلة وكتابه الجميل.

علاء

Bibliotheca Alexandrina



1209424



www.goep.gov.eg

التمن: خمسة جنيهات